



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص : اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

انعكاسات تقلبات أسعار النفط

على الاقتصاد الجزائري

خلال الفترة (2008 / 2015)

إشراف الأستاذة:

أ. رحيمة بوصبيح صالح

إعداد الطلبة:

كهل بله باسي علي

كهل مزايبي عباس

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. محمد مسعودي	أستاذ محاضر صنف (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
أ. رحيمة ربيع صالح	أستاذ محاضر صنف (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً
أ. علي العبسي	أستاذ محاضر صنف (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

السنة الجامعية : 2016/2017

يعتبر البترول من أهم الموارد الاقتصادية في العالم خاصة في ظل تزايد الطلب عليه في الوقت الراهن للمكانة التي يحتلها في مجال الطاقة، خصوصاً مع فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقات المتجددة كما تزايدت أهميته أيضاً انطلاقاً من حتمية مساندة التطور التكنولوجي في جميع المجالات المرتبطة أصلاً بالإمكانيات الطاقوية والبترولية تحديداً من جهة وطبيعة السلعة النفطية التي اكتسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى.

وبغض النظر عن اختلاف الاقتصاديين حول طبيعة هذه السوق إن كانت اقتصادية بحتة أم أنها ذات طبيعة ازدواجية اقتصادية وسياسية في تحديد تقلبات أسعار البترول، فقد شهدت أسعار البترول عدة صدمات ما جعلها تشل اقتصاديات العالم، لتصل إلى إحداث صدوع في الاقتصاد الدولي الشيء الذي يمكن الوقوف عليه خلال فترة الدراسة استشهداً بأزمتهن استطاعتنا أن تهوي بأسعار البترول إلى مستويات رهيبه كأزمة 2008 وأزمة 2014 والتي تمخض عنها عدة تغيرات في المؤشرات الاقتصادية.

الإشكالية:

الغرض من هذه الدراسة هو بيان علاقة تقلبات أسعار النفط بالمؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري من منطلق الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار البترول؟
- ما مدى مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري؟
- ما واقع المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة (الميزانية العمومية، الاحتياطيات الرسمية، ميزان المدفوعات...) في ظل تقلبات أسعار النفط؟
- ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على أداء الاقتصاد الجزائري (معدلات النمو، البطالة، التضخم)؟

الفرضيات:

- أما الفرضيات التي اعتمدت الإجابة على هاته التساؤلات فكانت كالاتي:
- احتلال المحروقات لأكثر نسبة مشاركة في الاقتصاد الوطني دون منازع.
 - حدوث أي صدمة في أسعار النفط تؤثر على أداء الاقتصاد الجزائري.
 - توجد علاقة طردية بين سعر النفط ومعدلات النمو في الجزائر (1997-2015).
 - توجد علاقة عكسية بين سعر النفط ومعدل البطالة في الجزائر (1997-2015).
 - توجد علاقة طردية بين سعر النفط ومعدل التضخم في الجزائر (1997-2015).

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى التالي:

- يندرج في إطار التخصص وإطار العلاقات الاقتصادية الدولية.
- رغبة شخصية في الدخول إلى البحث والتعرف على واقع عالم البترول.
- إن الاقتصاد الوطني يعد اقتصاد ريعي وأن تقلبات قطاع المحروقات ينعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الأخرى.

أهداف الدراسة: سنحاول من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الإطار النظري للبترول ومحاولة الوقوف على أهميته بالنسبة للاقتصاد الجزائري.
- عرض أهم المحددات الرئيسية لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها.
- التعرف على أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بأسعار البترول.
- دراسة تقلبات أسعار البترول وما تخلفه من نتائج بالسلب أو الإيجاب على الاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة:

أصبح موضوع البترول وخاصة أسعاره أحد المواضيع الحساسة والشائكة لدى الباحثين في الشأن الاقتصادي الجزائري لذا تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني المتأتمية من الدور الفعال الذي يلعبه هذا المنتج في الاقتصاد الجزائري. بما أنه اقتصاد ريعي، وتأثير تقلبات أسعاره المباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

حدود الدراسة:

سيتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على معرفة وتوضيح الآثار الواقعية لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، والتي شملت كل من: الميزان التجاري، الميزانية العامة للدولة، الناتج المحلي الإجمالي، واحتياطي الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر و البطالة و التضخم (من 2008 إلى 2015)، أما المديونية فتم توسيع نطاق دراستها من سنة 2004 إلى 2015، لأهمية هذه الفترة في إظهار التغيرات الملحوظة فيها، وبما أن الإحصائيات سنوية ارتأينا قياسياً تمديد العينة تجنب من مشاكل توزيع حد الخطأ.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

سعيًا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفًا، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، قد تم بالمنهج التاريخي فيعرض تطور أسعار البترول؛

المنهج الوصفي الذي يعنى بوصف وتفسير الأحداث والظواهر، للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها من خلال دراسة الظواهر كما في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي أو كيفي. مما يوضح حجم الظاهرة، ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى أو يوصف الظاهرة وتوضيح

خصائصها وسيستخدم بكثافة في كامل أجزاء البحث؛ كما إتبعنا المنهج الاستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية و القياسية لاستقراء المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة.

بالإضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي لدراسة وتحليل الإحصائيات وهو منهج متبع في كافة أجزاء البحث، كما سنعمد في هذه الدراسة على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات وهي تلك الأكثر انتشاراً نذكر أهمها مراجع مختلفة من كتب، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية ودولية حيث كانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية، بالإضافة إلى الإحصائيات المأخوذة من المواقع الإلكترونية للهيئات الرسمية.

صعوبات البحث:

إنّ الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المؤلفه لدى جل

الباحثين

ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- قلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في مكتبات الجامعة؛
- تضارب الاحصائيات من مصادرها الرسمية على اختلافها.
- قدم الاحصائيات يقزم من نتائج الدراسة ويحد من الوصول للغاية المنشودة لعدم توفر احصائيات السنة الماضية أو توقعات واحتمالات للسنة الجارية أو ما بعدها.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بسعر البترول وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه والمحددة له بالإضافة إلى أساليب تسعير البترول السابقة والحالية، فضلا على أهمية النفط ومكانته في الاقتصاد الجزائري أمّا في الفصل الثاني تطرقنا إلى أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد في الجزائر من خلال دراسة أثره على الميزانية العمومية والنتائج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات والاحتياطي الرسمي للجزائر ومديونيتها .

الدراسات السابقة:

- دراسة من إعداد : قويدري قوشيح بوجمعة بعنوان "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، وتهدف هذه الدراسة إلى: التعرف على الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية في العالم، مع التركيز على إمكانيات الجزائر البترولية سواء المتعلقة بالجانب النوعي أو الجانب الكمي، وكذا تحليل وتقييم أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري،

الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة من خلال إثارة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ الأزمة البترولية المعاكسة لسنة 1986 إلى غاية سنة 2007.

وتتمثل نتائج هذه الدراسة في:

- لقد بينت الإمكانيات الجزائرية وخاصة ما يتعلق بمزايا الموقع الجغرافي وجودة البترول واحتياطيات الغاز، وأن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى، وبالتالي فهي تملك هامشاً مريحاً من القوة التفاوضية بحيث لا تستسلم للشروط الاقتصادية أو السياسية المححفة التي تفرضها الدول المستهلكة.
- التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات، بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية والمهلع خلال المشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية والكوارث.
- إتباع الجزائر في السنوات الأخيرة لسياسة كثرية، من خلال زيادة الإنفاق العام لتحفيز الطلب أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية بالخصوص، وهو ما يفسر ارتفاع حجة الواردات إلى مستويات قياسية.

تمهيد:

اعتبر الفحم المصدر الرئيسي للوقود والطاقة في العالم حتى الحرب العالمية الثانية، ليأخذ بعد ذلك في التخلي تدريجياً عن مكانته للبترول خلال الحرب والفترة التي أعقبتها بعد اكتشاف هذا الأخير، ليحتل بذلك البترول الصدارة بين مختلف مصادر الطاقة الأخرى، إذ اعتبر سلعة استراتيجية بالغة الأهمية لها عالمها المتعدد الجوانب خاصة في ظل التسارع الكبير للتطور التكنولوجي والصناعي في العالم، إذ يتم تداول البترول كسلعة في بورصات عالمية ويتحدد سعرها على المستوى الدولي، حيث تتغير أسعاره ارتفاعاً (طفرات نفطية)، وانخفاضاً (صددمات، أزمات) حسب مجريات السوق الدولية له، وهي مجريات لا يمكن لمنتج واحد لهذه السلعة التحكم فيها.

وعليه جاء هذا الفصل لتوضيح المفاهيم والمصطلحات الفنية والاقتصادية الخاصة بالبترول كسلعة، بالإضافة إلى التطرق للتطور التاريخي الذي عرفته الأسعار البترولية، وذلك كركيزة لفهم المصطلحات الموظفة في هذه الدراسة، فإعطاء صورة واضحة وشاملة على البترول والصناعة البترولية بالإضافة إلى دراسة المحددات والعوامل المؤثرة في أسعار البترول والأسواق البترولية بند هام في هذا الفصل الذي قسم إلى مبحثين:

- المبحث الأول: النفط ومكانته في الاقتصاد الجزائري.
- المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية لأسعار البترول.

المبحث الأول: النفط ومكانته في الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: الأبعاد الفنية للبترول

أولاً: تعريف النفط

إن كلمة النفط أصلها من اللغة اللاتينية ويعني زيت الصخر صخر (Petr) زيت (Oleum)، والنفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يحتوي كيميائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، فالنفط يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن أن تتحدد في أشكال عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.⁽¹⁾

لذلك نجد تعريفات مختلفة للنفط بحسب أشكاله ويعرف كما يلي⁽²⁾:

– **التعريف الأول:** يذهب إلى أنه مادة سائلة وهي مادة الهيدروكربونات السائلة ويطلق عليها النفط الخام. وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله أو العكس بالعكس.⁽³⁾

– **التعريف الثاني:** فينظر إليه على أنه مادة غازية وهي الهيدروكربونات الغازية ويطلق عليه الغاز الطبيعي (Natural Gas) وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان (Methane) والإيثان (Ethane) والبروبين (Propane) والبيوتان (Butane) والنترجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت وينسب متفاوتة.⁽⁴⁾

– **التعريف الثالث:** يعرف النفط بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزيئية متنوعة وخواص طبيعية وكيميائية مختلفة. كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنترجين والماء والأملاح وكذلك بعض المعادن مثل الغانديوم والحديد والصوديوم.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 57.

⁽²⁾ أمينة مخلفي، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية حالة مجمع بركين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2004/2005، ص 7.

⁽³⁾ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 8.

⁽⁴⁾ أمينة مخلفي، مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، ج 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2014، ص 8.

⁽⁵⁾ سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص 40.

إن تواجد النفط في الطبيعة أمّا يكون على شكل سائل وقد يكون صلباً أو حتى غازاً فإذا تغلّبت المركبات الصلبة على غيرها في الخليط يكون البترول ثقيلًا واقرب إلى عجينة لينة منه إلى سائل، وإذا قلت فيه نسبة المركبات الصلبة وكثرت فيه المركبات السائلة فيكون خفيفًا، وأغلب البترول الجزائري من هذا النوع، وإذا حدث وأن تغلب الغاز على السوائل تكون هذه الأخيرة محملة فيه ويعتبر الحقل حقل غاز لا حقل بترول، وهذه الحالة تجدها على سبيل المثال في حاسي الرمل حيث يعمل هناك على فصل السوائل من الغاز الرطب للحصول على الغاز الجاف⁽¹⁾، و من هنا ومن خلال ما سبق يمكننا أن نعطي التعريف التالي للنفط: النفط هو عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف لونه بني أو أخضر غامق وقد يكون أسود وأحيانًا عديم اللون يحتوي على مواد صلبة، سائلة وأخرى غازية ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال.

ثانيًا: أنواع ومكونات النفط ومعايير قياسه

يتنوع النفط الموجود في الطبيعة بالرغم من كونه مادة متجانسة من حيث العناصر المكونة له، إلا أنه يوجد على عدة أنواع تتأثر بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية أو بدرجة كثافة أو اللزوجة، فهو يختلف من منطقة لأخرى ومن بلدة لأخرى وحتى داخل الحقل الواحد قد يتواجد عدة أنواع من البترول، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، والنفط العربي في المنطقة الآسيوية يختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية وهكذا⁽²⁾.

هناك نفط خفيف، ثقيل، متوسط، وهناك نفط بحسب درجة الكثافة النوعية (العالي أو المنخفض)، كما يوجد نفط حلو، أو مر للدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية، هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى⁽³⁾، ويعتبر معيار الكثافة النوعية الصادر عن معهد البترول الأمريكي (API) أهم مؤشر للدلالة على جودة النفط الخام، وبحسب وفق العلاقة التالية⁴:

$$\text{درجة API} = \frac{141.5}{131.5 - \text{درجة الكثافة للنفط الخام عند درجة } (60 \text{ ف})}$$

ويقصد بالكثافة النوعية⁽⁵⁾ نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتها الحرارية، أي درجة حرارة المادة المعبئة والماء، ويعبر عنها باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي API، وتتراوح بين 1 و60 درجة وتدل على جودة البترول وتؤثر الكثافة النوعية على سعر البترول أيضًا فارتفاعها يعني الجودة الجيدة للبترول وبالتالي ارتفاع سعره والعكس صحيح.

(1) مصطفى ديون، ما هو البترول؟، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر، 1981 ص 14.

(2) موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(3) بيظام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014-2015، ص 5.

(4) موري سمية، مرجع سابق، ص 59.

(5) محمد أحمد الدودي، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 10.

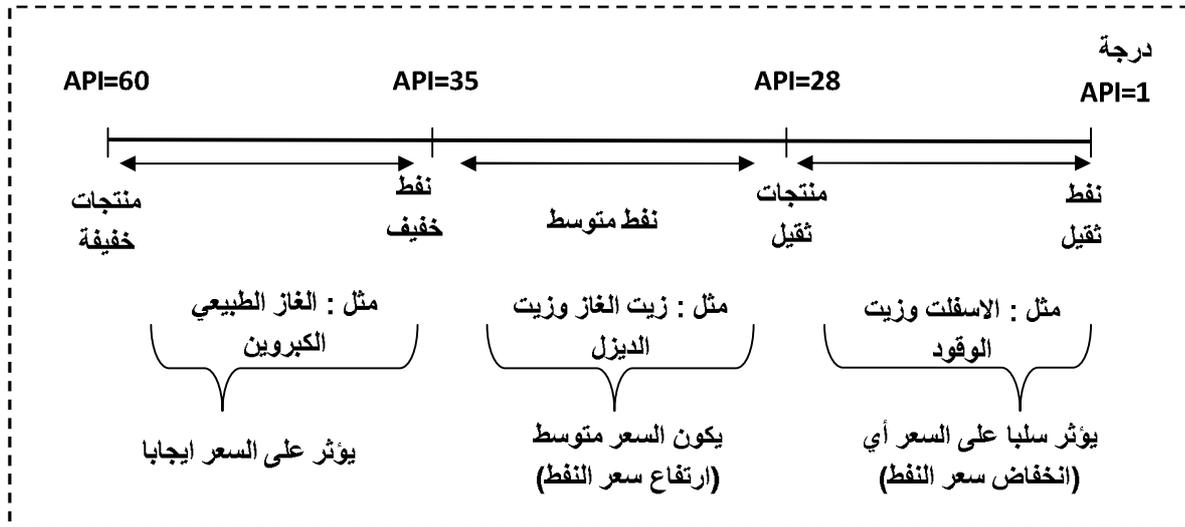
وتنقسم درجات الكثافة النوعية إلى: ⁽¹⁾

الدرجات العالية: وهي رمز للبترول الخفيف والذي يحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة تكون من 35 درجة فما فوق؛

الدرجات المنخفضة: وهي رمز للبترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 28 درجة وما دون؛

الدرجات المتوسطة: هي رمز للبترول المتوسط ويكون مدى الدرجات النوعية بين 28 درجة و35 درجة. كما تعتمد قيمة أنواع النفط المختلفة على نسبة مركبات الكبريت فيها، ويطلق اسم النفط الحلو على النفط الذي يحتوي على نسبة منخفضة من الكبريت قد تصل إلى 1% وعندما تفوق النسبة 1% يسمى بالنفط الحامضي، وتمثل هذه التصنيفات في المخطط التالي:

الشكل رقم (01-01): أنواع النفط بحسب درجة كثافة (API)



المصدر: أمانة محلفي، مدخل إلى الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

أما عن الوحدة القياسية للبترول فتكون بموجب: ⁽²⁾

1- الحجم: يمكن أن نميز بين:

1-1. البرميل: هي وحدة القياس الأمريكية والأكثر شيوعاً في العالم ويستخدم لها برميل Barrel والذي

يعادل 42 غالون أو ما يعادل 159 لتر.

1-2. المتر مكعب: يستعمل هذا المعيار في بعض البلدان خاصة في منطقة أوروبا الغربية كفرنسا وألمانيا ... الخ

ويعادل 6.28 برميل.

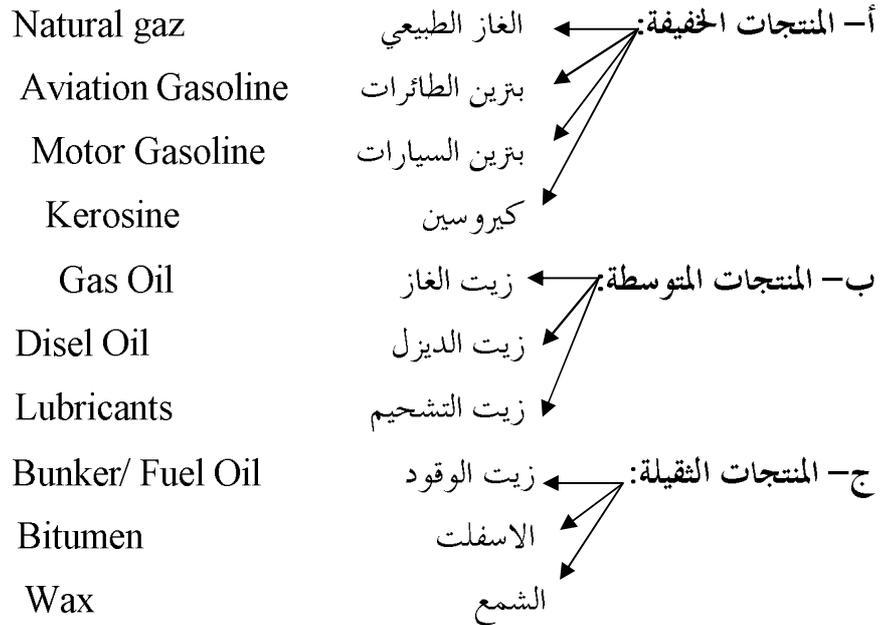
⁽¹⁾ موري سمية، مرجع سابق، ص 59.

⁽²⁾ أمانة محلفي، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية حالة مجمع بركين، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2- الوزن: وهي وحدة قياس شائعة في استعمالها عالمياً أيضاً ويعتمد مقياس الطن Ton كوحدة قياسية لها رغم تنوع ذلك المقياس الطيني، كما يمثل مليون برميل في اليوم = 50 مليون طن من النفط في العام والقياس بالوزن ذو ثلاثة أنواع:

- الطن الطويل Long Ton: أي ما يعادل 1006 كغ؛
- الطن المتري Metric Ton: أي ما يعادل 999 كغ؛
- الطن القصير Short Ton : ما يعادل 906 كغ.

أما وحدة القياس للغازات الطبيعية، فقد اعتمد وشاع استعمال القدم المكعب أو المتر المكعب ونظراً لضخامة إنتاج الغازات الطبيعية فتعتبر وحدة القياس 1000 وحدة، إما أن يقال أو يعتمد 1000 قدم مكعب أو 1000 متر مكعب. هذا وأن المتر المكعب م³ يعادل حوالي 35.31 قدم³. ويتضمن النفط ويستخلص منه العديد من المنتجات النفطية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها، فمنها المنتجات النفطية الرئيسية أو الثانوية أو منها الخفيفة أو الثقيلة أو المتوسطة ويمكن سرد هذه المنتجات النفطية بحسب قيمتها كالتالي:



وتختلف هذه المستخلصات النفطية فيما بينها حسب درجة الكثافة النوعية وكثافة API كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01): أنواع المنتجات النفطية ودرجة الكثافة النوعية وكثافة API

النوع	درجة الكثافة النوعية	عدد البراميل في الطن المتري	الكثافة حسب API
زيت خام	0.97-0.80	6.6-8.0	12.9-45.4
بترين الطائرات	0.78-0.80	8.2-9.1	49.9-70.6
بترين السيارات	0.79-0.81	8.1-9.0	47.6-67.8
كيروسين	0.84-0.78	7.6-8.2	37.0-49.9
زيت الغاز	0.92-0.82	7.1-7.8	25.7-41.1
الديزل	0.92-0.82	6.9-7.8	22.3-41.1
زيت التشحيم	0.95-0.85	0.95-0.85	17.5-35.0
زيت الوقود	0.99-0.92	6.5-6.9	11.4-22.3
إسفلت	1.10-1.0	5.8-6.4	10.00

المصدر: حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 3.

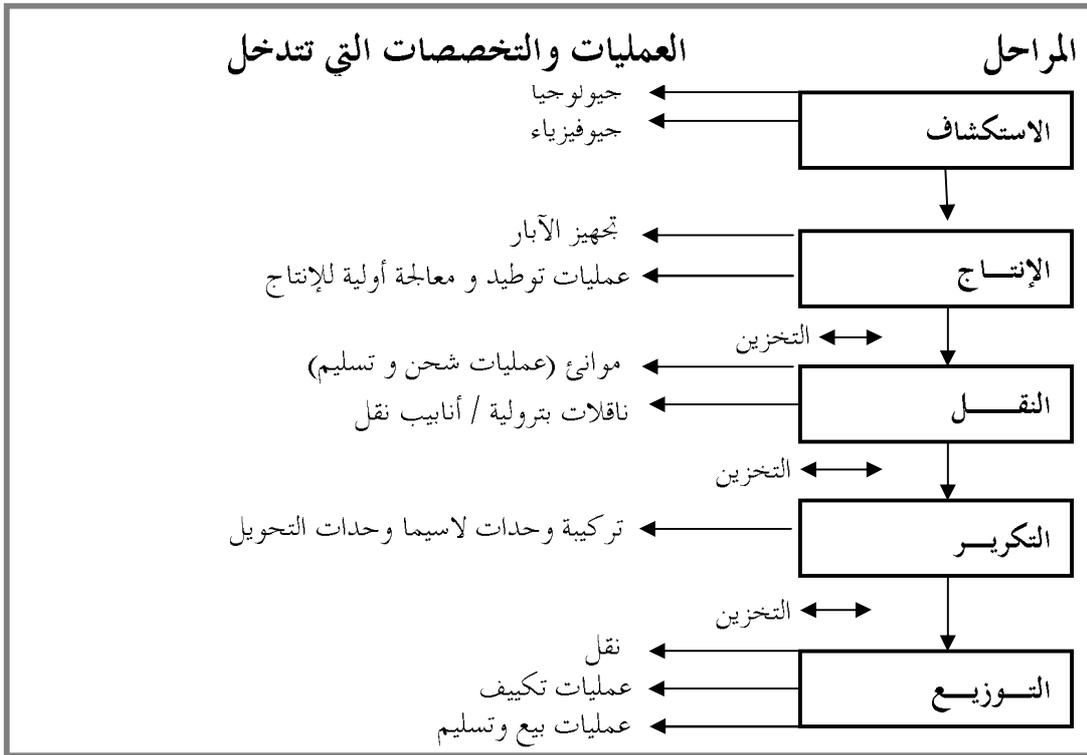
إنّ هذا الاختلاف والتباين في أنواع المادة النفطية تنجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي النفطي ومن أبرز هذه التأثيرات:⁽¹⁾

- التأثير على قيمة وسعر النفط؛
 - التأثير على الكلفة الإنتاجية من حيث نقاوته وكذا على طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية؛
 - التأثير على العرض النفطي من خلال تقدير ما يحصل عليه من مقدار ونسبة المنتجات النفطية الممكن الحصول عليها من ذلك النوع النفطي أي ما يتعلق بمرحلة المصب الخاصة بالصناعة البتروكيمياوية.
- ثالثاً: مراحل إنتاج النفط وأهميته

لا يمكن استعمال واستهلاك النفط كمادة خام إلاّ بعد تصفيته أو تكريره لتحويله إلى منتجات سلعية نفطية مختلفة، بعضها ذو قيمة سعرية وحرارية عالية مع سعة وتنوع في الاستهلاك والاستعمال والبعض الآخر منها منخفض السعر والحرارة مع محدودية وعدم تنوع استعماله واستهلاكه، وتنطوي دورة إنتاج النفط على خمس مراحل هي: التنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير ثم التوزيع والتسويق ويمكن إيضاحها في الشكل التالي:

⁽¹⁾ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص، ص 13، 14.

الشكل رقم (01- 02) : دورة إنتاج البترول وعملياتها المختلفة



المصدر: عبد المالك مبابي، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة استشرافية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 24.

- ولعل أهمية النفط ومكانته المتميزة التي يحظى بها نابعة أساساً من أهميته كسلعة ضرورية في تطوير وتقديم الحياة الإنسانية في العالم المعاصر، وتنعكس أهمية النفط في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي:⁽¹⁾
- 1- تشكل الطاقة عاملاً من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة، واعتبر استهلاكه معياراً للتقدم الاقتصادي؛
 - 2- من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى، وهو أساس الصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف؛
 - 3- تكمن أهميته في القطاع الصناعي كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة؛
 - 4- أهميته تجارياً تكمن في كون البترول ومنتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحاً خيالية؛

⁽¹⁾ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 60-61.

- 5- أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم، ويعتبر البترين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروسين وقود الطائرات؛
- 6- يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة؛
- 7- استعمال البترول كسلاح ضغط سياسي وتجلّى ذلك من خلال حرب أكتوبر 1973؛
- 8- البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية؛
- 9- يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط الاقتصادية في تمتعه بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها، كما تكمن أهميته أيضاً في حقيقتين:

أولها: كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معاملته الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيح من مزايا أخرى.

وثانيهما: لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساساً على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية ... إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضاً.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاداً ريعياً 100%⁽¹⁾ - والريع مفهوم متعدد الجوانب حيث تطور عبر الزمن، لكنه بقي محافظاً على جوهره مع تعدد أشكال ظهوره، ويمكن إعطاء مفهوم اقتصادي شامل للريع على أنه فائض الدخل الناجم عن عدم مرونة السوق: حيازة المهارات النادرة أو الاستثنائية وعدم تطابق العرض والطلب والبلد الريعي هو البلد الذي يتلقى مبالغ كبيرة من الريع الخارجي على أساس منتظم هذه الأخيرة هي العائدات التي تدفعها الشركات الأجنبية أو حكومات بلد معين.⁽²⁾

فالاقتصاد الجزائري لا يتميز بالتنوع ويعتمد على الموارد الطبيعية فقط، وهذا ما يؤكد بان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بآتم معنى للكلمة، إذ أن حوالي ثلثي الإنتاج والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تخنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المتكررة⁽³⁾، أما أهمية النفط بالنسبة لاقتصاد الجزائر فتكمن فيما يلي:

⁽¹⁾ وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 190.

⁽²⁾ زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014)، المؤتمر الأول سياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2005، ص 2.

⁽³⁾ وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 190.

أولاً: مساهمته في حجم الصادرات

يساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في حجم الصادرات للجزائر بحيث نجد أن أغلب الصادرات الجزائرية هي عبارة عن صادرات من المحروقات وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم: (01-02) : تطور الصادرات الجزائرية (خلال الفترة 2008-2015)

السنوات	صادرات المحروقات (%)	صادرات خارج المحروقات (%)	سعر البترول (دولار/برميل)	كمية إنتاج المحروقات (ألف برميل/يوم)
2008	98.2	1.8	99.9	1356.0
2009	98.3	1.7	62.2	1216.0
2010	98.3	1.7	80.2	1189.8
2011	98.3	1.7	112.9	1262.0
2012	98.4	1.6	111.0	1203.0
2013	98.4	1.6	109.5	1203.0
2014	97.3	2.7	100.2	1191.0
2015	95.7	4.3	53.1	1183.0

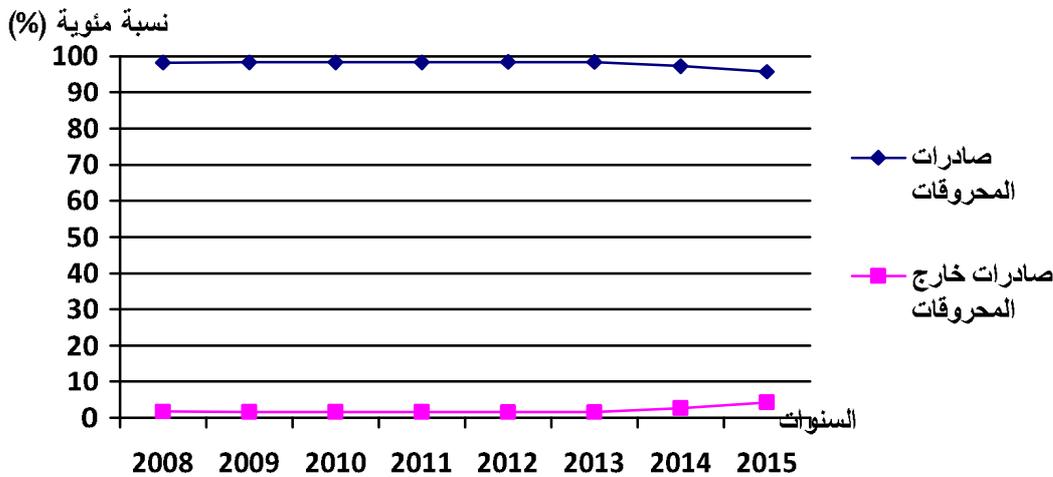
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013، ص 254-255.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص 154، 170.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2011، ص 375.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص 440.

من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه فإن هيكل الصادرات الجزائرية يركز على سلعة بشكل رئيسي، وهي صادرات المحروقات حيث اعتمدت عليها عبر السنوات دون التنوع، فخلال فترة الدراسة من سنة 2008 إلى سنة 2015 نجد أن نسبة صادرات المحروقات مقارنة بإجمالي الصادرات ظلت تقريبا ثابتة بنسبة 98% ووجدت تغيير (انخفاض) طفيف يكاد يكون جليا سنة 2015 بنسبة 95.7%.

أما كمية الإنتاج خلال فترة الدراسة ظلت هي الأخرى متقاربة ففي سنة 2008 تراوحت كمية الإنتاج بـ 1356 برميل متراجعة تراجعاً طفيفاً سنة 2010 بـ 1189.8 برميل لترتفع ارتفاعاً طفيفاً سنة 2011، 2012، 2013 وتراجع مرة أخرى تراجعاً طفيفاً سنة 2014 بـ 1191 برميل الشيء الذي يوضح هو الآخر اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات دون القطاعات الأخرى رغم طول المدة بحوالي 8 سنوات أو أكثر.

الشكل رقم (1-03): تطور الصادرات الجزائرية بدلالة أسعار البترول خلال الفترة (2008-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1-02)

ثانياً: مساهمة قطاع المحروقات في نتائج الداخلي الإجمالي

لقد أعطيت كل الاهتمامات الضرورية لمعظم القطاعات الاقتصادية المتواجدة على مستوى الاقتصاد الوطني، إلا أن الأهمية النسبية لكل قطاع تكون حسب مكانته ووزنه، وبما أن لقطاع المحروقات أهمية بالغة نظراً لطبيعة الخاصة ودوره الأساسي في تحقيق تراكم الناتج الوطني الإجمالي فهو يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي ويمكن تتبع مدى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-03): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة من 2008 إلى 2015

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ناتج قطاع المحروقات (%)	45.3	31.2	34.9	35.1	34.9	29.8	27.0	18.9
ناتج القطاعات الأخرى (%)	48.8	61.6	58.9	58.2	59.2	62.7	68.1	73.2
التغير في الناتج الداخلي الإجمالي (%)	18.1	-9.7	20.3	21.7	11.1	2.7	3.6	-3.8

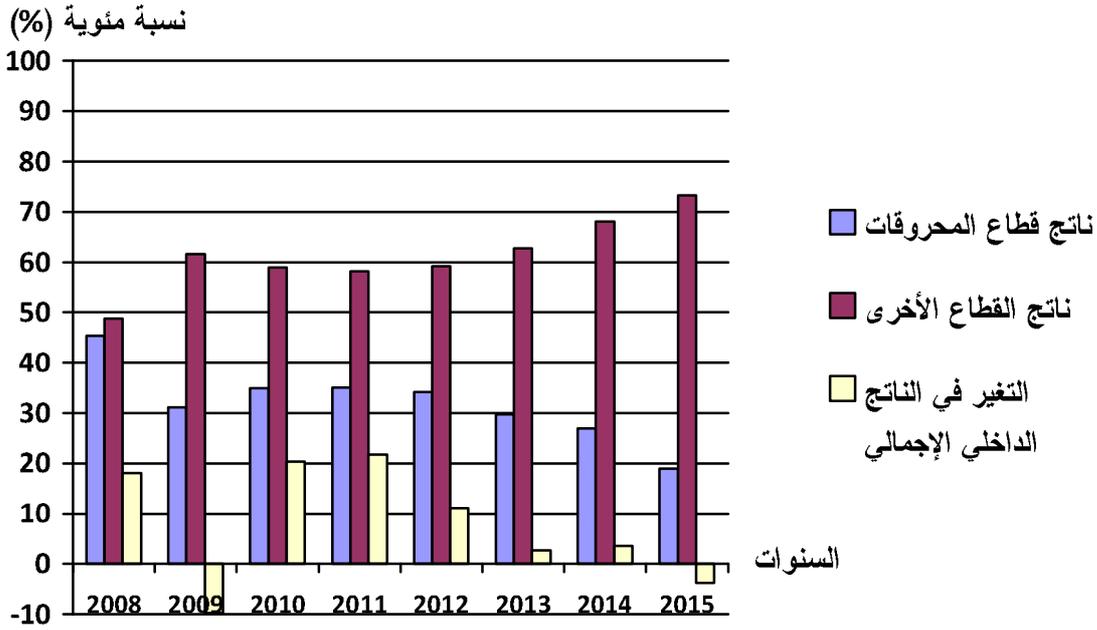
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 238.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص 154-171.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سبق ذكره، ص 375.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، مرجع سبق ذكره، ص 440.

من خلال الجدول رقم (1-03) فإن لقطاع المحروقات دور فعال في المساهمة في إجمالي الناتج الداخلي، فحسب النسب المبينة في الجدول هنالك علاقة طردية بين نسب ناتج قطاع المحروقات ونسبة إجمالي التغير الناتج الداخلي فأي تغير يطرأ على نسبة المحروقات بالزيادة أو النقصان يؤثر مباشرة على نسبة التغير في إجمالي الناتج الداخلي حيث وفي سنة 2008 عرف قطاع المحروقات انتعاشا كبيرا بنسبة 45.3% ما أثر

بالمقابل على نسبة التغير في إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 18.1% وقد تراجع نسبة قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة من 2008 إلى 2015 قابلته تذبذب في سنة التغير في إجمالي الناتج الداخلي حيث أن نسبة المحروقات سنة 2015 بلغت 18.9% التي قابله كذلك تراجع في نسبة الناتج الداخلي وعجز بـ 3.8- %، أما فيما يخص نسبة مساهمة القطاعات الأخرى فليس لها تأثير على نسبة التغير في إجمالي الناتج الداخلي ورغم الارتفاع الملحوظ والمتزايد في نسبة ناتج القطاعات الأخرى عرفت نسبة التغير في الناتج الداخلي تذبذب وعجز خاصة سنة 2009 و 2015.

الشكل رقم (01-04): علاقة الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر بقطاع المحروقات خلال الفترة من 2008 إلى 2015



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (01 - 03)

من خلال الشكل نلاحظ العلاقة الطردية بين الناتج الإجمالي وناتج قطاع المحروقات، بحيث نلاحظ تسجيل أقل نسب تغيير في الناتج الداخلي الإجمالي للسنوات 2009 و 2015، أما فيما يخص فترة الاستقرار في نسبة تغييره فكانت في السنوات على التوالي 2010، 2011، 2012. كما لاحظنا تسجيل أعلى نسبة تغيير له في سنة 2008.

ثالثاً: مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة

تتمثل مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية والتي تعتبر من أهم مصادر التمويل للميزانية العامة والجدول الموالي يبين تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة من 2008-2015.

الجدول رقم (01-04): يبين تطور الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول

خلال الفترة من 2008-2015

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنة	نسبة الإيرادات				رصيد الميزانية (%)
	الجبائية البترولية	الإيرادات الجبائية	إيرادات غير جبائية	المجموع (%)	
2008	78.8	18.6	2.6	100	19.3
2009	65.6	31.2	3.2	100	-16
2010	66.1	29.5	4.3	100	-2
2011	68.7	26.4	4.9	100	-1
2012	66.0	30.1	3.9	100	-11
2013	61.7	34.1	4.2	100	-1
2014	59.0	36.4	4.5	100	-22
2015	46.5	46.1	7.3	100	-50

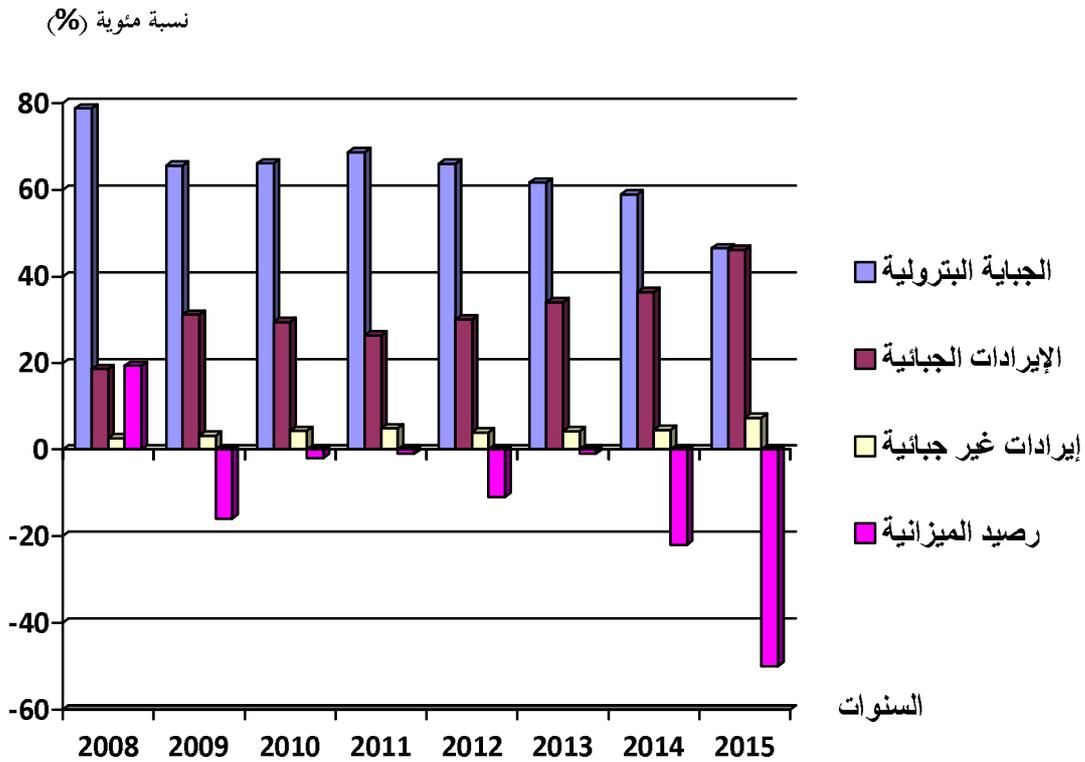
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 244-246.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص 159-161.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة رصيد الميزانية عرف تراجعاً ملحوظاً منذ سنة 2008 ليصل إلى أدنى قيمة عجز سنة 2015 بـ 50% حيث أنه ومن خلال الجدول فإن نسبة رصيد الميزانية هو (نسبة الإيرادات - نسبة النفقات) وفي ظل ارتفاع هذه الأخيرة على الإيرادات أثر ذلك تأثيراً مباشراً على نسبة رصيد الميزانية الشيء الذي يضعنا أمام تحليل تركيب نسب الإيرادات والتي ومن خلال معطيات الجدول فهي تعتمد اعتماداً كلياً على نسبة الجبائية البترولية، فنجد أن تراجع هذه النسبة خلال فترة الدراسة من سنة 2008 إلى سنة 2015 صاحبها تراجع مقابل نسبة رصيد الميزانية، إلا أنه وعكس ذلك فإن الزيادات المسجلة في نسبة الإيرادات الجبائية وكذا الإيرادات غير الجبائية لم تؤثر في نسبة رصيد الميزانية، فالارتفاع المسجل في سنة 2009 بـ 12.6% قابله انخفاض في نسبة رصيد الميزانية بـ 3.3% ما يبين أن الجزائر اعتمدت ولا تزال على المحروقات في تغطية نفقاتها ضف إلى ذلك أن العجز المسجل في نسبة رصيد الميزانية راجع إلى الزيادات الكبيرة في نسبة النفقات والذي تتأثر بدورها بتذبذب أسعار البترول وكذا انخفاض العملة.

الشكل رقم (01-05): يوضح تطور الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008 - 2015)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (01-03)

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية لأسعار البترول

المطلب الأول: آليات تسعير النفط

منذ اكتشاف النفط خضعت أسعاره إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقبلها ولذلك فإن دراستنا لأسعار النفط وأنواعها والعوامل المحددة والمؤثرة فيها تعتبر ضرورة ملحة.

أولاً: مفهوم سعر النفط وتقلباته

يعرف السعر النفطي على أنه "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد"⁽¹⁾ خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية ... الخ، وتطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجارياً بتطور السوق البترولي، حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند آبار النفط وهذا في ظل "احتكار القلة" ساد السوق البترولية ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اكتشافه واتساع صناعة النفط في بلدان عديدة، لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري وهذا نتيجة احتكار الشركات القليلة في السوق البترولية التي سعت إلى تعظيم أرباحها، ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب والعرض، وهذا لدخول عدة بلدان منتجة للنفط السوق البترولية، وتتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع وتارة أخرى باتجاه الانخفاض، "فأسعار النفط هي الأكثر تحركاً وتغيراً من بين عوامل ومتغيرات أساسية كثيرة لها تأثير سلبي في مسار الاقتصاد العالمي"⁽²⁾.

كل هذا التطور والتغير المستمر في مفهوم السعر أو في كيفية تحديده وتقلباته يدل على أن للسعر البترولي عدة أنواع أو مصطلحات سوف نقوم بذكرها وفق التطور الزمني لظهور كل نوع من هذه الأنواع، والمقياس الذي اعتمد عليه في قياس السلعة البترولية.

(1) محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 194.

(2) وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 119.

الجدول رقم (01-05) : يوضح المتوسط الشهري لأسعار النفط (2008 - 2015)

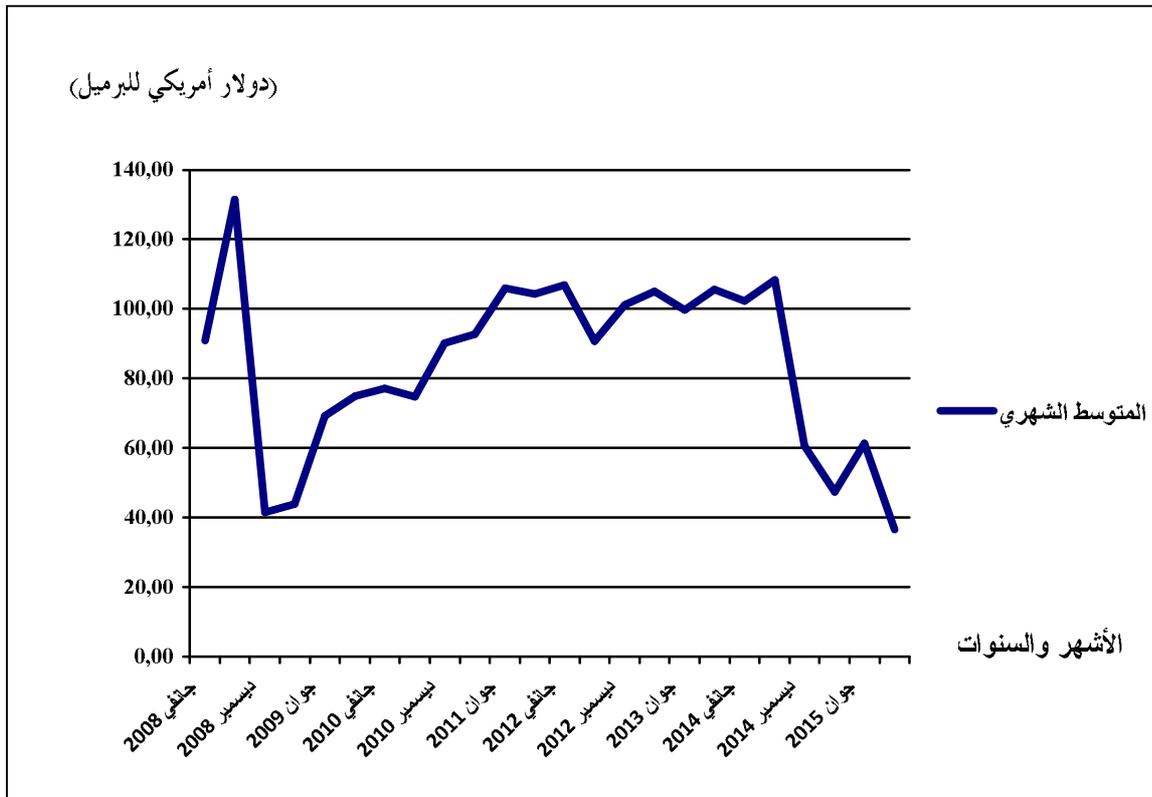
سنة 2010			سنة 2009			سنة 2008		
التغير (%)	السعر	الشهر	التغير (%)	السعر	الشهر	التغير (%)	السعر	الشهر
2,99	77,12	جانفي	5,73	43,91	جانفي	1,55	90,82	جانفي
-3,11	74,72	فيفري	-4,90	41,76	فيفري	3,23	93,75	فيفري
6,13	79,30	مارس	12,43	46,95	مارس	8,63	101,84	مارس
6,10	84,14	أفريل	7,09	50,28	أفريل	7,08	109,05	أفريل
-10,22	75,54	ماي	15,55	58,10	ماي	12,58	122,77	ماي
-1,07	74,73	جوان	18,98	69,13	جوان	7,13	131,52	جوان
-0,28	74,52	جويلية	-6,48	64,65	جويلية	0,78	132,55	جويلية
1,83	75,88	أوت	10,80	71,63	أوت	-13,56	114,57	أوت
0,30	76,11	سبتمبر	-4,54	68,38	سبتمبر	-13,34	99,29	سبتمبر
7,37	81,72	أكتوبر	8,34	74,08	أكتوبر	-26,79	72,69	أكتوبر
3,44	84,53	نوفمبر	4,70	77,56	نوفمبر	-25,66	54,04	نوفمبر
6,55	90,07	ديسمبر	-3,46	74,88	ديسمبر	-23,15	41,53	ديسمبر

سنة 2013			سنة 2012			سنة 2011		
التغير (%)	السعر	الشهر	التغير (%)	السعر	الشهر	التغير (%)	السعر	الشهر
3,83	105,04	جانفي	2,52	106,89	جانفي	2,88	92,66	جانفي
2,49	107,66	فيفري	5,44	112,70	فيفري	5,47	97,73	فيفري
-4,69	102,61	مارس	4,52	117,79	مارس	11,17	108,65	مارس
-3,66	98,85	أفريل	-3,43	113,75	أفريل	7,06	116,32	أفريل
0,51	99,35	ماي	-8,43	104,16	ماي	-7,00	108,18	ماي
0,39	99,74	جوان	-12,89	90,73	جوان	-2,15	105,85	جوان
5,48	105,21	جويلية	6,64	96,75	جويلية	1,92	107,88	جويلية
2,71	108,06	أوت	8,82	105,28	أوت	-6,89	100,45	أوت
0,67	108,78	سبتمبر	0,99	106,32	سبتمبر	0,38	100,83	سبتمبر
-3,05	105,46	أكتوبر	-2,76	103,39	أكتوبر	-0,90	99,92	أكتوبر
-2,73	102,58	نوفمبر	-2,15	101,17	نوفمبر	5,44	105,36	نوفمبر
2,84	105,46	ديسمبر	0,00	101,17	ديسمبر	-1,04	104,26	ديسمبر

سنة 2015			سنة 2014		
التغير (%)	السعر	الشهر	التغير (%)	السعر	الشهر
-21,64	47,45	جانفي	-3,07	102,25	جانفي
15,76	54,93	فيفري	2,51	104,82	فيفري
-3,82	52,83	مارس	-0,74	104,04	مارس
8,69	57,42	أفريل	0,87	104,94	أفريل
8,85	62,50	ماي	0,75	105,73	ماي
-1,92	61,30	جوان	2,50	108,37	جوان
-11,21	54,43	جويلية	-2,91	105,22	جويلية
-16,00	45,72	أوت	-4,91	100,05	أوت
1,25	46,29	سبتمبر	-4,16	95,89	سبتمبر
1,45	46,96	أكتوبر	-10,18	86,13	أكتوبر
-8,16	43,13	نوفمبر	-10,65	76,96	نوفمبر
-15,23	36,56	ديسمبر	-21,32	60,55	ديسمبر

Source : <http://www.indexmundi.com/commodities/?commodity=crude-oil&months=360, 22-01-2017>

الشكل رقم (01 - 06): يوضح المتوسط الشهري لأسعار النفط الخام (2008 - 2015)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (01 - 05)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01 - 05) أعلاه في الفترة :

1- ما بين شهر جانفي لسنة 2008 إلى غاية شهر ديسمبر لسنة 2010 أن هناك تذبذب كبير في الأسعار حيث بلغ أدناه سعر 41,53 دولار في شهر ديسمبر 2008 وبلغ متوسطه بسعر 71,63 دولار للبرميل في

حين بلغ في شهر جويلية 2008 أقصاه بسعر 132,55 دولار للبرميل، ولعل ذلك راجع بدرجة كبيرة لتقلبات السوق الناجمة عن آثار تزامن أزميتين عالميتين وهما الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 و أزمة اليورو. 2- أما ما بين شهر جانفي 2011 إلى غاية شهر جوان 2014 نلاحظ أن هناك استقرار دائم يتخلله انخفاضات وارتفاعات طفيفة في الأسعار حيث سجلت أقصاه 117,79 دولار للبرميل في شهر مارس 2012 ووصل متوسطه بسعر 108,78 دولار للبرميل في شهر سبتمبر 2013، في حين بلغ سعر البترول للبرميل أدناه في شهر جوان 2012 تحت سعر 90,73 دولار، وذلك راجع في جانب كبير منه لبدء تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمات السابقة.

3- أما الفترة الممتدة من شهر جويلية 2014 إلى غاية شهر ديسمبر 2015 نلاحظ التدهور المستمر والملموس في الأسعار بداية من سعر 105,22 دولار في بداية الفترة وصولاً إلى أدنى سعر 36,56 دولار للبرميل، وذلك راجع لفائض العرض الناجم عن زيادة الإنتاج في كل من روسيا والعراق... فضلاً عن تزايد إنتاج النفط الصخري.

ثانياً: أنواع تسعيرات النفط

أ- الأسعار المعلنة (POSTED PRICE) :

يرجع تاريخ ظهور السعر المعلن لأول مرة عام 1980 بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرنا - اويل "standar oil" التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في السوق البترولية وعند فوهة البئر⁽¹⁾ وتزايد اكتشاف البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد الإنتاج العالمي أصبحت الشركات البترولية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ التصدير للبترول ونظراً لحدة التنافس الذي وقع بين الشركات البترولية حول الأسعار عقدت عام 1928 اتفاقية بين هذه الشركات نتج عنها استقراراً وثباتاً للأسعار المعلنة عنها في السوق البترولية⁽²⁾، وتطور هذه الأخيرة وظهر دول منتجة أخرى للبترول أصبحت هذه الدول تهتم بالسعر المعلن للبترول من خلال تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للفوائد النفطية بينها وبين الشركات البترولية العامة على أراضيها ولأنه خلال الخمسينات وبداية الستينيات أنشأت الدول المنتجة شركات مستقلة التي أصبحت تباع بترولها الخام الناتج بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة أصبحت هذه الأخيرة غير معبرة عن السوق البترولية إلا أنها استمرت تعلن كأسعار اسمية للبترول الخام تستعمل لاحتساب الفوائد البترولية بين الشركات البترولية والدول البترولية⁽³⁾.

ب- الأسعار المتحققة (ACTUAL PRICE) : ظهر هذا النوع للوجود أواخر خمسينات القرن الماضي، حيث عملت به الشركات البترولية المستقلة من خلال تقديم تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها

(1) محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 196.

(2) اتفاقية اكانكري باسكتلندا وكانت سرية للغاية.

(3) مثل شركة إيران NIOC التي أنشأت عام 1951 وشركة سونطراك الجزائرية في 31 ديسمبر 1963.

المشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو التسهيلات في الدفع ويمكن تعريف السعر المتحقق بأنه عبارة عن السعر مطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري. من خلال هذا التعريف نقول أن الأسعار المتحققة تتأثر كثيراً بظروف السوق البترولية السائدة والعلاقات الاقتصادية الدولية، فمثلاً عند إجراء عقود بترولية طويلة الأجل بين شركتين سيستفيد أحدهما (المشتري) بحسومات أكبر مما هو عليه في العقود القصيرة الأجل، وهذا ما يجعل السعر المتحقق منخفض حسب مقدار هذه الحسومات.

ج- سعر الإشارة أو السعر المعول عليه (REFERENCE PRICE) :

ظهر في الستينيات، حيث اعتمد عليه لاحتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية لأجل توزيع العوائد المالية البترولية بين الطرفين، ويتم احتساب سعر الإشارة على أساس تحديد معدل بين السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات، وأخذت به عدة دول البترولية، ومثال ذلك ما قامت به فنزويلا عندما بادرت خلال عام 1966 بإدخال الأسعار المعول عليها في نظامها المالي مستبعدة بذلك قاعدة الأسعار المتحققة.⁽¹⁾

د- سعر التكلفة الضريبية (TAXCOST PRICE) :

هو السعر المعادل لتكلفة الإنتاج البترولي الذي تقوم باستخراجه الدول والشركات البترولية العاملة في مناطق العالم البترولية مضافاً إليه عائداً تدفعه هذه الشركات البترولية لحكومات البلدان البترولية المعينة، أو بتعبير آخر تقوم الشركات البترولية العاملة في البلدان البترولية بشراء البترول الذي تستخرج من أراضي هذه الأخيرة بسعر يكافئ تكلفة الاستخراج مضافاً إليه عائداً أو ريعاً متمثلاً في ضريبة على الدخل يذهب لحكومات تلك الدول لذلك يعتبر السعر الأساسي في التعاملات السوقية، لأن البيع بسعر أقل منه يعني هذا البيع بخسارة.

هـ- السعر الفوري أو الآني (SPOT PRICE) :

ظهر هذا النوع من الأسعار مع وجود السوق الحرة أو التنافسية⁽²⁾ ويمكن تعريفه على أنه "سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنياً أو فورياً في السوق البترولية الحرة"⁽³⁾ من هذا التعريف نرى أن السعر الفوري أو الآني يتأثر كثيراً إذا كانت هناك اختلافات في السوق البترولية وبالتالي فهو قابل لزيادة والنقصان بالمقارنة مع السعر المعلن فهو يزيد عنه إذا كانت هناك اختلافات كبيرة⁽⁴⁾ بين العرض والطلب وأقل إذا كانت هناك اختلافات قليلة.

و- السعر المستقبلي:

(1) مانع سعيد العقيبة، أوبك والصناعة البترولية، لبنان، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، 1974، ص 174.

(2) السوق التنافسية أو الحرة هي السوق الغير محتكرة ويتحدد السعر فيها وفق الطلب والعرض.

(3) محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 199.

(4) مثال ذلك ما حدث للسوق البترولية خلال السبعينات عند انقطاع البترول العربي من السوق البترولية.

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.⁽¹⁾

ثالثاً: لحة لتطورات أسعار النفط عبر الزمن ومسبباتها:

لقد مرت أسعار النفط الخام بتطورات عديدة خلال القرن الماضي أوائل القرن الحالي إما متأثرة بظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة.

1- التطور التاريخي لأسعار النفط بين (1973-1985) :

بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5 و 3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد التسعينات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974 وتراوحت ما بين 11 و 13 دولار للبرميل عام 1978، لترتفع إلى 36 دولار عام 1980، وهو ما ساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك وانخفاض الطلب العالمي على النفط.⁽²⁾

وتعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة حيث انه بعد سنة 1973 تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى وان عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت أيضاً وإن الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصاً تزايد التضخم النقدي العالمي.⁽³⁾

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعياً منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدءاً من عام 1983 بمقدار 5,5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض الدول من منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، وكل هذه العوامل شكلت عائقاً أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30,1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27,5 دوار سنة 1985.

وبداية عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر البرميل للنفط الخام إلى 13 دولار للبرميل ما ترتب عليه أزمة حقيقية لدول المنتجة للنفط خصوصاً أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.⁽⁴⁾

2- التطور التاريخي لأسعار النفط (1986-2000) :

في هذه المرحلة شهد متوسط أسعار النفط انهياراً في سنة 1986 وصل فيه إلى 13 دولار للبرميل لتتعافى بعد ذلك وتستقر بين 1986-1996 عند متوسط 17,3 دولار للبرميل، حيث عاد النمو الموجب

⁽¹⁾ نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2000، ص 24.

⁽²⁾ قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 136.

⁽³⁾ صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2003، ص 275.

⁽⁴⁾ بيطام ربة مرجع سبق ذكره، ص 13.

للطلب والزيادة في الإنتاج للأوبك في تلك المدة، وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبيًا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27,5 مليون برميل يوميًا، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول النامية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق العرض إلى حدود 12,3 دولار للبرميل. وأثرت الأزمة النفطية لعام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3,4% عام 1997 إلى 1,8% عام 1998، وببداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17,5 بسبب خفض الإنتاج لدول الأوبك ودول من غير الأوبك فوصل السعر سنة 2000 إلى 27,6 دولار للبرميل.⁽¹⁾

3- التطور التاريخي لأسعار النفط (2001-2010) :

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاض في مستوياتها حيث بلغ سعر الأوبك 23,1 دولار للبرميل لينخفض ب 5,3 دولار بسبب أحداث 11 ديسمبر 2001، وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل التي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاتهام المتزايد في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فيتزويلا حتى نهاية عام 2002، وكل ذلك ساهم في رفع سلة أسعار الأوبك إلى 24,3 دولار للبرميل⁽²⁾، وفي عام 2003 ارتفعت سلة أسعار الأوبك لتصل إلى 28,2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار.⁽³⁾

وفي سنة 2007 ارتفعت أسعار النفط بشكل لافت حي كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في سنة 2007 و80 دولار سنة 2008 وفي شهر جويلية عام 2008 والذي كان حوالي 147,27 دولار للبرميل، ولكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي الذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر عام 2008 حيث وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى منذ أكثر من سنة، وفي عام 2009 استقر سعر النفط بمعدل 59,12 دولار للبرميل في حين أنه ارتفع إلى 77,84 دولار في عام 2010.⁽⁴⁾

4- التطور التاريخي لأسعار النفط (2011-2015) :

⁽¹⁾ بيطام ربح، مرجع سبق ذكره، ص 14..

⁽²⁾ نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁽³⁾ التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002-2003، ص 127.

⁽⁴⁾ زغني نبيل، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،

2011-2012، ص 23-24.

في عام 2011 ارتفع سعر البترول ببلوغ الذروة بسعر 112.9 دولار للبرميل، كما بقيت الأسعار مستقرة نوعاً ما وصولاً إلى منتصف سنة 2014 وبالتحديد في شهر جوان 2014 بحيث كان هناك تراجع ملموس في الأسعار التي وصلت إلى 100.2 دولار للبرميل، سببه أزمة 2014 (تخمة المعروض العالمي من النفط)، وضلت أسعار البترول في تدهور مستمر وصولاً إلى سنة 2015 بسعر 53.1 دولار للبرميل⁽¹⁾.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام والمؤدية إلى تقلباته

إن من يلاحظ حركة أسعار النفط منذ اكتشافه حتى العصر الحالي، يرى أن هذه الأسعار ترتبط وتتأثر بعوامل عدة، منها ما هي طبيعية ومنها ما هي سوقية ومنها ما هي سياسية وكل هذه التغيرات والتأثيرات أدت عبر الزمن خاصة في القرن العشرين إلى فرض نفسها على اقتصاد العالم ككل، فالدول المنتجة لهذه السلعة يتأثر نموها الاقتصادي بانخفاض هذه الأسعار خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد في ميزانيتها على البترول باعتباره أهم مصدر مواردها، وينطبق هذا الحال على الجزائر، أما الدول المستهلكة للنفط فارتفاع أسعار النفط يعرقل نموها الاقتصادي، لاعتباره المصدر الرئيس للطاقة من خلال سهولة استخراجها ونقلها وبالإضافة إلى وجوده أو توفره في مناطق عديدة من العالم. لذا سنقوم في هذا الجزء بإبراز أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول رغم تعددها حيث سنقتصر على الطلب العالمي على النفط الخام والعرض العالمي للنفط الخام كما سنتطرق أيضاً إلى العوامل المؤثرة في كل منهما إضافة إلى بعض العوامل الأخرى.

أولاً: الطلب العالمي للنفط الخام

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والتنوعي على السلعة النفطية أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية كالبترين لتحريك السيارات أو الكيروسين كالنفط الأبيض للإضاءة والتدفئة... الخ أو الأغراض الإنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في صناعة البتروكيماوية.⁽²⁾

حيث أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على النفط الخام وذلك لتحديد الطلب على النفط الأم حسب حاجة الدول المستهلكة له، ومنها ما يعتبر أساسياً والبعض الآخر يعتبر ثانوياً وهي:

1- مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التقدم الصناعي والتوسع الميكانيكي: بما أن مصادر الطاقة وخاصة النفط تعد عنصراً في العملية الإنتاجية وتعتمد عليه التطور الاقتصادي فإن النفط يلعب دوراً كبيراً في تطور الاقتصاد العالمي والطلب العالمي على النفط الخام، ويعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصله العالم فلو لاحظنا حجم الاعتماد على النفط ومشتقاته في تشغيل كم هائل من المركبات والآلات المستخدمة في الكثير من المجالات، ووسائل النقل البري والبحري والجوي سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي كما أن النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم النفطي الصناعي يرتبط

(1) بناء على معطيات الجدول (01-02).

(2) محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 147.

ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط فزيادة النمو الاقتصادي تصحبها زيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط وبالعكس فان كل انخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقلص أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متداخلة فكل عامل في الآخر.⁽¹⁾

2- سعر النفط الخام: السعر هو من العوامل الأساسية الفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي وبصورة عامة حيث أن انخفاض أو تديني السعر يؤدي إلى الزيادة أو التوسع في الطلب وعكسه يكون تماما.⁽²⁾

3- الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دوراً مهماً في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات ففي الوقت الحالي⁽³⁾ شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشأة النفط في العراق إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والآخر حول انقطاع إمدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية لحصول على الأرباح وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة.

4- المناخ: يلعب المناخ دوراً هاماً في تحديد الطلب النفطي فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم وفي فصل الصيف أيضاً يرتفع الاستهلاك العالمي لنفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبترين ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة كذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

5- النمو السكاني: يعتبر عامل السكان احد العوامل المؤثرة في الطلب النفطي حيث كلما كان عدد السكان كبيراً ومتزايداً فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة نمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات في سنة 1950 كان عدد السكان 2,5 مليار نسمة استهلكوا 11,7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96,2 مليار برميل نفط ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم في سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم حوالي 200 مليار برميل نفط وبالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم في تأثيره على الطلب العالمي للنفط إلا أنه نسبي ومكمل لبقية

⁽¹⁾ حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسينية بن بوعلوي الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص 70.

⁽²⁾ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 153.

⁽³⁾ ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 29.

العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي فالمناطق المتقدمة صناعياً يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من بترول العالم أما بقية السكان فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم⁽¹⁾.

وتؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابياً أو سلبياً على الطلب العالمي للنفط إيجابياً في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلباً في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من الحلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري الغاز الطبيعي... الخ وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية متقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط.

ثانياً: العرض العالمي للنفط الخام

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة والعرض البترولي يكون فردياً لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضاً كلياً لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو بأسعار مختلفة في زمن محدد⁽²⁾ ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد، كما توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر وأهم هذه العوامل نجد⁽³⁾:

1- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملاً هاماً في التأثير على العرض العالمي للنفط فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج أما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر جديدة في المناطق المكتشفة حديثاً أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2- السعر: تلعب الأسعار دوراً هاماً في المقادير المعروضة من أي سلعة فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلاً عن المدى الزمني.

3- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دوراً هاماً في سرعة الكشف عن الأماكن البترولية وبالتالي تساعد على اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض والكمي للبترول.

⁽¹⁾ صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط مجلة الأخبار النفط والصناعة الإمارات العربية المتحدة 2000 متوفرة على الموقع التالي: www.moner.gov.ar.

⁽²⁾ هاشم علوان حسين عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992، ص 311.

⁽³⁾ بيظام ريمة، مرجع سبق ذكره، ص، ص 23-25..

4- المصادر البديلة للنفط وأسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دوراً هاماً في العروض البترولية فانخفاض الأسعار وجوده المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلاً عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5- الحروب والأحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي للنفط فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق إنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءاً من أزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1980 و1979 ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفاً للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

6- السياسات النفطية للدول المنتجة: تاريخياً انتهجت الدول المنتجة للنفط أنواع من السياسات كان لها اثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:

أ- سياسة تغليب المتطلبات المالية 1973-1985: تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه وإعطائه للسعر الفعلي أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض؛
ب- سياسة تغليب السوق 1986-1999: تمكن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

ج- سياسة تثبيت الأسعار ابتداء من 2000: تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوماً تجارياً متتالياً تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل يومياً.

ثالثاً: محددات أخرى لأسعار النفط (عوامل أخرى لتقلب سعر النفط)

توصل المحلون والباحثون أن عوامل السوق الأساسية للطلب العرض لا تبدو أنها كافية وحدها ولتفسير عدم استقرار أسعار النفط ولذلك سنتطرق في هذا الفرع إلى عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط:

1- السياسات الحكومية الخاطئة⁽¹⁾:

في الوقت الذي يستند فيه الكثير في تفسيراتهم للآزمة على عوامل وظروف السوق على أنهما الدافع الرئيسي وراء زيادة الأسعار النفط منذ سنة 2004 يسلم بعض المحللين بالمساهمة الهامة للسياسات الحكومية الخاطئة في الارتفاع المضطرد للأسعار في 2008، بحيث لم تؤدي تلك السياسات الخاطئة فقط إلى تقييد

⁽¹⁾ سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008-2010، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 215-216.

الحصول على الموارد النفطية في جميع أنحاء العالم بل ساهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء ارتفاع الأسعار.

من ناحية أخرى نجد أن عامل تأمين الموارد النفطية في بعض البلدان المصدرة لنفط مثل روسيا وفنزويلا قد أدى إلى منع شركات النفط متعددة الجنسيات من الوصول وتطوير حقول نفطية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجل في إنتاج النفط وفي نفس الوقت كما هو الحال عليه في كثير من اقتصاديات السوق الناشئة مثل إيران روسيا حافظوا على الإعانات الحكومية المخصصة لدعم أسعار البترين المحلية بحيث بقيت الأسعار بشكل لا يعكس مستوياتها في الحقيقة في الأسواق العالمية الأمر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك في هذه الأسوأ مع بداية الارتفاع في الأسعار ومع ذلك فإن استمرار ارتفاع الأسعار أدى ببعض الدول التي لم تستطع تحمل عبء مستويات الدعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية إلى بدء عدد من الدول في اتخاذ إجراءات استثنائية بهدف خفض الدعم على الوقود كالصين أخيراً بالنظر إلى بعض الدول المتقدمة نجد أن السياسة الضريبية المرنة لعبت على دوراً هاماً في منع تغيير أسعار الوقود في محطات البترين بشكل كبير بسبب فرض ضرائب مباشرة مرتفعة على الوقود.

فضلاً عن السياسات الحكومية الخاطئة نجد أنها في بعض الأحيان ساهمت بشكل مباشر في دعم استقرار سوق النفط كما هو الحال في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بحيث أدت التشريعات الجديدة بشأن فصل عنصر الكبريت عن الديزل إلى أثر مباشر على أسعار النفط الخام الخفيف أيضاً قرارها برفع مخزون الوقود ضمن الاحتياطي الاستراتيجي لها إلى مستويات أعلى سنة 2008 أدت إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام الخفيف في السوق الفورية ووفقاً لتقديرا philip k, verlenger يكون هذا القرار قد خفض العرض ب 0,1 إلى 5% من الطاقة الأمريكية برفع مستوى المخزون الاستراتيجي أدى وحده إلى زيادة أسعار بنحو 10 دولار للبرميل. وهذا ليس بالأمر الجديد بالنظر إلى أنه بعد الصدمة البترولية لعام 1973 شجعت الولايات المتحدة الأمريكية على تصميم سياسات اكتناز سيئة للوقود.

2- متغيرات الاقتصاد الكلي (انخفاض الدولار):

من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها اثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات الأخيرة الخمس في حين أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تستخدم مصالح أطراف السوق و في معظم الأحيان نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن بانخفاض سعر صرف الدولار سينخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه وفي حال ترك السوق يتوازن وفقاً للظروف الجديدة- انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى- سيرتفع سعر الدولار.⁽¹⁾

رابعاً: السوق النفطية في ظل الأزمات السعرية

⁽¹⁾ سعد الله داود، مرجع سبق ذكره، ص 216.

1- مفهوم سوق النفط: وهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يترك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.⁽¹⁾

2- الخصائص الأساسية لأسواق النفط⁽²⁾:

إن أسعار النفط تشبه جميع أسعار السلع والخدمات في أنها تحدد عند توازن الكميات المطلوبة مع المعروضة ومع ذلك فهناك بعض الخصائص المميزة لصناعة النفط التي تجعل أسواق النفط مختلفة عن أسواق السلع والخدمات، والذي يظهر جليا من خلال تعرض أسعار النفط لنوبات متكررة، فمن ناحية لا يوجد بديل آخر جاهز للنفط في المدى القصير خاصة في قطاع النقل، ونتيجة لذلك فإن الطلب على النفط سيبقى غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعاره، سواء كان ذلك عند زيادة السعر فإن الكميات المطلوبة لا تقلص أو تنكمش أو في حالة انخفاض السعر فإن الكميات لا تتوسع أو تزداد بصورة أكبر مما هي عليه لتغير السعر. ومن ناحية أخرى فإنه ولتطوير قدرات إنتاجية جديدة في سوق النفط يتطلب الأمر فترات طويلة مما يعني أن الكميات المعروضة في الفترة القصيرة تميل إلى الثبات، ونتيجة لذلك فإن أي تحول غير متوقع في أسواق النفط في ظل عدم مرونة كل من الطلب والعرض سيؤدي بالضرورة إلى تقلبات حادة في الأسعار في المدى القصير من أجل الوصول إلى حالة التوازن، بمعنى أن وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة في الأجل القصير حتى ولو كانت في نطاق ضيق يمكنها أن تؤدي إلى حركة حادة في السوق. بالإضافة إلى خاصية عدم مرونة الطلب والعرض، تتميز الأسواق النفطية بعدة حواجز لاستثمار جديدة، بمعنى أن وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن الطلب والأسعار في المستقبل سيؤدي إلى حتمية عدم استقرار السوق بشكل عام وإحداث الأزمات.

2- مفهوم الأزمات السعرية في صناعة البترول:

تعرف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق،

⁽¹⁾ قويدى قوشيح بو جمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، سنة 2008/2009، ص 45.

⁽²⁾ مريم شطبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2015/05/14، ص 3.

كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة بها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية.⁽¹⁾

3- أزمات أسواق النفط العالمية

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينيات إلى غاية 2014م وتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي⁽²⁾ :

أ- الأزمة النفطية عام 1973م: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برمبل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%.

ب- الأزمة النفطية عام 1979م: ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية-الإيرانية-حرب الخليج الأولى-من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

ج- الأزمة النفطية عام 1986م: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986م انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

د- الأزمة النفطية عام 1998م: في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998م تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في شهر ديسمبر من نفس السنة.

ه- الأزمة النفطية عام 2004م: تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدا الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل-وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987م، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

و- الأزمة النفطية عام 2008م: سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004م بلغت سقف 98 دولار للبرميل، لكن إعصار الأزمة المالية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تماوى سعر النفط الجزائري

⁽¹⁾ داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2012، ص 40.

⁽²⁾ السعيد رويج، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2013، ص 27-28.

ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009م، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

ي- الأزمة النفطية عام 2014م: عرفت أسواق النفط العالمية تدهورا في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى تحمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط-أوبك- وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50 بالمائة منذ جوان سنة 2014 شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهمز الاقتصاد الوطني ومن التدايعات الوخيمة للاهتبار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر⁽²⁾.

خامساً: آثار ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على سوق النفط والدول المصدرة

تذبذب أسعار النفط (ارتفاع، انخفاض) بسبب عدة عوامل مما يتسبب في حدوث آثار إيجابية أو سلبية على السوق النفطية وكذا على الدول المصدرة وهذا ما سنعرفه فيما يلي⁽³⁾:

أولاً: تأثير ارتفاع وانخفاض الأسعار على الدول المصدرة

1- تأثير ارتفاع الأسعار على الدول المصدرة للنفط:

نتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام 1973 فقد حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية، فقد زادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط، مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية والعادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة، كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية الداخلية، وارتفع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية، نتيجة زيادة أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم النقدي، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية وخاصة صناعة البتروكيماويات.

2- تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط:

⁽¹⁾ مريم شطبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 5.

⁽²⁾ نفس المرجع والصفحة السابقة.

⁽³⁾ سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، سنة 1997، ص 25-35-57.

باعتبار أن النفط يمثل غالبية صادرات الدول المصدرة للنفط فإن لانخفاض أسعار النفط انعكاسات كبيرة على الدول المصدرة للنفط مثل تراجع العوائد النفطية بحوالي 80 مليون دولار سنوياً بالإضافة إلى 20 بليون دولار ناجمة عن الاستمرار في بيع النفط بالدولار الذي انخفض سعره في الأسواق المالية، كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإنفاق الحكومي في معظم الدول المصدرة للنفط، وبالتالي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ككل، بالإضافة إلى تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية وزيادة معدلات التضخم المحلية نتيجة لارتفاع أسعار الواردات المقومة بعملات غير الدولار، ونتيجة لانخفاض أسعار النفط تعرضت بعض البنوك في الدول المصدرة إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة النقدية، وازدادت صعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول المصدرة، مما اضطرها على إعادة جدولة ديونها.

ومن جهة أخرى فإن مدى تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة يختلف من دولة على دولة وفقاً لإمكانياتها الاقتصادية وحجم الاحتياطات فيها، فقد حفز انخفاض الأسعار بعض الدول إلى زيادة إنتاجها لتعويض النقص في عوائد النفط مما يؤدي إلى سرعة معدلات استنزاف مواردها الاقتصادية ويدفع بالأسعار إلى أسفل وبالتالي زيادة حجم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول وفي الوقت نفسه نجد أن انخفاض أسعار النفط وما تلاه من زيادة في الطلب على النفط أدى إلى زيادة الطلب على نفط بعض الدول المصدرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لخروج العديد من المنتجين الجدد بسبب الارتفاع النسبي في نفقات الإنتاج وخروج بعض مصادر الطاقة البديلة من مجال الإنتاج، وانخفاض حجم إنتاج العديد من الدول لانخفاض حجم احتياطياتها أو لمصاعب الفنية التي تواجه الإنتاج النفطي.

ثانياً: الآثار السلبية لارتفاع وانخفاض أسعار النفط على سوق النفط

1- الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط على سوق النفط: وتتمثل هذه الآثار في :

- إن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع التكلفة النسبية لإنتاج معظم بدائل الطاقة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات فيها؛
- أن الأسعار المنخفضة تؤثر على سياسة دول العالم الصناعي لتنويع مصادر الطاقة مما يؤدي إلى خروج العديد من مصادر الطاقة من مجال الإنتاج، وبالتالي زيادة الاعتماد على النفط؛
- إفلاس العديد من المشروعات المهمة والتي تستثمر أموالها في مجال الطاقة غير النفطية والبديلة للنفط المستورد، والذي أصبح رخيصاً مقارنة بالعديد من تلك المصادر، مما يؤدي إلى زيادة سرعة نمو الطلب العالمي على النفط، في الوقت الذي تنخفض فيه مرونة الطلب نتيجة لغياب بعض المصادر البديلة أو قلة لها؛

- نتيجة لما زيادة نفط دول أوبك فإن انخفاض سعره سيؤدي إلى خروج كثير من المنتجين الحديين دون التكلفة الإنتاجية المرتفعة، بل قد تلجأ بعض الدول إلى إحلال النفط المستورد مع النفط المنتج فعلياً مما يؤدي إلى تزايد الطلب على دول أوبك وخاصة ذات الاحتياطات الكبيرة؛
- أن انخفاض الأسعار سوف يشجع على زيادة الاستهلاك، مما يؤدي إلى امتصاص العرض الفائض منه في الأسواق، وسيؤدي إلى تخفيض استخدام النفط بشكل تبذيري وبالتالي نمو الطلب بدرجة أكبر؛
- تؤدي زيادة الطلب على نفط أوبك بصورة تفوق قدرتها الإنتاجية إلى تزايد الأسعار بشكل سريع وكبير ثم حدوث ركود اقتصادي حتى يتمكن العالم من إعادة تطوير مصادر الطاقة، التي أهملت بسبب انخفاض الأسعار، أي أن انخفاض الأسعار يؤدي في المدى الأطول على زيادة الأسعار؛
- نتيجة لانخفاض إيرادات الدول المصدرة للنفط، فإن حجم مساهمتها في المعونات والقروض التي تمنحها للدول النامية تقل، كما أن قدرتها على شراء السلع والخدمات من الدول الأخرى خاصة المتقدمة تصبح أقل، وأخيراً فإن المصاعب قد تواجه بعض الدول المصدرة، والتي ترتبط بديون للدول الصناعية والبنوك العالمية مما يدفعها إلى تأجيل دفع المستحقات سواء من الأقساط أو الفوائد عليها؛
- انخفاض إيرادات في الدول المصدرة للنفط وبالتالي تباطؤ معدلات النمو، مما قد يدفعها إلى زيادة إنتاج النفط بمعدلات تزيد عن معدلات النضوب خاصة في الدول ذات الاحتياطات الصغيرة.

2- الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على سوق النفط: وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

- تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها إلى الدول النامية والمصدرة للنفط؛
- عودة الدول المستهلكة إلى اتخاذ إجراءات التحفظ على الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب على النفط المستورد؛
- إعادة تخصيص الموارد لصالح زيادة الاستثمارات في إعادة فتح حقول النفط المرتفعة التكلفة، أو التنقيب عن مصادر جديدة بالإضافة إلى الاستثمار في بدائل النفط لتوليد الطاقة، وبالتالي خفض الطلب على النفط المستورد لدرجة قد تلغي الزيادة في الإيرادات الناجمة عن ارتفاع الأسعار؛
- انخفاض التكاليف النسبية للتخزين في الدول المستهلكة، مما يهدد الطلب على النفط من الدول المنتجة في فترات ضعف السوق؛
- يؤدي انخفاض الطلب على النفط المستورد بسبب التحفظ ومنافسة المصادر البديلة بالإضافة إلى زيادة عرض النفط في المناطق الجديدة إلى خفض أسعار النفط أي أن ارتفاع الأسعار يؤدي في المدى الطويل إلى انخفاض الأسعار وقد يكون بصورة كبيرة ومفاجئ في حالة فعالية استخدام المخزون النفطي في ذلك الوقت النفط المستورد محل النفط المحلي في العديد من الدول.

• خلاصة الفصل:

لقد خضنا هذا الفصل إلى الجوانب النظرية للنفط وأسعار النفط والعوامل المؤثرة في تقلبات أسعاره وفحوى الإنتاج، مدى مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري مروراً بالعوامل المؤثرة والمحددة للأسعار وكذا الأسواق النفطية (العالمية).

لنستخلص أن النفط مادة حيوية وإستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية وعوامل السوق وتتميز هذه المادة بالعديد من الخصائص عن غيرها من السلع النفطية الأخرى مما يضفي عليها أهمية خاصة على الصعيدين الدولي والعالمي، جعل من أسعاره تمر بعدة تطورات تاريخية وذلك تبعاً بعدة مؤثرات لعل أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى متنوعة.

كما استخلصنا أن السوق النفطية تتميز بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيدين الدولي والعالمي، وتتأثر بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك والشركات النفطية العالمية الكبرى....

يعتبر قطاع النفط المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري بالنظر للأهمية البالغة التي يحتلها والنسبة الكبيرة التي يساهم بها في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي، خصوصاً في ظل الضعف المسجل في مستويات نمو ومساهمة القطاعات غير البترولية، فبالرغم كل الجهود والإصلاحات المبذولة منذ مطلع تسعينات القرن الماضي الهادفة لتغيير بنية الاقتصاد وتنويعه، إلا أنها لم تستطع تخليص الاقتصاد الجزائري من هيمنة البترول أو التقليل من أهميته.

وعليه نظراً للأهمية البالغة التي يحتلها البترول في الاقتصاد الجزائري فإن أي تغير يطرأ على هذه السلعة الاستراتيجية أو سوقها سينعكس لا محالة على الاقتصاد الجزائري، ونظراً للتقلبات التي شهدتها السوق العالمي للبترول في العقود الأولى للقرن الحالي التي خلفت تقلبات سعرية حادة لهذه السلعة تعددت أسبابها وتنوعت، بشكل كبير، جاءت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة عن الإشكالية التي تدور حول درجة التأثير التي يمكن أن تحدثها تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية على المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري.

حيث تناولنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية الخاصة بسعر البترول انطلاقاً من التعريف به، وبأنواعه وأهم العوامل المؤثرة والمحددة له، ثم أساليب تسعير البترول منذ اكتشافه إلى الوقت الحالي، فضلاً عن توضيح مدى مساهمة البترول في الاقتصاد الجزائري وأهميته، وتقلباته السعرية وأزماته عبر الزمن.

أمّا الفصل الثاني تطرقنا فيه لأثر تقلبات سعر البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2008-2015 وأهم نتائج تطور أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، من خلال انعكاساتها على الميزانية العمومية، وميزان المدفوعات، الناتج الوطني الإجمالي، الاحتياطات الرسمية للجزائر، المديونية الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، التضخم.

كما نستخلص من خلال دراستنا لهذا الموضوع ما يلي:

- ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات يجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تطرأ عليه، على المستوى الدولي من أزمات اقتصادية وسياسية، أو زيادة في العرض من المنتجات البديلة خصوصاً منها ما يسمى النفط الصخري وما أحدثه من تخمة في العرض بدخوله سوق الطاقة؛
- التقلبات السريعة للبترول في العقود الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى عوامل سوق النفط من عرض وطلب، بل إلى عوامل أخرى لا يمكن للدول المصدرة التحكم فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية والهلع خلال المشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية والكوارث والأزمات الاقتصادية؛
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل ضآلة مساهمة القطاعات الأخرى في تمويل الاقتصاد الوطني.
- أن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالاً أو توازناً وهو ما أكدته أزمة 2008، التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، وهو الأمر ذاته بالنسبة لأزمة 2014.

نتائج اختبار فروض الدراسة :

فيما يخص الفرضية الأولى محققة بالنظر لمعامل التحديد اثر تقلبات اسعار النفط على كل من (معدلات النمو - البطالة - التضخم) حيث :

- كل التغيرات التي تحدث في مؤشر معدلات النمو يفسرها تغيرات أسعار النفط بنسبة R^2 (44%)

- كل التغيرات التي تحدث في مؤشر معدل البطالة يفسرها تغيرات أسعار النفط بنسبة R^2 (77%)

- كل التغيرات التي تحدث في مؤشر معدل التضخم يفسرها تغيرات أسعار النفط بنسبة R^2 (32%)

أما فيما يخص الفرضية الثانية محققة بتفحص معنوية (جوهرية) علاقة تغيير سعر النفط بمؤشرات الأداء الإقتصادي (معدلات النمو ، البطالة ، التضخم) نلاحظ ما يلي:

- تعتبر معلمة علاقة معدلات النمو بسعر النفط معنوية عند مستوى (5%) .

- تعتبر معلمة علاقة معدل البطالة بسعر النفط معنوية عند مستوى (5%) .

- تعتبر معلمة علاقة معدل التضخم بسعر النفط معنوية عند مستوى (5%) .

أما فيما يخص الفرضية الثالثة محققة لان المعلمة تبلغ $0.0301 < 0$ (أكبر من الصفر) مما يعني وجود علاقة طردية بين سعر النفط و معدل التضخم، حيث أن كل تغيير في سعر النفط بوحدة واحدة يؤدي إلى تغيير معدل التضخم بـ 0.0301 في نفس الاتجاه.

أما فيما يخص الفرضية الرابعة محققة لان المعلمة تبلغ $0.204 > 0$ (أقل من الصفر) مما يعني وجود علاقة عكسية بين سعر النفط و معدل البطالة، حيث أن كل تغيير في سعر النفط بالزيادة بنسبة 10% يؤدي إلى إنخفاض معدل البطالة بنسبة 1.5% .

أما فيما يخص الفرضية الخامسة محققة لان المعلمة تبلغ $0.236 < 0$ (أكبر من الصفر) مما يعني وجود علاقة طردية بين سعر النفط و معدل النمو، حيث أن كل تغيير في سعر النفط بالزيادة بنسبة 47% يؤدي إلى تغيير معدل النمو بالزيادة بنسبة 11.85% .

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

- يجب تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة لضمان نمو اقتصادي فعلي وحقيقي؛
- تنويع مصادر إيرادات الميزانية من خلال موارد الاقتصاد المختلفة لتحقيق عائد أكبر بناء تنمية اقتصادية شاملة ومستمرة؛

- الزيادة في أسعار البترول بالنسبة للجزائر تعطي نتائج ايجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد وللتخلص منها، يجب وضع وصنع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات البترول؛
- فسح المجال للقطاع الخاص وإعطائه أهمية لما له من دور فعال في النهوض بالاقتصاد الوطني.

آفاق البحث:

- تناولت الدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص، ونظرا لاتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة من مثل:
- أثر تغيرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي في الجزائر؛
 - العلاقة بين سعر صرف الدولار وسعر البترول؛
 - الشراكة في القطاع البترولي وأثرها على تطور الصناعة البترولية في الجزائر؛
 - القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري؛
 - أثر الطاقات المتجددة على الاقتصاد الجزائري.

تمهيد:

إنَّ جلّ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية تسعينات القرن العشرين هدفت إلى تغيير بنية الإقتصاد الكلي، إلا أنها لم تستطع تحريره من سيطرة البترول حيث أن نظرة الدولة لا تزال عالقة ومتأملة في أسعار البترول بالرغم من الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير البترولية خاصة القطاع الصناعي والزراعي من جهة، ومن جهة ثانية الأزمات العالمية التي تركت أسعار البترول في تذبذب وصولاً إلى التدهور المسجل فيه نتيجة التخمة في العرض.

وعلى هذا الأساس جاء هذا الفصل لتناول أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية ولقد اعتمد البحث على دراسة انعكاسات تقلبات أسعار البترول من منظور تحليلي نظري إقتصادي على كل من الميزان التجاري، الميزانية العامة للدولة، الناتج الداخلي الإجمالي، احتياطي الصرف، المديونية، الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، التضخم، ودراسة قياسية لأهم المؤشرات الإقتصادية وهي: معدلات النمو، البطالة، التضخم، لتوضيح العلاقة القائمة بين هذه المؤشرات الاقتصادية وتقلبات أسعار البترول في الفترة الأخيرة لما عرفته هذه الفترة من تدهور كبير في أسعار البترول التي سجلت مستويات منخفضة حتى نهاية سنة 2015 وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار الوصفي لسلوك المؤشرات الداخلية لأداء الإقتصاد الجزائري في الفترة ما بين (2008-2015).
- المبحث الثاني: الإطار الوصفي لسلوك المؤشرات الخارجية لأداء الإقتصاد الجزائري في الفترة ما بين (2008-2015).
- المبحث الثالث: الإطار القياسي لأثر تغيرات أسعار النفط على الأداء الإقتصادي الجزائري في الفترة ما بين (1997-2015).

المبحث الأول: الإطار الوصفي لسلوك المؤشرات الداخلية لأداء الإقتصاد الجزائري في الفترة ما بين (2008-2015)

المطلب الأول: واقع تقلبات أسعار النفط و (الناتج الداخلي الإجمالي-البطالة- التضخم)

1- واقع تقلبات أسعار النفط والناتج الداخلي الإجمالي :

سنتناول في هذا المطلب واقع الناتج الداخلي الإجمالي بدلالة أسعار البترول للكشف عن العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين، من خلال الاصطحاب الوثيق للناتج الداخلي الإجمالي بعوائد النفط المحققة كما تم الإشارة اليه سابقا في الفصل الأول لهذه الدراسة.

لقطاع المحروقات أهمية بالغة نظراً لطبيعته الخاصة، ودوره الأساسي في تحقيق الناتج الوطني الإجمالي للاقتصاد الجزائري، فهو يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي، ويساهم بصفة مباشرة وغير مباشرة في تحريك قطاعات الإقتصاد الوطني وذلك عن طريق آثار السحب الخلفية والأمامية؛ وعليه فإن أي تقلبات في عائد هذا القطاع المتأتية من تقلباته السعرية في الأسواق العالمية ستؤثر على الإقتصاد الجزائري من خلال الناتج الوطني الإجمالي خصوصا مع النسبة البالغة التي يساهم بها هذا القطاع في تكوين الناتج، ويمكن تتبع أثر تطور قطاع المحروقات على الناتج الداخلي الإجمالي وعلى بقية القطاعات الأخرى من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (02 - 01): يبين علاقة الناتج الداخلي الإجمالي بنقلات ناتج البترول خلال الفترة (2008-2015)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	ناتج قطاع المحروقات	ناتج القطاعات الأخرى	الناتج الداخلي الإجمالي
2008	4997.6	5392.2	11043.8
2009	3109.1	6143.1	9968.2
2010	4180.4	7036.5	11991.6
2011	5242.5	8491.5	14588.6
2012	5536.4	9594.7	16208.7
2013	4968.0	10440.0	16650.2
2014	4657.8	11342.6	17242.5
2015	3134.3	12149.0	16591.9

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص238.

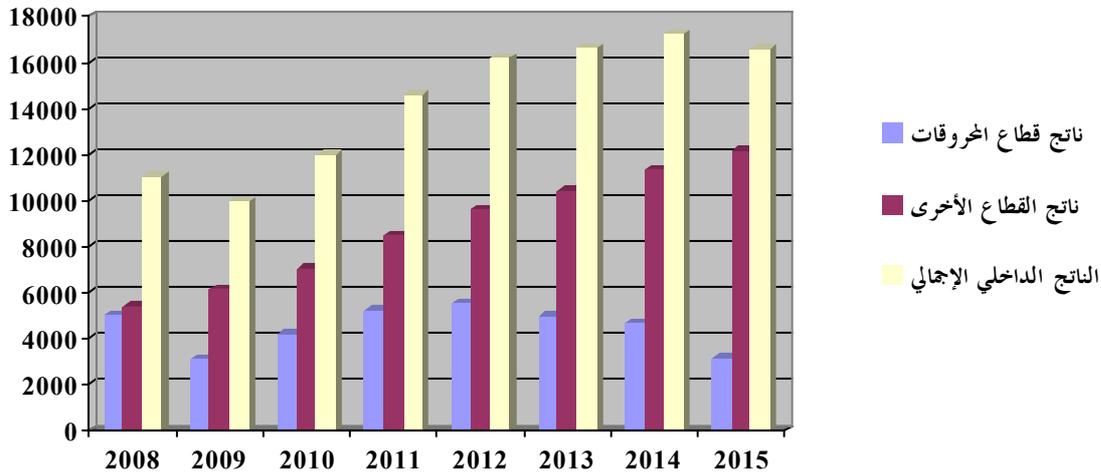
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص154.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب في الناتج الداخلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (2008-2015) حيث سجل الناتج الداخلي الإجمالي تراجع في سنة 2009 بقيمة 1075,6 مليار دج أي بنسبة 9.7% مقارنة بالنسبة التي سبقتها (2008) وهذا راجع إلى انخفاض ناتج المحروقات بقيمة 1888,5 مليار

دج، والذي مرده انخفاض سعر البترول بحيث سجل هذا الأخير انخفاض بقيمة 37,7 دولار للبرميل أما بالنسبة للسنوات على التوالي 2010، 2011، 2012، 2013 و2014 فقد سجل الناتج الداخلي الإجمالي زيادات مستمرة بمتوسط قيمته 1460,0 مليار دج، وهذا نتيجة للزيادة في ناتج قطاع المحروقات بمتوسط قيمته 700,0 مليار دج، والذي مرده استقرار أسعار البترول في هذه الفترة على متوسط 102.80 دولار للبرميل، بالإضافة إلى الزيادات المسجلة في ناتج القطاعات الأخرى.

وفي نهاية فترة الدراسة أي سنة 2015 فقد سجل الناتج الداخلي تراجم بقيمة 650.6 مليار دج مقارنة بالسنة التي سبقتها (2014)، وهذا بسبب التدهور المسجل في سعر البترول بالرغم من الزيادة في ناتج القطاعات الأخرى وهذا ما يدل على الموقع الرئيسي لقطاع المحروقات ومدى تأثيره على الناتج الداخلي الإجمالي، ويبين أيضاً هشاشة القطاعات الأخرى وعدم قدرتها على التأثير في الناتج محل الدراسة.

الشكل رقم (02 - 01): يوضح علاقة الناتج الإجمالي الداخلي بناتج البترول خلال الفترة (2008-2015) مليار دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (02 - 01).

من خلال الشكل السابق نرى أن الناتج الوطني الإجمالي يتشكل بنسبة كبيرة من ناتج قطاع المحروقات في الجزائر إذ يتبين من خلال الشكل الانخفاض المحسوس للناتج سنة 2009 لتصبح بقيمة 9968.2 مليار دينار جزائري بعد أن كان 11043.8 مليار دينار جزائري سنة 2008 وذلك راجع لتأثر عائد النفط بالأزمة الاقتصادية العالمية خلال هذه الفترة حيث حقق الناتج من المحروقات سنة 2009 قيمة 3109.1 مليار دينار جزائري بعد أن كان سنة 2008 بقيمة 4997.6 مليار دينار جزائري وهو ما يثبت تزامن الناتج الوطني الإجمالي للجزائر بمجريات تقلبات أسعار النفط على المستوى الدولي.

2- واقع تقلبات سعر النفط والبطالة :

الجدول رقم (02-02): يبين معدل البطالة مع تقلبات سعر النفط الفترة (2008-2015)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة (%)	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2
سعر البترول (دولار/برميل)	99.9	62.2	80.2	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على :

- تقرير بنك الجزائر لسنتي 2012 (ص 243، 254) و 2015 (ص 158، 170)

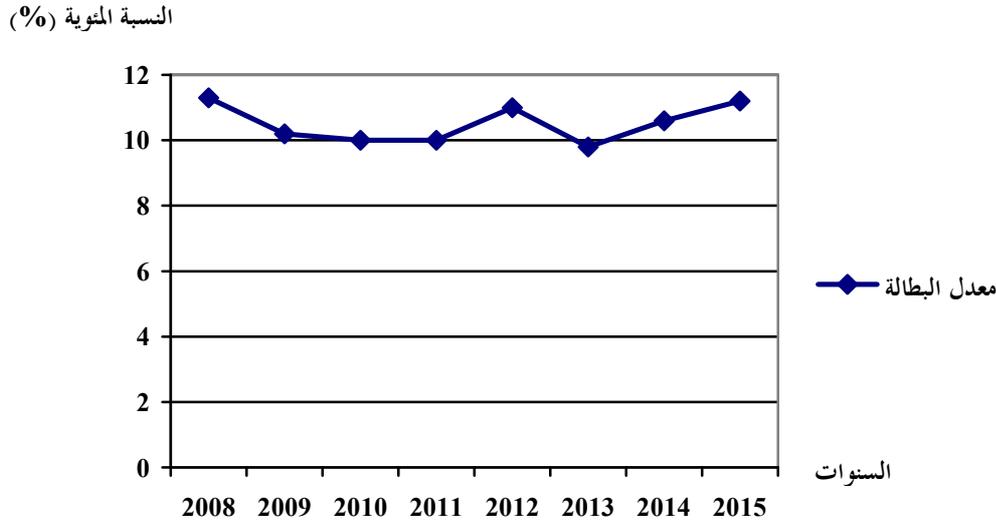
من خلال الجدول نلاحظ أنه كلما زادت أسعار النفط انخفض معدل البطالة، مثال على ذلك سنتي 2009 و 2015 على التوالي عندما كانت أسعار النفط يساوي 62.2 دولار للبرميل كان معدل البطالة كان معدل البطالة يساوي 10.2%، تقابلها سنة 2015 سعر النفط يساوي 53.1 دولار للبرميل ومعدل البطالة يساوي 11.2%، أي أنه عندما انخفض سعر النفط بـ 46.8 دولار للبرميل زاد معدل البطالة بـ 1%.

أي أن هناك تزامن عكسي بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسّن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فمن بين الإجراءات التفتيشية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض الأسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014م هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015م، وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابع عاجلاً ولا تحظى بالأولوية وليس لها اثر اقتصادي واجتماعي مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار.

كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019. مما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية... تحت ضغط عجز الموارد حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55,2 مليار دولار سنوياً وذلك لمدة 5 سنوات.

الشكل رقم (02-02): يوضح تأثير معدل البطالة إثر تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2-02).

3- واقع أسعار النفط و التضخم:

الجدول رقم (03-02) : يبين معدل التضخم مع تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008-2015)

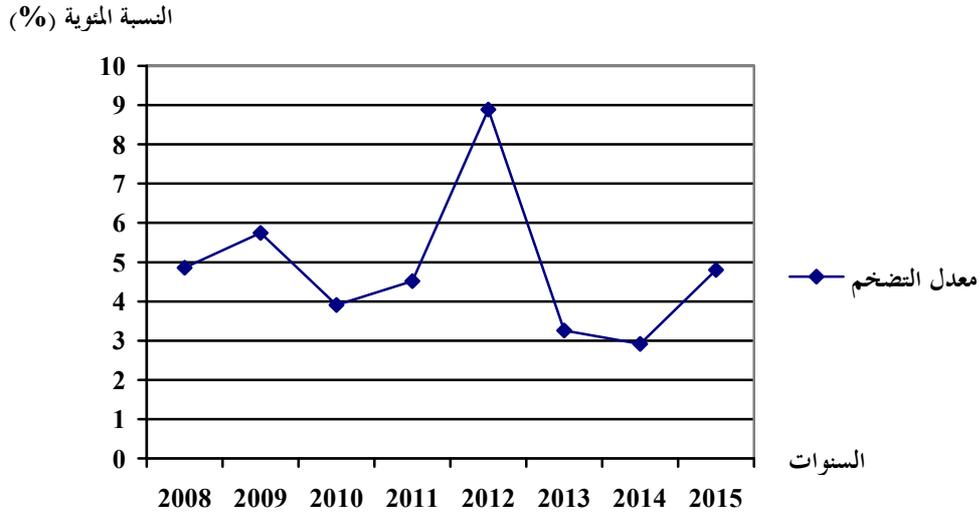
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم (%)	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.8
سعر البترول (دولار/برميل)	99.9	62.2	80.2	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على :

- تقرير بنك الجزائر لسنتي 2012 (ص 241، 254) و 2015 (ص 157، 170).

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التضخم له تزامن بنفس الإتجاه مع أسعار النفط أي أنه كلما زادت أسعار النفط زاد معدل التضخم، مثال ذلك فلما كانت أسعار النفط سنة 2008 تساوي 99.9 دولار للبرميل كان معدل التضخم يساوي 4.86%، تقابلها سنة 2010 سعر النفط كان يساوي 80.2 دولار للبرميل كان معدل التضخم 3.91 % ، أي عندما انخفض النفط ب 19.7 دولار للبرميل انخفض معدل البطالة ب 0.95%. يمكن إرجاع جانب كبير من التضخم إلى ارتفاع أسعار الواردات نتيجة عملية إعادة تصدير التضخم التي تقدم بها البلدان الصناعية المتقدمة وذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات المصدرة للبلدان للنفط تعويضاً عن ارتفاع أسعار النفط الخام لعوامل داخلية في تلك البلدان.

الشكل رقم (02-03) : يوضح تأثير معدل التضخم إثر تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (2-03).

المطلب الثاني: واقع تقلبات أسعار النفط والميزانية العامة

وستتناول هنا العلاقة التي تربط بين أسعار النفط وعناصر الميزانية العامة:

1- تعريف الميزانية العامة في التشريع الجزائري:

يعتبر قانون 84-17 القانون الجسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة 06 بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول به.⁽¹⁾

كما يعرف قانون 90-21 الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلية والنفقات برأسمال وترخص بها.⁽²⁾ من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الميزانية العامة للدولة في الجزائر بأنها وثيقة رسمية سنوية تقدر مجموع النفقات والإيرادات النهائية للدولة.

2- علاقة أسعار النفط بإيرادات ونفقات الميزانية العامة:

سنقوم بتقسيم هذا الجزء إلى فرعين نتناول فيهما انعكاسات أسعار النفط على الإيرادات والنفقات العامة للميزانية العامة.

1-2. علاقة أسعار النفط بإيرادات الميزانية العامة:

لطالما ارتبط حجم الإيرادات العامة بحجم إيرادات الجباية البترولية إذا تتسم هذه الأخيرة بتقلباتها الكبيرة تبعاً لعوائده المحققة والمرتبطة أساساً بتقلبات أسعار النفط.

وبتتبع تطورات أسعار النفط على المستوى الدولي نجد أنها قد سجلت ارتفاعاً قياسياً منذ بداية العقد الحالي لتصل إلى 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد مع بداية سنة 2008 وبطبيعة الحال تعد الدول المصدرة للنفط المستفيد الأول من الطفرة النفطية التي شهدتها العالم في ذلك الوقت إذا حققت مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت إلى حد ما في تحسين أداء بعض المؤشرات الاقتصادية كتسجيل الميزانية العامة لفوائض معتبرة باعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في معظم الدول.⁽³⁾

حيث أن ضعف إيرادات الجباية العادية والتغيرات التي تحدث في إيرادات الجباية البترولية هو بسبب تقلبات أسعار النفط⁽⁴⁾. وبما أن أسعار النفط غالباً تكون متقلبة ولا يمكن توقعها والتكهن بها فإن حال

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 84-17، المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية (المادة 6).

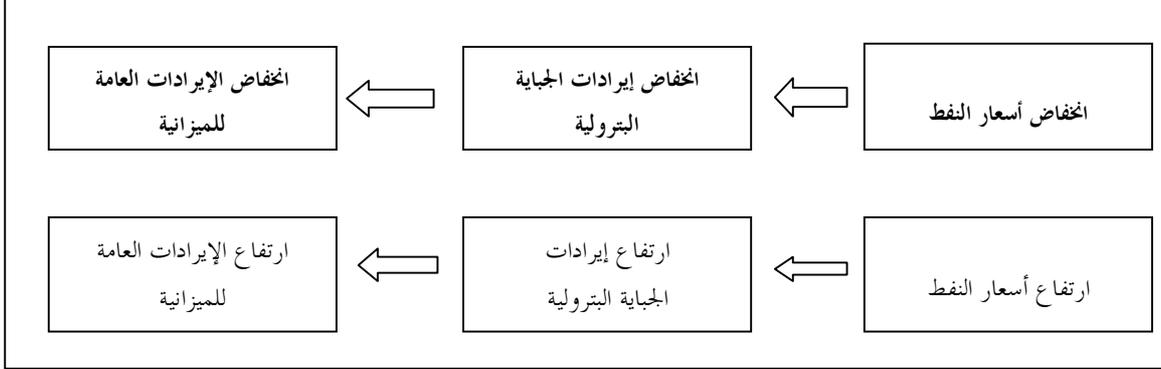
(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 90-21، العدد 35، المؤرخ في 1990/08/15، المتعلق بالمحاسبة العمومية (المادة 3).

(3) أبو فليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-08 أبريل 2008، ص 02.

(4) عصمان مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس 1، سطيف، 2014/2013، ص 177.

إيرادات النفط كذلك وهذا يعني أن الإيرادات الفعلية كثيرا ما تختلف إلى حد كبير عن إسقاطات الميزانية.⁽¹⁾ ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلي:

الشكل رقم (02-04): انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة



المصدر: من إعداد الطالبين استنادًا على ما سبق

2-2. علاقة أسعار النفط بنفقات الميزانية العامة:

هذا وقد أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الميزانيات العامة للدول النفطية حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإئتماني⁽²⁾، وتتطلب في حالة حدوث عجز اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض وذلك بإنقاص الإنفاق عادة أو التمويل، وتخفيض الإنفاق خلال مهلة قصيرة يكلف كثيرا وتخفيض المصروفات الجارية يمكن أن يكون صعبًا، بصورة مدمومة ولا يحظى بتأييد شعبي، كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن مشروعات قادرة على البقاء ولها أهمية حاسمة في تنمية البلد.⁽³⁾

أمّا في حالة ارتفاع أسعار النفط وتراكم الفوائض المالية ونمو الجباية البترولية من جهة ثانية تتدخل الدولة بطريقة مباشرة لانحياز المشاريع الضخمة (إتباع سياسة توسعية) باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير النفط منها:

- برامج استثمارية في القاعدة الهيكلية الأساسية للإنفاق في الجانب الاجتماعي؛
- استثمارات في قطاع النفط نفسه زيارة النفقات العسكرية؛
- تسديد الديون.⁽⁴⁾

(1) أبو فليح نبيل، مرجع سابق، ص 256.

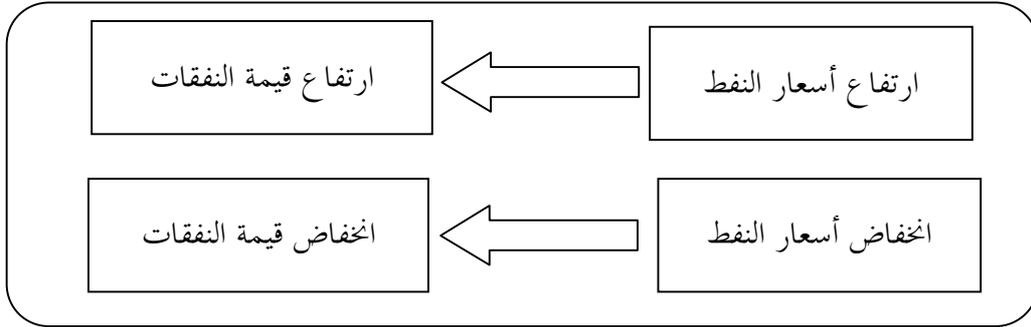
(2) داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2001، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

(3) أبو فليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص 256.

(4) عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص ص 83-

ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلي:

الشكل رقم (02-05): انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة



المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على ما سبق

ويخصص الجدول التالي نفقات وإيرادات الميزانية الجزائرية في الفترة من 2008 إلى 2015. الجدول رقم (02-04): يبين تطور الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008-2015)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

رصيد الميزانية*	النفقات	الإيرادات			السنة
		المجموع	إيرادات غير جباية	الإيرادات الجباية	
999.8	4191.0	5190.8	136.6	965.6	2008
-588.3	4264.3	3676.0	116.7	1146.6	2009
-74.1	4466.9	4392.8	189.8	1298.0	2010
-63.5	5853.6	5790.1	283.3	1527.1	2011
-718.8	7058.1	6339.3	246.4	1908.6	2012
-66.6	6024.1	5957.5	248.4	2031.0	2013
-1257.4	6995.7	5738.3	258.5	2091.4	2014
-2553.2	7656.3	5103.1	374.9	2354.7	2015

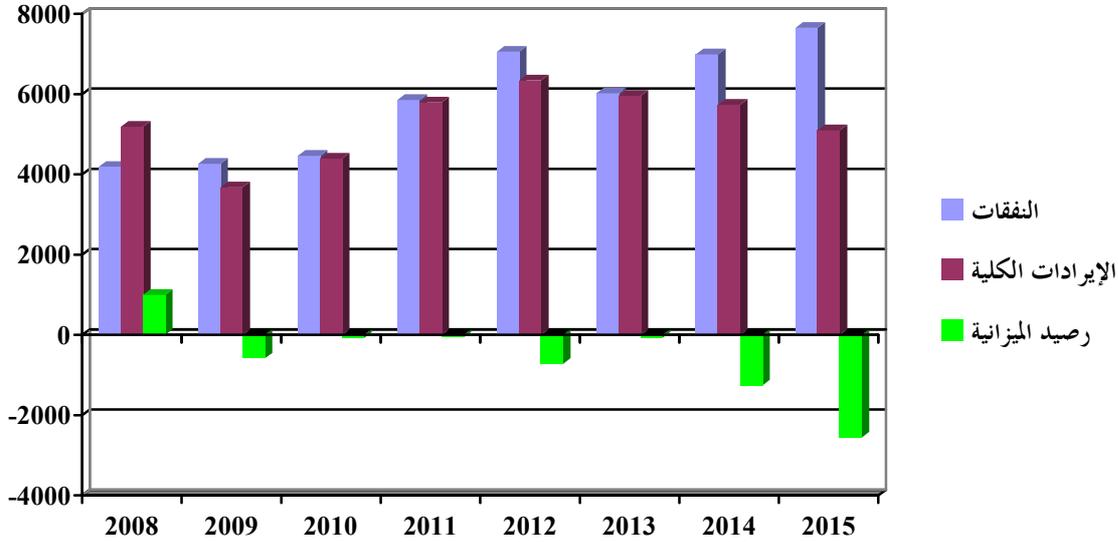
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 244-246.
 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص 159-161.
- من خلال الجدول نلاحظ تذبذب في إيرادات الميزانية من سنة 2008 إلى غاية سنة 2015 يتبعه زيادة مستمرة في النفقات لنفس السنوات وهذا مما أثر بالسلب على رصيد الميزانية والذي بلغ -2553.2 مليون دولار، ومن منظور آخر نلاحظ أن قيمة النفقات تفوق قيمة الإيرادات ما عدا سنة 2008 يوجد العكس.

* - الإشارة السالبة في الرصيد تدل على عجز في رصيد الميزانية.

الشكل رقم (02-06): يوضح تطور الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008-2015)

مليار دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (02-04)

- واقع نفقات الميزانية:

إنّ تحديد حجم النفقات العامة مسألة هامة ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة زيادة النفقات العامة، ومن بين العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام، قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية⁽¹⁾، وتعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها، ويمكن قياسها من خلال معامل التبعية البترولية والمعروف بأنّه النسبة بين النفقات غير المغطاة بالموارد العادية (الضرائب العادية والإيرادات غير الضريبية) والمغطاة بالجباية البترولية إلى مجموع النفقات.⁽²⁾

من الجدول رقم(2-04) نلاحظ أن النفقات تتزايد بصورة مستمرة خلال فترة الدراسة، ونظراً إلى أن زيادة النفقات العامة لا تعبر عن زيادة مطلقة في حجمها ذلك أن القيمة الحقيقية للدينار الجزائري عرفت انخفاضات كبيرة خاصة مع بداية التسعينيات مما يؤكد أن جزء من هذه الزيادة هو نتيجة ارتفاع أسعار البترول. ففي الفترة 2008-2010 لم تعرف النفقات العامة تطوراً كبيراً حيث انتقل من 4191,0 مليار دينار سنة 2008 إلى 4466,9 مليار دينار سنة 2010، ورغم ذلك فقد سجل رصيد ميزانية الدولة عجزاً قدره ما بين 414 مليار دينار، حيث سجل قيم للسنوات 2008، 2009، 2010 على التوالي 999.8، 588.3، -74.1 مليار دينار، وكان ذلك بسبب الانخفاض في الإيرادات الجبائية خاصة منها البترولية وعدم قدرة الدولة على تحصيل إيرادات إضافية نتيجة انخفاض أسعار البترول نتيجة الأزمة العالمية،

(1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية، ط3 ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 185.

(2) لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، الملتقى الوطني للسياسة الجبائية في الجزائر، جامعة البليدة، 11-12 ماي 2003، ص 297.

بقيمة 37.7 دولار للبرميل ما بين سنتي 2008 و2009، الشيء الذي أثر على حصيلة الجباية البترولية والتي عرفت انخفاضاً رهيباً سنة 2009 بنسبة 13% والذي قدر بـ 1675,9 مليار دينار مسجلة بذلك عجزاً في رصيد الميزانية قدر بـ 414 مليار دينار، ومقابل ذلك ودون مراعاة هذا العجز ارتفعت النفقات ارتفاعاً طفيفاً في سنة 2009 بـ 73,3 مليار دينار خلال سنة 2012 ارتفعت النفقات العامة إلى أعلى مستوى منذ سنة 2008 بمقدار 7058,1 مليار دينار، وهذا يرجع إلى انتعاش أسعار البترول بقيمة 48.8 دولار للبرميل من جديد والتي حققت جباية بترولية قياسية في نفس السنة بـ 4184,3 مليار دولار، إلا أن رصيد الميزانية ظل يعرف عجزاً ملموساً في هذه السنة قدر بـ 655,3 مليار دينار وهذا يرجع إلى زيادة النفقات العمومية والتي لم تعرف التراجع أو الاستقرار منذ سنة 2008 ويمكن تفسير ذلك إلى التوجه الذي انتهجته الدولة في القضاء على البطالة وخلق مناصب شغل إضافية، ضف إلى ذلك المشاريع الكبرى كقطاع السكن والصحة والأشغال العمومية.

خلال الفترة ما بين 2013-2014 عرف حجم النفقات تراجعاً نسبياً نوعاً ما وذلك بسبب تدهور أسعار البترول وتوجيه الدولة إلى تحصيل إيراداتها من الإيرادات الجبائية وكذا غير الجبائية، إلا أن ذلك لا يغطي حجم النفقات الهائل والذي ترجم بعجز قياسي في رصيد الميزانية سنة 2014 وفي سنة 2015 وبتراجع سعر البرميل إلى أدنى مستوياته بسعر 53.1 دولار لسنة 2015، بالمقابل كان في سنة 2014، 100.2 دولار للبرميل، يتبعه تراجع في الإيرادات الجبائية البترولية إلى أدنى مستوياتها خلال 2015، الشيء الذي قابله زيادة نوعية في الإيرادات الجبائية الأخرى وكذا غير الجبائية وهذا محاولة من الدولة تدارك ولو بالقليل تغطية حجم النفقات الهائل الذي ما فتئ في الزيادة ليصل في هذه السنة 2015 إلى 7656,3 مليار دينار أثر تأثيراً مباشراً على رصيد الميزانية بعجز قياسي خلال فترة الدراسة يقدر بـ -2553,2.

وبذلك نستخلص أن الدولة ورغم مساعيها الحثيثة في تغطية نفقاتها المتزايدة سنة بعد سنة بالتركيز على رفع الضرائب والاعتماد على قطاعات بديلة لتحصل الإيرادات خارج المحروقات إلا أن ذلك أصبح مستحيلًا في الوقت الراهن بسبب حجم النفقات الهائل وكذا العجز الذي تعانيه الميزانية حالياً، ما يؤكد لنا كذلك أن لأسعار البترول أثر مباشر وفعال في تغطية نفقات الدولة وبالتالي توازن الميزانية من خلال العائد المتأتي جراءه.

– واقع إيرادات الميزانية :

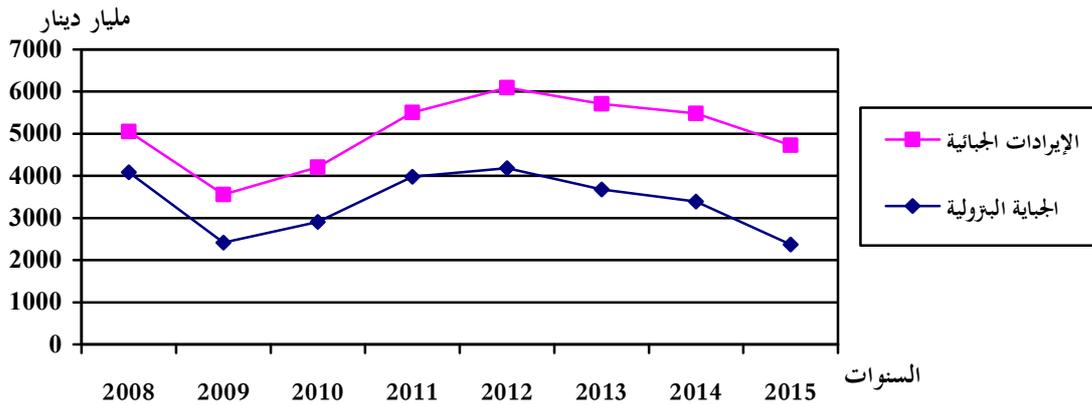
تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار البترول وسعر الدولار الأمريكي، فمن خلال الجدول المبين أعلاه نجد أن الجباية البترولية أخذت حصة الأسد بالنسبة لمجموع الإيرادات خلال فترة الدراسة من سنة 2008 إلى سنة 2015 حيث حققت في السنتين 2008 و2011 أعلى مستوياتها نظراً لارتفاع أسعار البترول وانتعاشها في السنتين بأسعار 99.97 دولار للبرميل سنة 2008 و112.9 دولار للبرميل سنة 2011، ما تفسره ارتفاع نسبتها المثوية في نفس السنتين بـ 78,8% و68,7% على التوالي.

وانخفضت الجباية البترولية سنة 2009 بمقدار 1675,9 مليار نتيجة الأزمة العالمية التي عصفت بأسعار البترول لتتخفص من مستويات قياسية بمبلغ 99,9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62,2 دولار للبرميل سنة 2009 والذي كان أثره جلياً على مجموعة الإيرادات التي انخفضت قيمتها هي الأخرى سنة 2009 إلى 1514,8 وإن دل ذلك فإنه يدل على صدى الارتباط الوثيق للإيرادات بالجباية البترولية. بعد أزمة أواخر 2008 انتعشت أسعار البترول تدريجياً الشيء الذي يوضحه الجدول (02- 03) بنسبة العائدات الجبائية البترولية خلال سنوات 2010، 2011 و 2012 وتبلغ أقصى مستوياتها في سنة 2012 بمبلغ 4184.3، ما هو موضح نسبياً في نفس الجدول ما نتج عنه مقابل ذلك زيادة معتبرة في قيمة الإيرادات الكلية سنة 2012 بـ 6339,3، دون تجاهل قيمة العملة التي أثرت بدورها بنسبة ضمنية من قيمة المبالغ المسجلة في فترة الدراسة.

بعد سنة 2012 عاودت أسعار البترول في الانخفاض نظراً لتشبع السوق العالمية وانخفاض الطلب على الطاقة البترولية لتتأثر أسعار البترول دون سابق إنذار إلى أدنى مستوياتها سنة 2015 بـ 53,1 دولار للبرميل الشيء الذي أثر بدوره كذلك على مجموع الإيرادات وتراجعها مدة أخرى إلى أدنى مستوى منذ سنة 2010 بمبلغ 5103,1 مليار دولار.

ومن خلال الجدول كذلك يتضح أن الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير الجبائية نسبتها ضئيلة مقارنة بالجباية البترولية الشيء الذي يؤكد اعتماد الجزائر على المحروقات في إيراداتها، وبالتالي يبين الدور الهام الذي تلعبه أسعار البترول في تحديد توازن الميزانية، ما يوضحه الشكل الموالي يبين تطور حصيلة الجباية البترولية والإيرادات الكلية للدولة.

الشكل رقم (02- 07): يوضح تطور حصيلة الجباية البترولية والإيرادات الجبائية في الفترة (2008-2015)

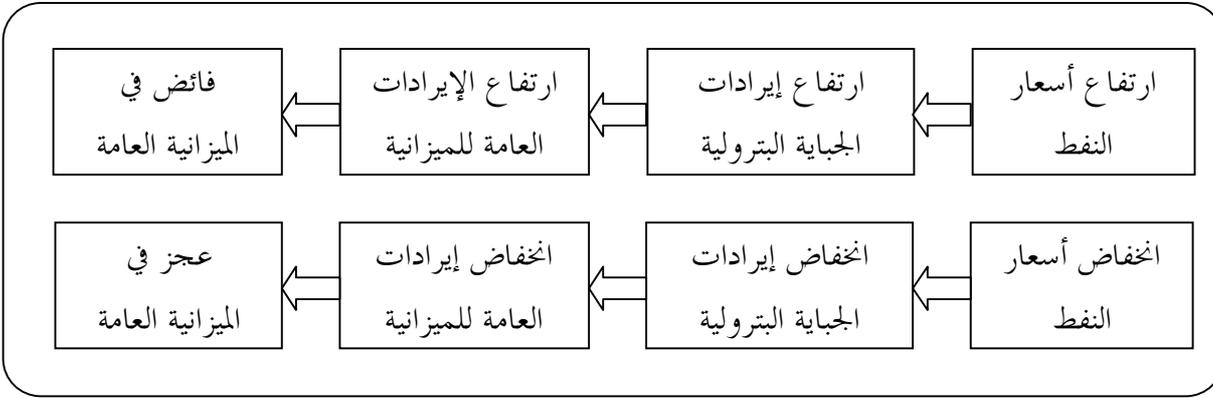


المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على بيانات الجدول رقم (02- 04)

5- أسعار النفط وواقع رصيد الميزانية العامة:

ترتبط وضعية الميزانية العامة بحجم النفقات والإيرادات العامة، من المتعارف عليه أن الأصل في الميزانية العامة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة أي مبدأ توازن الميزانية، ولكن هذا المبدأ ليس دوماً بالضرورة محقق، فقد يحدث التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، إما نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تعتمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما، وبهدف تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد⁽¹⁾، ومما سبق ذكره يتضح لنا أن هناك علاقة بين أسعار النفط ورصيد الميزانية وذلك من خلال العلاقة التي تربطه بالإيرادات والنفقات العامة ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

الشكل رقم (02-08): انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة



المصدر: من إعداد الطالبين.

ومن خلال الجدول رقم (02-04) نلاحظ أن رصيد ميزانية الجزائر قد عرف الرصيد السالب خلال الفترة (2009-2015) بل وازداد من سنة لأخرى بالرغم من ارتفاع أسعار النفط وزيادة إيرادات الحماية البترولية التي تمثل الجزء الأكبر من إيرادات الميزانية ويعود هذا العجز الدائم في ميزانية الجزائر أي الاختلالات بين النفقات والإيرادات حيث تعرف النفقات تزايد مستمرا بفعل السياسات التوسعية التي تتبعها الدولة ، وبالرغم من تزايد أسعار النفط وبالتالي زيادة إيرادات الحماية البترولية وبالتالي الإيرادات العامة للميزانية فهي لم تنجح في تغطية النفقات المتزايدة باستمرار ومما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزانية يتأثر بشكل كبير بالنفقات أكثر من الإيرادات، ولكن في الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط وتزداد إيرادات الحماية البترولية بتقليص العجز مقارنة بالفترات السابقة التي تشهد انخفاض في أسعار النفط.

⁽¹⁾ بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص 117.

المبحث الثاني: الإطار الوصفي لسلوك المؤشرات الخارجية لأداء الإقتصاد الجزائري في الفترة ما بين (2008-2015).

كل دولة تربطها معاملات مع العالم الخارجي، فالمقيمون فيها أفرادا كانوا أو شركات يقومون بعمليات التصدير إلى الخارج، كذلك الاستيراد من الدول الأخرى، بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمونها إلى الأجانب وبالمقابل تؤدي لهم خدمات مماثلة من الأجانب، كل هذه المعاملات ينتج عنها استحقاقات مالية متبادلة يتم تسويتها عاجلاً أم آجلاً، لذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها من قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه، لذا فكل دولة تعد بياناً تسجل فيه هذه الحقوق والواجبات، تحت بيان يعرف بميزان المدفوعات، وغالباً ما يظهر هذا الميزان العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي، إذ يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في البلد ويمكننا من تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي.

المطلب الأول: واقع تقلبات أسعار النفط والميزان التجاري

1- مفهوم ميزان المدفوعات:

تتعدد تعريف ميزان المدفوعات ومن بين هذه التعاريف نذكر:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل يشمل كل المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات التي تتم بين المقيمين (سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين) في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.⁽¹⁾

والمقصود بالمقيمين الأشخاص والمؤسسات التجارية والحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج، وعبارة الإقامة لا تعني الإقامة المادية أو الجنسية بل المركز الأساسي للنشاط التجاري.⁽²⁾

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على كون ميزان المدفوعات سجل أو جدول يتم من خلاله ترتيب كل المعاملات الخاصة بالدولة مع الأطراف الخارجية، كما بين أيضاً أن هذه المعاملات تسجل خلال فترة زمنية معينة وهي سنة.

ويعرف أيضاً على أنه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة إلى البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة، فميزان المدفوعات يعد تقريراً يأخذ قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.⁽³⁾

أمّا هذا التعريف فنلاحظ أنه ركز على تبيان نوعية المعاملات التي تتضمنها حسابات ميزان المدفوعات.

(1) إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الإقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص 289.

(2) علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2013، ص 215.

(3) عبد الرحمن يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص 203.

كما يعرف ميزان المدفوعات أيضاً على أنه: سجل منظم يسجل فيه مصادر وتطبيقات الأموال الخارجية للبلد، كون كل الفئات التي تدخل في حسابات الميزان تعبر عن تدفقات⁽¹⁾ خارجة أو داخلية.

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه يوضح أن كل المعاملات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي عبارة عن تدفقات سواء إلى الداخل أو إلى الخارج.

ومن خلال التعريفات السابقة لميزان المدفوعات نجد أن معظم التعريفات متقاربة إلى حد بعيد وتؤول إلى كون ميزان المدفوعات: سجل منظم تسجل فيه بصورة منتظمة، قيمة كافة العمليات الاقتصادية التي تسوى بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية محددة.

ويمكن التفريق بين ميزان المدفوعات ونوعين آخرين من الموازين:⁽²⁾

– **ميزان المدفوعات الدولية:** حيث يقتصر ميزان المدفوعات الدولية على المدفوعات النقدية الدولية، في حين أن ميزان المدفوعات يشمل كل أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة والتي عادة تكون سنة.

– **ميزان المديونية:** يحتوي ميزان المدفوعات على التغيرات التي تطرأ على ما لدى الاقتصاد الوطني من أصول وخصوم في مواجهة العالم الخارجي فقط، ما يفرقه عن ميزان المديونية الذي بين أصول وخصوم البلد في مواجهة الخارج في لحظة زمنية معينة.

ويرتكز ميزان المدفوعات على أساس التسجيل بمبدأ القيد المزدوج، حيث تسجل وفقه كل معاملاته والذي يوضح أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة ويسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة والتزاماتها مع الخارج.

2- أهمية ميزان المدفوعات:

إنّ لبيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية مسألة حيوية في حد ذاتها لأي اقتصاد وطني، وذلك للأسباب التالية⁽³⁾:

- يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية الدولية وقوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات وكذا المنتجات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات، درجة التوظيف وكذا مستوى الأسعار والتكاليف... الخ؛

(1) محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 56.

(2) محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003، ص 39.

(3) Mohamed Daouas et autre, *Techniques Financieres et couverture du risque de change centre de publication*, université Tunis, 2007, p-p 89-90

- يبين ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية؛
 - إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الإقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر؛
 - يمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل لنقاط قوة وضعف تنافسية البلد ويشكل أيضا أداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية، والسياسة النقدية، فإذا قامت الدولة مثلا بتخفيض في قيمة العملة المحلية وأرادت معرفة تأثير السياسة المطبقة على الموقف الخارجي في هذه الحالة من الضروري الرجوع إلى ميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية؛
 - يتبع ميزان المدفوعات مجمل التدفقات بين المقيمين وغير المقيمين في فترة محددة، وهو ما يسمح بتسجيل كل التدفقات السلعية والخدمية من وإلى الخارج وكذا العرض والطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي متابعة تطورات سعر الصرف؛
 - يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل؛
 - يسمح الميزان بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية دول العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة وكذا حصة البلد من التجارة الخارجية العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة؛
 - يعتبر ميزان المدفوعات مصدراً للمعلومات عن المبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات؛
 - يستخدم ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية ما يؤدي إلى تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، حيث يمكن الاعتماد على ميزان المدفوعات كمؤشر يبين مدى قدرة سعر الصرف على تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بغرض امتصاص الفائض أو إزالة العجز من أجل الحد من التضخم أو الانكماش الناتج عن اختلال موازين المدفوعات.
- وبناءً على ما تقدم سرده فإن ميزان المدفوعات يعتبر أداة هامة تعتمد عليها السلطات العامة من أجل تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد من خلال تخطيط التجارة الخارجية وإعداد السياسات الاقتصادية النقدية والمالية، بالإضافة إلى الاعتماد على كل العمليات المدونة في الميزان من طرف البنوك والمؤسسات

الاقتصادية التي تعمل في مجال التمويل الخارجي والتجارة الدولية، وما يمكن استخلاصه هو أن ميزان المدفوعات يوفر قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي، ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات مع الخارج.

3- واقع تقلبات سعر النفط والصادرات :

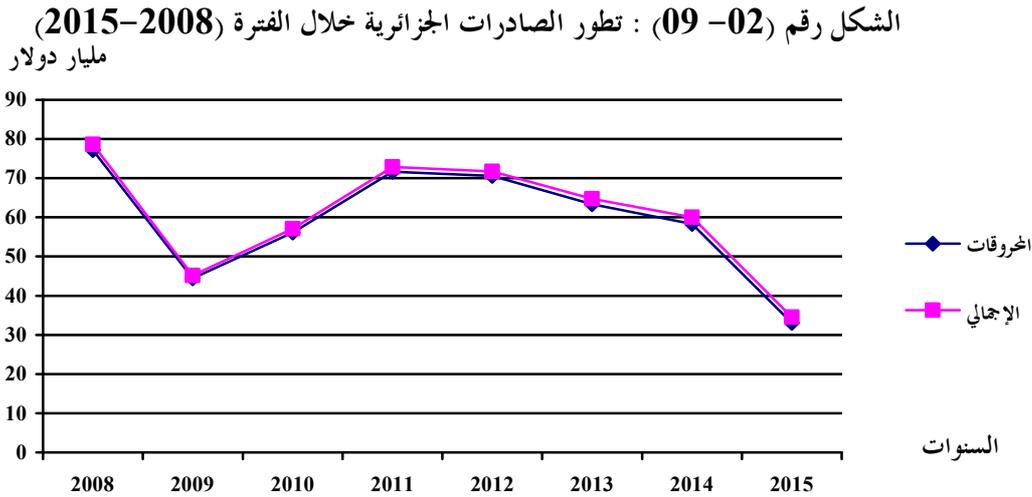
الجدول رقم: (02-05) : تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015)

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صادرات المحروقات	77.19	44.41	56.12	71.66	70.57	63.32	58.36	33.08
إجمالي الصادرات	78.59	45.18	57.09	72.88	71.73	64.71	59.99	34.56
سعر البترول (دولار/برميل)	99.9	62.2	80.2	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1
كمية الإنتاج (ألف برميل/يوم)	1356.0	1216.0	1189.8	1262.0	1203.0	1203.0	1191.0	1183.0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 254.
 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 168 - 171.
 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سبق ذكره، ص 375.
 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، مرجع سبق ذكره، ص 440.
- من خلال الجدول نلاحظ: إن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز على السلعة الواحدة تتمثل في صادرات المحروقات التي عرفت نمو متزايد في سنة 2008 حيث بلغت مستويات قياسية بـ: 77.19 مليار دولار وهذا بسبب كمية الإنتاج المرتفعة من نفس السنة حيث سجلت 1356.0 ألف برميل/يوم غير أن تقلبات أسعار البترول التي شهدتها سنة 2009 والتي انخفض عل أثرها متوسط سعر البترول إلى 62.2 دولار للبرميل يصاحبها انخفاض ملحوظ في الكمية المنتجة قدرها 140 ألف برميل لليوم، أدت إلى انخفاض قيمة صادرات المحروقات الـ 44.41 دولار، تتبعها زيادة في سنة 2010 بقيمة 56.12 مليار دولار وذلك راجع لارتفاع سعر البترول الذي بلغ سعر البترول 80.2 دولار للبرميل لأن الإنتاج انخفض بنسبة ملموسة بقيمة 26.2 ألف برميل لليوم عن سنة 2009، وذلك بسبب تخفيض حصة الجزائر من السوق العالمي للنفط تبعاً لسياسة الأوبك في حل انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة العالمية.
- بالنسبة للصادرات الإجمالية فإن قيمتها عرفت نمو سنة 2008 جراء النمو الحاصل في صادرات المحروقات من نفس السنة، ومن الملاحظ أيضاً أنها لها علاقة طردية مع صادرات المحروقات وسعر البترول يكملها كمية الإنتاج.



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (02-05)

4- واقع تقلبات سعر النفط و الواردات:

إنَّ لأسعار البترول دورها في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة وذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي، وزيادة الدخل المتاح الناتج عن زيادة العائد النفطي مما يزيد من الاستهلاك الكلي ولهذا سنحاول دراسة هذا الأثر من خلال ما يلي:

الجدول رقم: (02-06) : تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015)

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الواردات	37.993	37.402	38.885	46.927	51.569	54.987	59.670	52.649
صادرات (عائد المخرقات)	77.19	44.41	56.12	71.66	70.57	63.32	58.36	33.08
سعر البترول بالدولار	99.9	62.2	80.2	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 254.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص 168-171.

من خلال المعطيات المدونة في الجدول رقم (02-06) إضافة إلى معطيات الجدول رقم (02-05) نلاحظ ما يلي:

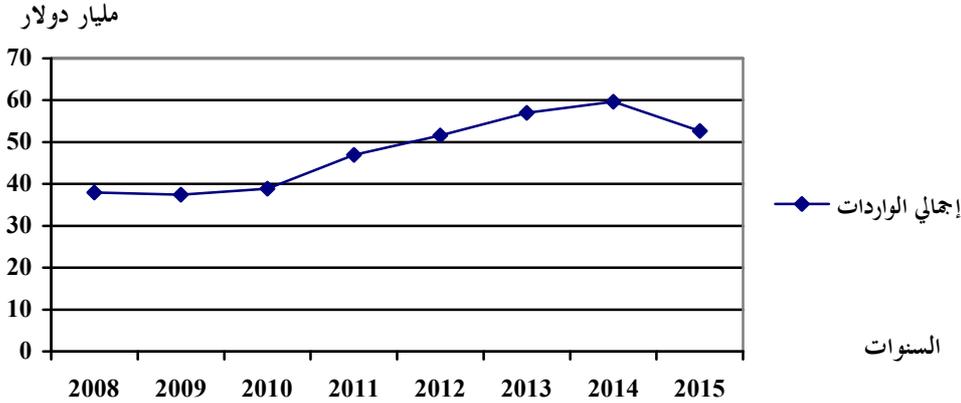
- أن قيمة الواردات عرفت انخفاض طفيف من سنة 2008 إلى سنة 2009 بقيمة 0.591 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض سعر البترول بقيمة 37,7 دولار للبرميل يرافقها تراجع في الكمية المنتجة قدرها 140,0 ألف برميل/يوم.

كما عرفت الواردات من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 تزايد مستمر. بمتوسط زيادة قيمتها 5 مليار دولار للسنة، وهذا راجع إلى ارتفاع سعر البترول مع استقراره كذلك عدم تسجيل انخفاض كبير في الإنتاج،

حيث سجلنا انخفاض في الواردات في سنة 2015 بقيمة 7.021 مليار دولار سببه التدهور الحاصل في أسعار البترول.

كما نضيف إلى أن ارتفاع أسعار البترول وما يخلفه من الوفرة في النقد الأجنبي يسمح برفع قيمة الواردات (الأرجحية) نتيجة زيادة استيراد المواد النصف المصنعة والتجهيزات الصناعية.

الشكل رقم (02-10): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (02-06)

5- واقع تقلبات سعر النفط ورصيد الميزان التجاري :

إنّ التغيير في رصيد ميزان المدفوعات هو نتاج للتغيرات الواقعة في كلا من الصادرات والواردات، ومن خلال هذا سوف نقوم بدراسة مدى تأثير السعر على الرصيد.

الجدول رقم: (02-07) : تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2015)

السنوات	سعر البترول (دولار/برميل)	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)
2008	99.9	77.19	37.993	40.596
2009	62.2	44.41	37.402	7.784
2010	80.2	56.12	38.885	18.205
2011	112.9	71.66	46.927	25.961
2012	111.0	70.57	51.569	20.167
2013	109.5	63.32	59.670	9.88
2014	100.2	58.36	59.670	0.459
2015	53.1	33.08	52.649	-18.083

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 254.

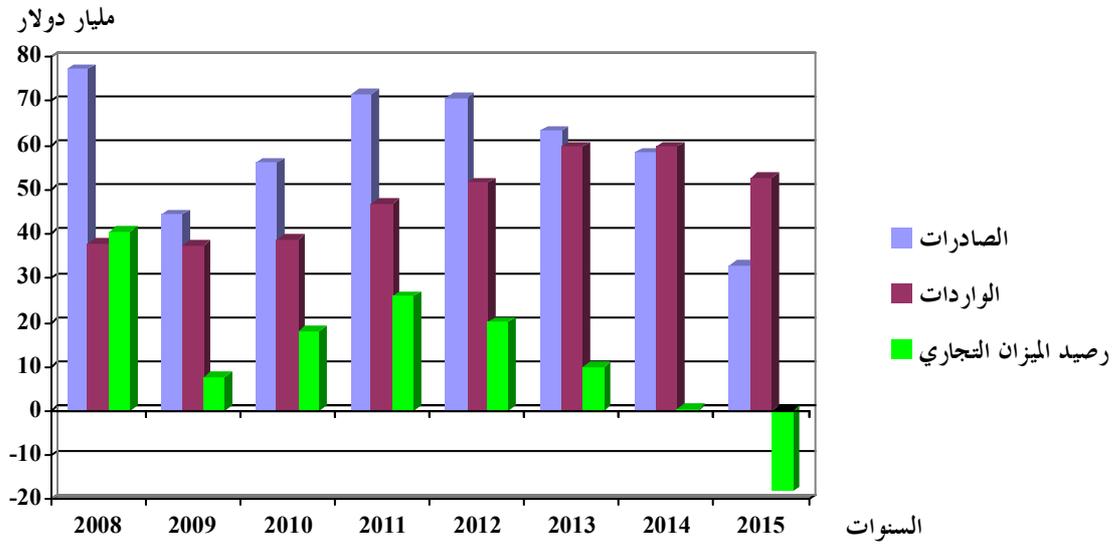
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص 168-171.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الميزان التجاري خلال فترة الدراسة (2008-2015) سجل قيم متذبذبة بحيث كانت له أعلى قيمة في سنة 2008 بمقدار 40,596 مليار دولار يتبعها انخفاض كبير للرصيد

في السنة الموالية 2009 بقيمة 32,812 مليار دولار يرجع سببه إلى انخفاض في الصادرات الذي مرده انخفاض كبير أيضاً في سعر البترول بقيمة 37,7 دولار للبرميل، بالتالي التأثير على حجم عوائد الصادرات. أما بالنسبة للسنوات على التوالي 2010-2011-2012 يشهد رصيد الميزان التجاري استقرار راجع إلى الزيادة تقريبا بنفس القيمة في الواردات.

كما نلاحظ أيضاً أن الميزان التجاري يشهد تدهور كبير في السنوات 2013-2014 على التوالي سببه أيضاً راجع إلى انخفاض في قيمة الواردات، كما شهد الرصيد عجزاً بقيمة 18,083 مليار دولار سنة 2015، يرجع سببه إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات والتي مردها التدهور الواقع في أسعار البترول.

الشكل رقم (02-11) : تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (02-07)

المطلب الثاني: واقع تقلبات سعر النفط على (الاحتياطيات - المديونية - الاستثمار الأجنبي)

1- واقع تقلبات سعر النفط والاحتياطيات :

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاوم الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطيات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة.

الجدول رقم (02-08): يبين الاحتياطيات الرسمية للجزائر باستثناء الذهب ونسبة تغطيتها للواردات السلعية

خلال الفترة 2008-2015

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنوات	الاحتياطيات الرسمية	تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات السلعية بالأشهر
2008	143.243.0	45.2
2009	149.040.0	47.5
2010	162.615.0	50.2
2011	182.822.0	46.8
2012	191.297.0	44.5
2013	194.712.0	42.4
2014	187.241.1	37.8
2015	143.000.0	30

المصدر: من إعداد الطالين بالاعتماد على:

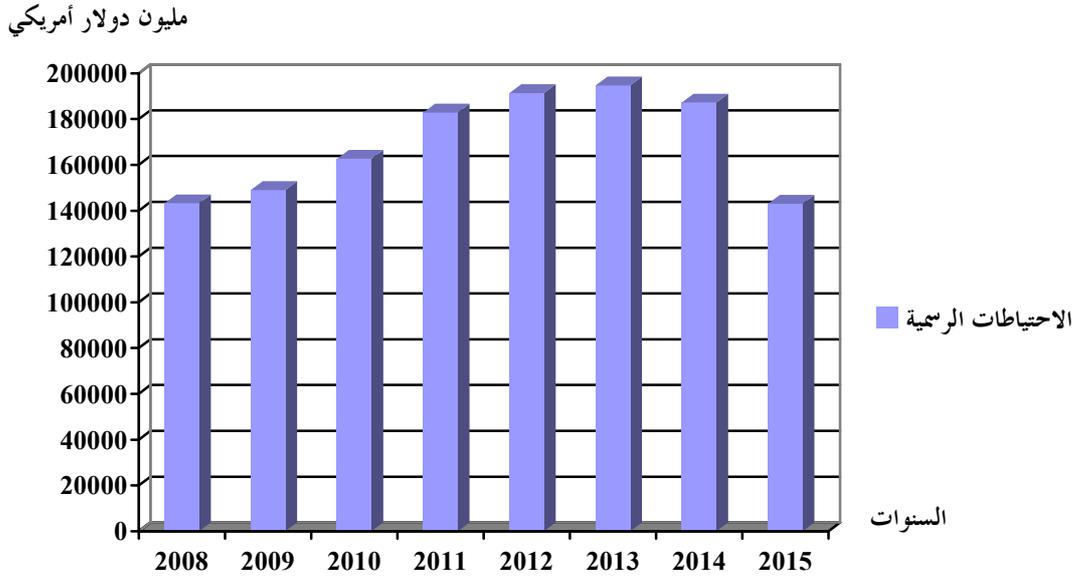
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 500-501.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 400-401.

- International Monetary Fund, ALGERIA 2016 ARTICLE IV CONSULTATION—PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, IMF Country Report No. 16/127, Washington, D.C, May 2016, p25.

نلاحظ من خلال الجدول السابق التزايد المستمر لحجم الاحتياطيات الرسمية فبعد أن كانت سنة 2006 بقيمة 77.914.0 مليون دولار أصبحت 110.317.2 مليون دولار سنة 2007 ثم 143.243.0 مليون دولار سنة 2008 واستمر التزايد حتى سنة 2013 حيث بلغ قيمة 194.712.0 مليون دولار، ليبدأ بعدها في الانخفاض بشكل متتالي ليصبح سنة 2014 بقيمة 187.241.1 مليون دولار، ومن المتوقع استمرار الانخفاض سنة 2015 ليصبح 143.000.0 مليون دولار مع احتمالية استمرار الانخفاض، من جانب آخر ورغم الارتفاع المستمر للاحتياطيات من سنة 2006 حتى سنة 2013 نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي ساهمت في تحقيق فوائض مالية تم الاحتفاظ بها كاحتياطيات رسمية، إلا أن الملاحظ تذبذب مدى تغطية هذه الاحتياطيات للواردات بالأشهر حيث لاحظ انخفاض إمكانية تغطية هذه الاحتياطيات

للواردات سنة الأزمة عن سابقتها حيث أصبحت تغطي 45,2 شهر بعد أن كانت 50,2 ومرد ذلك بدرجة أولى للتقلبات الاقتصادية الحاصلة على الساحة الدولية وانتشار حالة من عدم اليقين، كما يمكننا ملاحظة انخفاضها سنة 2011 لـ 46.8 بعد أن كانت 50,2 شهر سنة 2010، واستمرار انخفاض مدى تغطية الاحتياطيات للواردات بالأشهر بعد ذلك كل سنة، والشكل الموالي يبرز تنامي حجم الاحتياطيات الرسمية للجزائر عبر الزمن بالدولار الأمريكي:

الشكل رقم (02-12): يوضح تطور الاحتياطيات الرسمية للجزائر باستثناء الذهب خلال الفترة (2008-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (02-08).

2- واقع تقلبات سعر النفط و المديونية الخارجية:

الجدول رقم (02-09) : التسديد المسبق للديون الجزائرية بملايين الدولارات

الدولة الدائنة	تاريخ توقيع الاتفاق	مبالغ التسديد
فرنسا	2006/05/11	1600
السويد	2006/05/11	92
البرتغال	2006/05/20	20
هولندا	2006/05/22	45
بلجيكا	2006/05/27	225
الدانمارك	2006/06/06	54.3
الولايات المتحدة	2006/06/15	625
النمسا	2006/06/21	369
إسبانيا	2006/06/22	690
النرويج	2006/06/22	15.6
كندا	2006/06/24	255
فنلندا	2006/06/27	11.8
المملكة المتحدة	2006/06/28	202

المصدر: قويدري قوشيع بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 151.

الجدول رقم (02-10) : يوضح تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2004-2015)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدين الخارجي (مليار دولار)	21.821	17.192	5.612	5.606	5.921	5.687	5.681	4.41	3.694	3.396	3.735	3.02
سعر البترول (دولار/برميل)	38.5	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2	80.2	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، نوفمبر 2009، ص 249-250.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 256.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 172.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الدين الخارجي في تناقص مستمر خاصة في السنوات الأولى من فترة الدراسة بحيث تراجع في سنة 2005 بقيمة قدرها 4.63 مليار دولار مقارنة بالسنة التي سبقتها 2004 وكان التراجع الكبير للمديونية في سنة 2006 بقيمة 11.58 مليار دولار مقارنة بسنة 2005 وهذا نتيجة للسياسة المتهججة من طرف الدولة منذ سنة 2004 الهادفة للتسديد المسبق للديون الخارجية مستغلة ارتفاع عائدات المحروقات، ثم تقليص المديونية، بحيث كانت أسعار البترول خلال السنوات 1986، 1996، 2003، على التوالي: 13.53، 20.29، 28.13 دولار للبرميل.

أما السنوات الباقية من سنة 2007 إلى غاية 2015 فقد بقيت المديونية في تراجع مستمر حيث تم تقليص المديونية الخارجية بقيمة 3.02 مليار دولار سنة 2015 بعدما كانت بقيمة 5.21 مليار دولار سنة 2008 أي بقيمة 2.91 مليار دولار مع تزايد في أسعار البترول طيلة السنوات من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 وتدهورها في سنة 2015 وهذا راجع إلى أن المديونية في هاته السنوات ليست بقيمة كبيرة مقارنة بقيمة الناتج الإجمالي المحلي، وأيضا إلى الإجراءات المتبعة في تسديد الديون المعروفة بالجدولة. هذه الإجراءات كان لها الأثر الإيجابي في ظل ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية فقد كان للتسديد المسبق للديون انعكاسات جد إيجابية على السيولة المالية للجزائر، كما سمح بتجنب خيارات السياسة الاقتصادية للتأثيرات الخارجية، وبأخص مع ظهور الأزمة المالية العالمية، رغم أن استمرار انخفاض أسعار النفط يندر باحتمال لجوء الجزائر للاستدانة مستقبلا في ظل تناقص الاحتياطيات الرسمية فمن المتوقع أن تبلغ الاستدانة في الجزائر 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017 حسب تقارير صندوق النقد الدولي الصادر سنة 2016.

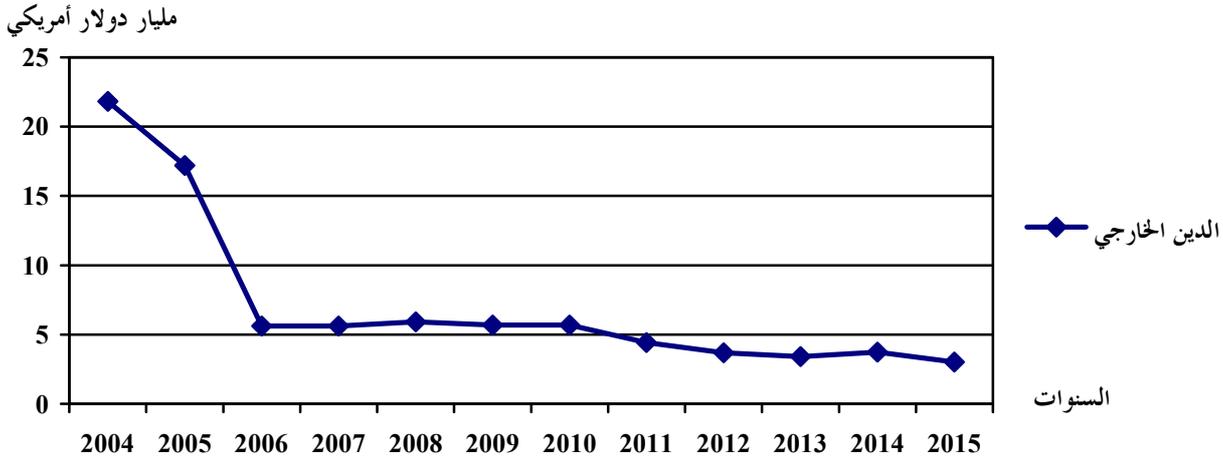
وبرغم حساسية رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي لتقلبات أسعار النفط، فهناك عدد كبير من البلدان -من بينها الجزائر- تسجل مستويات دين عام منخفضة، وسيكون في وسعها السحب من الاحتياطيات التي كونتها في الماضي للحفاظ على الطلب الكلي في حالة تراجع أسعار النفط غير أن هبوط أسعار النفط لفترة مطولة نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي العالمي سوف يسفر عن عجز في المالية العامة لدى معظم البلدان المصدرة للنفط وبالفعل فإن سيناريو تباطؤ النشاط الاقتصادي في الأسواق الصاعدة يضع أسعار النفط في مستوى أقل مما يلزم لتحقيق التوازن في الموازنة لدى معظم البلدان ولسنوات طويلة، في حالة عدم صدور استجابة على صعيد السياسات المحلية.⁽¹⁾ ما يعني احتمالية اللجوء للاستدانة لتغطية هذا العجز.

هذا وقد اتسع العجز في الحساب الجاري بشكل ملحوظ إلى 16.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 من 4.4 في المئة في عام 2014 ولكن ظلت الاحتياطيات الأجنبية عند مستويات مريحة، كما انخفضت الصادرات الهيدروكربونية بمقدار النصف تقريبا. وظلت التدفقات الضخمة من الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة في 1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه بلغ الدين الخارجي نسبة 1.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام 2015، أما سعر الصرف الفعلي الحقيقي فقد انخفض بـ 25 في المئة من قيمة الدينار مقابل الدولار، وسعر الصرف الفعلي الاسمي انخفضت بنسبة 6.7 في المئة فقط عام 2015، وقد انخفض معدل الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 4.3 في المئة، وانخفاض قيمة الاسمية جزئيا زيادة في أسعار الجزائر النسبية لتلك الموجودة في شركائها التجاريين.⁽²⁾

⁽¹⁾ صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد العالمي الآمال والواقع والمخاطر، واشنطن، أبريل 2013، ص 61.

⁽²⁾ International Monetary Fund, ALGERIA 2016 ARTICLE IV CONSULTATION, PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, IMF Country Report No. 16/127, Washington, D.C., May 2016, p 4-5.

الشكل رقم (02-13): يوضح تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2004-2015)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (02-10).

3- واقع تقلبات سعر النفط والاستثمار الأجنبي المباشر:

الجدول رقم (02-11): يبين تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تقلبات أسعار البترول

خلال الفترة (2008-2015)

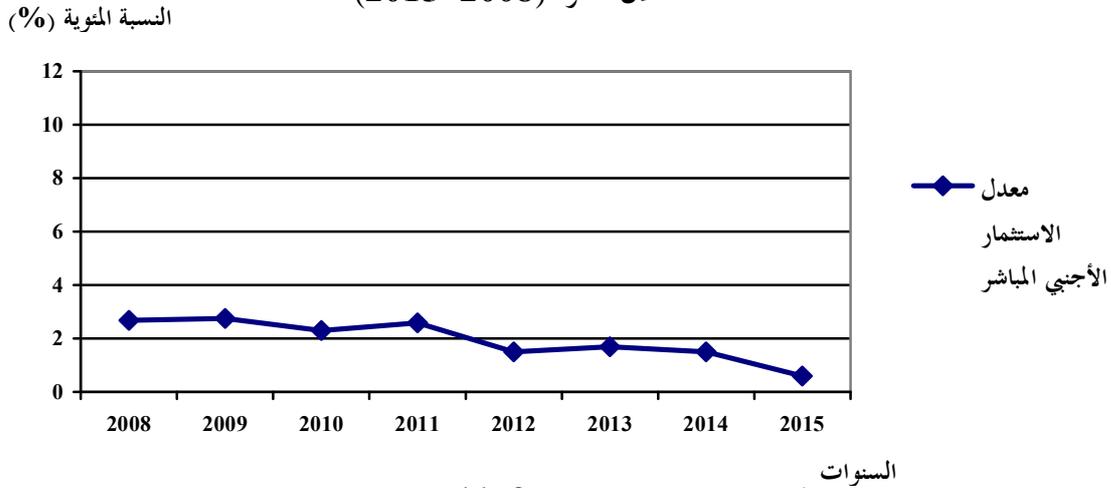
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل الاستثمار الأجنبي المباشر (%)	2.68	2.75	2.3	2.58	1.5	1.69	1.5	0.59
سعر البترول (دولار/برميل)	99.9	62.2	80.2	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، نشرة فصلية السنة الرابعة والثلاثون أبريل 2016، ص 15.

من خلال الجدول المبين أعلاه يمكن تحليل المعطيات المدونة من خلاله بمقارنة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بسعر البرميل حيث أنه في ظل ارتفاع سعر البترول سنة 2008 بـ 99.9 دولار للبرميل قابلها ارتفاع في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر، ما جعل هذا السعر يسيل لعاب الشركات البترولية الكبرى، الشيء الذي جعلها تصنع نصب عينها الجزائر كأرضية خصبة لبعث مشاريعها بحكم امتلاك الجزائر مكانة مرموقة أمام الدول النفطية واحتلالها للمرتبة الثانية بأكبر احتياطي للغاز الطبيعي، إلا أنه وفي ظل الأزمة العالمية في أواخر سنة 2008 وبداية سنة 2009 تراجعت أسعار البترول إلى 62.2 دولار، في حين ارتفع معدل الاستثمار الأجنبي إن لم نقل بقي ثابتًا في نفس السنة، وهذا راجع إلى عدم انقضاء فترة العقود مع التريث لدراسة المعطيات المتاحة حينها والتي من شأنها تنوير المستثمر الأجنبي بأفاق وضعية أسعار البترول والتي ثمنها سنة 2010 بانخفاض طفيف في معدل الاستثمار مقابل ذلك ارتفاع ملموس في سعر البترول ويواصل ارتفاع معدل الاستثمار الأجنبي في سنة 2011 بقيمة 2.58 مقابل ارتفاع في سعر البترول، إلا أنه ومن خلال الجدول سجلنا خلال سنة 2012 انخفاض واضح في معدل الاستثمار الأجنبي والذي قابله انخفاض في سعر

البتروول يليه تذبذب في معدل الاستثمار الأجنبي حتى سنة 2014، حيث ونتيجة المعطيات السوقية بالتشبع العالمي لهذه المادة ومواجهتها لمصير مجهول في ظل البحث عن بدائل لها كالطاقات المتجددة وانخفاض قيمة المداخيل ما جعل المستثمر الأجنبي بعيد حساباته وبالانسحاب التدريجي والخروج بشرف من الاستثمار بالجزائر حيث وخلال سنة 2015 وبعد انهيار سعر البتروول إلى أدنى مستوياته بـ 53.1 دولار، بلغ معدل الاستثمار الأجنبي هو الآخر إلى أدنى مستوياته خلال فترة الدراسة بـ 0.59" الشيء الذي يفسر بعدم رغبة المستثمر الأجنبي الخوض في معركة نتائجها محسومة.

الشكل رقم (02-14): يوضح تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر إثر تقلبات أسعار البتروول خلال الفترة (2008-2015)



المطلب الثالث : تغيرات أسعار النفط على (معدلات النمو والبطالة والتضخم) - دراسة قياسية -

قبل البحث عن شكل النماذج التي تفسر لنا أثر تغيرات أسعار النفط على أهم المتغيرات الإقتصادية (معدلات النمو والبطالة والتضخم) وجب علينا تسمية المتغيرات بالرموز التالية:

***pp**: أسعار النفط السنوية.

***TC**: معدلات النمو السنوية.

***CHO**: معدلات البطالة السنوية.

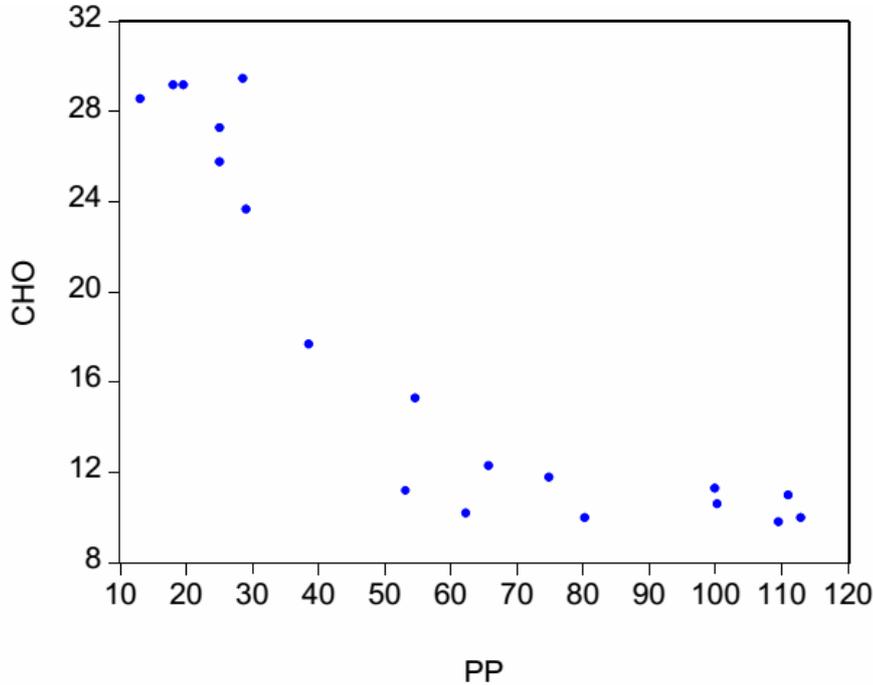
***INF**: معدلات التضخم السنوية.

وقد حددت فترة الدراسة بـ 19 مشاهدة تبدأ من سنة الأساس 1997 إلى غاية سنة 2015، وسبب أخذ سنة 1997 كسنة أساس هو التغيرات التي حصلت في الإقتصاد الجزائري من بينها تجنب الوقوع في معدلات التضخم سالبة، كذلك الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية. ومن المنهجية القياسية عند بداية تقدير أي نموذج وجب تحليل مساره الزمني عبر منحنى.

1- أثر تغيرات أسعار النفط على البطالة:

سنحاول في خطوة أولى تحليل سحابة النقاط بين المتغيرين والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (02-15) : يمثل سحابة النقاط بين الأسعار النفط والبطالة



المصدر : من إعداد الطالبان اعتماداً على برنامج EVIEWS

من خلال الشكل أعلاه تظهر أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين كما أن نمط تغير هذه العلاقة على شكل خط، وبالتالي يمكن صياغة النموذج على شكل النموذج الخطي البسيط التالي:

$$Cho_t = B_0 + B_1 PP_t + U_t$$

حيث :

B_1, B_0 : معلمات النموذج .

U_t : المتغير العشوائي.

وبعد التقدير بطريقة المربعات الصغرى تحصلنا على الجدول التالي :

جدول رقم (02-12) : يمثل تقدير العلاقة بين البطالة وأسعار النفط بطريقة OLS

Dependent Variable: CHO				
Method: Least Squares				
Date: 06/07/17 Time: 17:37				
Sample: 1997 2015				
Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.67057	1.822115	16.28359	0.0000
PP	-0.204570	0.026721	-7.655811	0.0000
R-squared	0.775166	Mean dependent var	17.60526	
Adjusted R-squared	0.761941	S.D. dependent var	8.170508	
S.E. of regression	3.986498	Akaike info criterion	5.703004	
Sum squared resid	270.1668	Schwarz criterion	5.802419	
Log likelihood	-52.17854	F-statistic	58.61144	
Durbin-Watson stat	1.058207	Prob(F-statistic)	0.000001	

المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على برنامج EVIEWS

ومن الجدول أعلاه نلاحظ :

أن هناك علاقة قوية بين أسعار النفط والبطالة، هذا ما يبينه معامل التحديد R^2 والذي يساوي 0.77 ، أي أن 77% من تغيرات أسعار النفط تفسر وتشرح معدلات البطالة ، كما أن النموذج لا يعاني من مشكل إحصائية وهذا حسب إختبار فيشر Fischer عند مستوى معنوية 1% كما لاحظنا أن النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي بالدرجة الأولى : $DW=1.05$ ، لكن عند استخدامنا اختبار LM ، لم نجد هذا المشكل عند الدرجة الثانية.

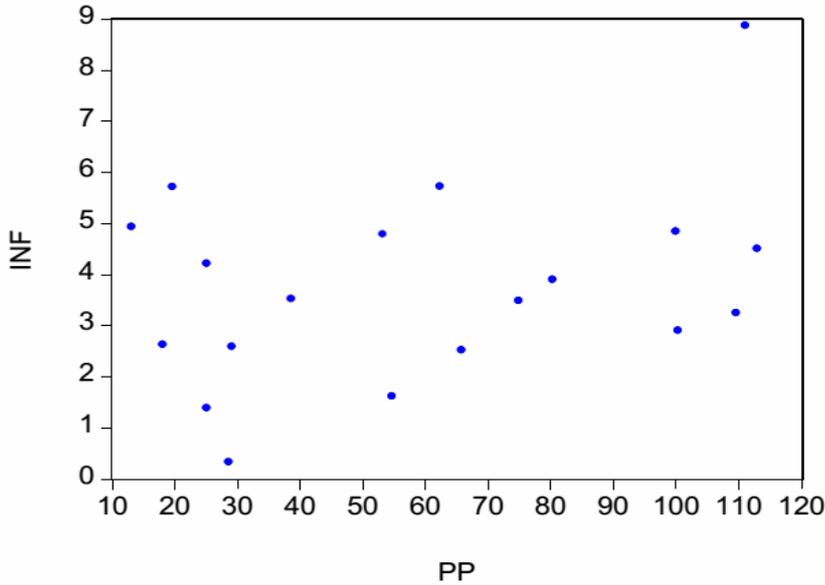
أمّا اقتصادياً فقد وافق النموذج النظرية الاقتصادية من خلال العلاقة العكسية بين أسعار النفط والبطالة، فكلما ارتفعت أسعار النفط 10% انخفضت البطالة ب 1.5% في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1997-2015.

2- أثر تغير أسعار النفط على التضخم:

عموماً تظهر أن هناك علاقة غير خطية بين أسعار النفط والتضخم في الإقتصاد الجزائري ، كما يبينه

الشكل التالي:

شكل رقم (02-16) : يمثل سحابة النقاط بين أسعار النفط والتضخم



المصدر : من إعداد الطالبان اعتماداً على برنامج EVIEWS

بعد تقديرنا لعدة نماذج غير خطية (حوالي سبعة كانت مقترحة) وجدنا أن النموذج ل ذو التأخير الزمني

هو الأفضل وكانت صياغته وفق الجدول التالي :

جدول رقم (02-13) : يوضح تقدير نموذج بين التضخم وسعر النفط ذو التأخير الأول (EVIEWS)

Dependent Variable: INF				
Method: Least Squares				
Date: 06/07/17 Time: 18:19				
Sample(adjusted): 1998 2015				
Included observations: 18 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.892077	0.744014	2.543064	0.0217
PP(-1)	0.030166	0.010793	2.794892	0.0130
R-squared	0.328054	Mean dependent var		3.681111
Adjusted R-squared	0.286057	S.D. dependent var		1.904196
S.E. of regression	1.608954	Akaike info criterion		3.893484
Sum squared resid	41.41970	Schwarz criterion		3.992414
Log likelihood	-33.04136	F-statistic		7.811422
Durbin-Watson stat	2.103178	Prob(F-statistic)		0.012977

المصدر : من إعداد الطالبان اعتماداً على برنامج EVIEWS

ويمكن صياغة النموذج المختصر وفق التالي: $UF_t = 1.89 + 0.0301pp_t$

فإحصائياً يظهر النموذج مقبول حسب الإختبارات الإحصائية (ستودنت Student، فيشر Fisher، DW)، لكن هذه المرة عند مستوى معنوية 5%، كما أن معامل التحديد يعتبر ضعيف إلى حد ما، أي أن 32% من تغيرات أسعار النفط للسنة الماضية تفسر التضخم لهاته السنة، والباقي 68% تفسره عوامل أخرى لا نعلمها.

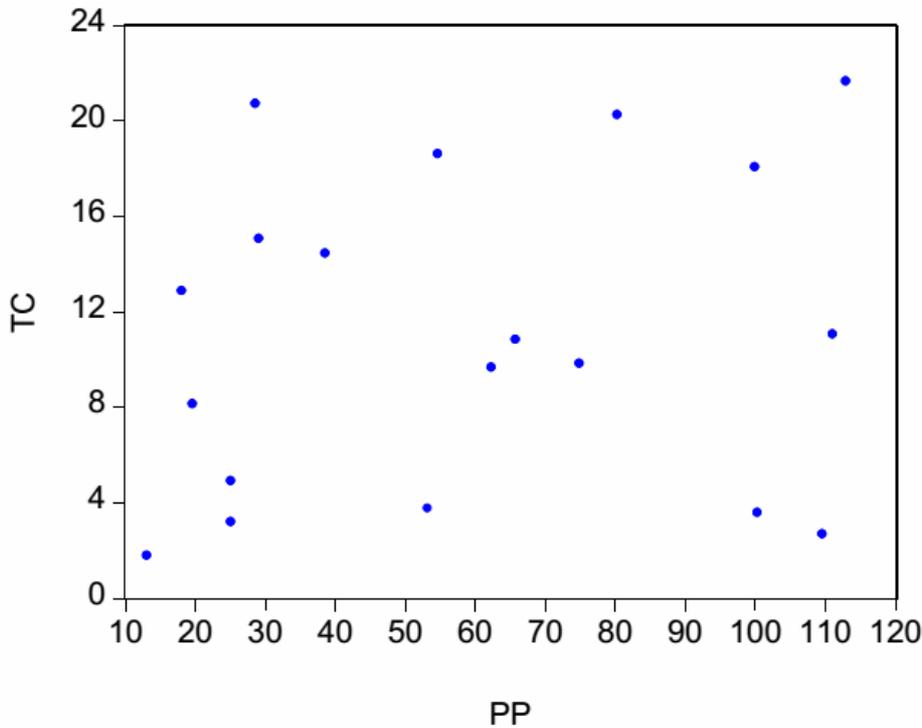
أمّا اقتصادياً فتظهر أن هناك علاقة طردية وموجبة بين التضخم وأسعار النفط للسنة السابقة، ويمكن أن نفسر ذلك أن الدولة الجزائرية تعتمد على تقدير نفقاتها العامة وفق أسعار النفط للسنوات الماضية (الميزانية التقديرية).

وبالتالي يمكننا التوقع لنسبة التضخم من الجدول رقم (02-13) بطريقة حسابية بسيطة ليصبح معدل التضخم لسنة 2016 يساوي 3.48%، لنستخلص عموماً أنه عندما انخفض سعر النفط بحوالي 47% انخفض التضخم بنسبة 27% عن معدله السابق (سنة 2015 والذي يساوي 4.8%).

3- أثر تغيرات أسعار النفط على معدلات النمو:

من خلال الشكل التالي الذي يوضح العلاقة بين معدلات النمو وأسعار النفط يظهر أن هناك علاقة غير خطية بين هذين المتغيرين.

الشكل رقم (02-17) : يمثل سحابة النقاط بين أسعار النفط ومعدلات النمو



المصدر : من إعداد الطالبان اعتماداً على برنامج EVIEWS

جدول رقم (02-14) : يوضح تقدير العلاقة بين معدل النمو وسعر النفط ذو التأخير الأول (EVIEWS)

Dependent Variable: TC Method: Least Squares Date: 06/07/17 Time: 18:37 Sample(adjused): 1998 2015 Included observations: 18 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.64350	2.664786	3.994131	0.0012
PP(-1)	-0.233173	0.069012	-3.378751	0.0041
PP	0.236953	0.071654	3.306909	0.0048
R-squared	0.446458	Mean dependent var		11.31000
Adjusted R-squared	0.372653	S.D. dependent var		6.843522
S.E. of regression	5.420430	Akaike info criterion		6.369239
Sum squared resid	440.7158	Schwarz criterion		6.517634
Log likelihood	-54.32315	F-statistic		6.049111
Durbin-Watson stat	1.584687	Prob(F-statistic)		0.011848

المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادًا على برنامج EVIEWS

لذا في مرحلة أخرى نحاول البحث عن أفضل نموذج يوافق لنا قياس أثر أسعار النفط على معدلات النمو

وبعد عدة محاولات وجدنا أن النموذج التالي : $TC_t = 10.64 - 0.23PP_{t-1} + 0.23PP_t$

يعتبر الأفضل لعدة اعتبارات :

- لديه أفضل معامل تحديد والذي يقدر بـ 0.44.

- معنوية كل معامل حسب اختبار ستودنت (Student) عند مستوى معنوية 5%، وكذلك 1%.

- معنوية إحصائية فيشر Fisher.

- خلو النمو من مشكل الارتباط الذاتي.

أما اقتصاديًا عندما يرتفع سعر النفط بنسبة 47% يرتفع معدل النمو الإقتصادي إلى 11.85% وهو ما يعادل ما وقعت فيه الجزائر سنة 2012، وبالتالي من خلال هذه النتيجة يظهر لنا أن الإقتصاد الجزائري ريعي، يعتمد على أسعار النفط بنسبة كبيرة، وهذا ما تأكده الصادرات الجزائرية أن 97% من هاته الصادرات هي من المحروقات، ويمكن استخلاص أن الإقتصاد الجزائري يعتبر هش، لذا وجب على الحكومة إتباع سياسة التنويع الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

- لقد تطرقنا في هذا الفصل المتكون من توصيف سلوك مؤشرات الأداء الإقتصادي داخليًا وخارجيًا بالإضافة إلى تحديد أثر تقلبات أسعار النفط على ذلك الأداء ومنه توصلنا إلى النتائج التالية :
- إن المؤشرات الإقتصادية الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري قد تزامنت خلال فترة الدراسة مع تقلبات أسعار النفط.
 - إن تقلبات أسعار النفط لها علاقة طردية بتقلبات معدل التضخم في الجزائر.
 - إن تقلبات أسعار النفط لها علاقة عكسية بتقلبات معدل البطالة في الجزائر.
 - إن تقلبات معدلات النمو لها علاقة طردية مع سعر النفط في الفترة الحالية وعلاقة عكسية مع سعر النفط في الفترة السابقة.

تمهيد:

اعتبر الفحم المصدر الرئيسي للوقود والطاقة في العالم حتى الحرب العالمية الثانية، ليأخذ بعد ذلك في التخلي تدريجياً عن مكانته للبترول خلال الحرب والفترة التي أعقبتها بعد اكتشاف هذا الأخير، ليحتل بذلك البترول الصدارة بين مختلف مصادر الطاقة الأخرى، إذ اعتبر سلعة استراتيجية بالغة الأهمية لها عالمها المتعدد الجوانب خاصة في ظل التسارع الكبير للتطور التكنولوجي والصناعي في العالم، إذ يتم تداول البترول كسلعة في بورصات عالمية ويتحدد سعرها على المستوى الدولي، حيث تتغير أسعاره ارتفاعاً (طفرات نفطية)، وانخفاضاً (صددمات، أزمات) حسب مجريات السوق الدولية له، وهي مجريات لا يمكن لمنتج واحد لهذه السلعة التحكم فيها.

وعليه جاء هذا الفصل لتوضيح المفاهيم والمصطلحات الفنية والاقتصادية الخاصة بالبترول كسلعة، بالإضافة إلى التطرق للتطور التاريخي الذي عرفته الأسعار البترولية، وذلك كركيزة لفهم المصطلحات الموظفة في هذه الدراسة، فإعطاء صورة واضحة وشاملة على البترول والصناعة البترولية بالإضافة إلى دراسة المحددات والعوامل المؤثرة في أسعار البترول والأسواق البترولية بند هام في هذا الفصل الذي قسم إلى مبحثين:

- المبحث الأول: النفط ومكانته في الاقتصاد الجزائري.
- المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية لأسعار البترول.

المبحث الأول: النفط ومكانته في الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: الأبعاد الفنية للبترول

أولاً: تعريف النفط

إن كلمة النفط أصلها من اللغة اللاتينية ويعني زيت الصخر صخر (Petr) زيت (Oleum)، والنفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يحتوي كيميائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، فالنفط يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن أن تتحدد في أشكال عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.⁽¹⁾

لذلك نجد تعريفات مختلفة للنفط بحسب أشكاله ويعرف كما يلي⁽²⁾:

– **التعريف الأول:** يذهب إلى أنه مادة سائلة وهي مادة الهيدروكربونات السائلة ويطلق عليها النفط الخام. وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة وتمييزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله أو العكس بالعكس.⁽³⁾

– **التعريف الثاني:** فينظر إليه على أنه مادة غازية وهي الهيدروكربونات الغازية ويطلق عليه الغاز الطبيعي (Natural Gas) وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان (Methane) والإيثان (Ethane) والبروبين (Propane) والبيوتان (Butane) والنتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت وينسب متفاوتة.⁽⁴⁾

– **التعريف الثالث:** يعرف النفط بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيميائية مختلفة. كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنتروجين والماء والأملاح وكذلك بعض المعادن مثل الغانديوم والحديد والصوديوم.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 57.

⁽²⁾ أمينة مخلفي، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية حالة مجمع بركين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2004/2005، ص 7.

⁽³⁾ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 8.

⁽⁴⁾ أمينة مخلفي، مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، ج 1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2014، ص 8.

⁽⁵⁾ سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص 40.

إن تواجد النفط في الطبيعة أمّا يكون على شكل سائل وقد يكون صلباً أو حتى غازاً فإذا تغلّبت المركبات الصلبة على غيرها في الخليط يكون البترول ثقيلًا واقرب إلى عجينة لينة منه إلى سائل، وإذا قلت فيه نسبة المركبات الصلبة وكثرت فيه المركبات السائلة فيكون خفيفًا، وأغلب البترول الجزائري من هذا النوع، وإذا حدث وأن تغلب الغاز على السوائل تكون هذه الأخيرة محملة فيه ويعتبر الحقل حقل غاز لا حقل بترول، وهذه الحالة تجدها على سبيل المثال في حاسي الرمل حيث يعمل هناك على فصل السوائل من الغاز الرطب للحصول على الغاز الجاف⁽¹⁾، و من هنا ومن خلال ما سبق يمكننا أن نعطي التعريف التالي للنفط: النفط هو عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف لونه بني أو أخضر غامق وقد يكون أسود وأحيانًا عديم اللون يحتوي على مواد صلبة، سائلة وأخرى غازية ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال.

ثانيًا: أنواع ومكونات النفط ومعايير قياسه

يتنوع النفط الموجود في الطبيعة بالرغم من كونه مادة متجانسة من حيث العناصر المكونة له، إلا أنه يوجد على عدة أنواع تتأثر بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية أو بدرجة كثافة أو اللزوجة، فهو يختلف من منطقة لأخرى ومن بلدة لأخرى وحتى داخل الحقل الواحد قد يتواجد عدة أنواع من البترول، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية، والنفط العربي في المنطقة الآسيوية يختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية وهكذا⁽²⁾.

هناك نفط خفيف، ثقيل، متوسط، وهناك نفط بحسب درجة الكثافة النوعية (العالي أو المنخفض)، كما يوجد نفط حلو، أو مر للدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية، هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى⁽³⁾، ويعتبر معيار الكثافة النوعية الصادر عن معهد البترول الأمريكي (API) أهم مؤشر للدلالة على جودة النفط الخام، وبحسب وفق العلاقة التالية⁴:

$$\text{درجة API} = \frac{141.5}{\text{درجة الكثافة للنفط الخام عند درجة } (60 \text{ ف})} - 131.5$$

ويقصد بالكثافة النوعية⁽⁵⁾ نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتها الحرارية، أي درجة حرارة المادة المعبئة والماء، ويعبر عنها باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي API، وتتراوح بين 1 و60 درجة وتدل على جودة البترول وتؤثر الكثافة النوعية على سعر البترول أيضًا فارتفاعها يعني الجودة الجيدة للبترول وبالتالي ارتفاع سعره والعكس صحيح.

(1) مصطفى ديون، ما هو البترول؟، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر، 1981 ص 14.

(2) موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(3) بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014-2015، ص 5.

(4) موري سمية، مرجع سابق، ص 59.

(5) محمد أحمد الدودي، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 10.

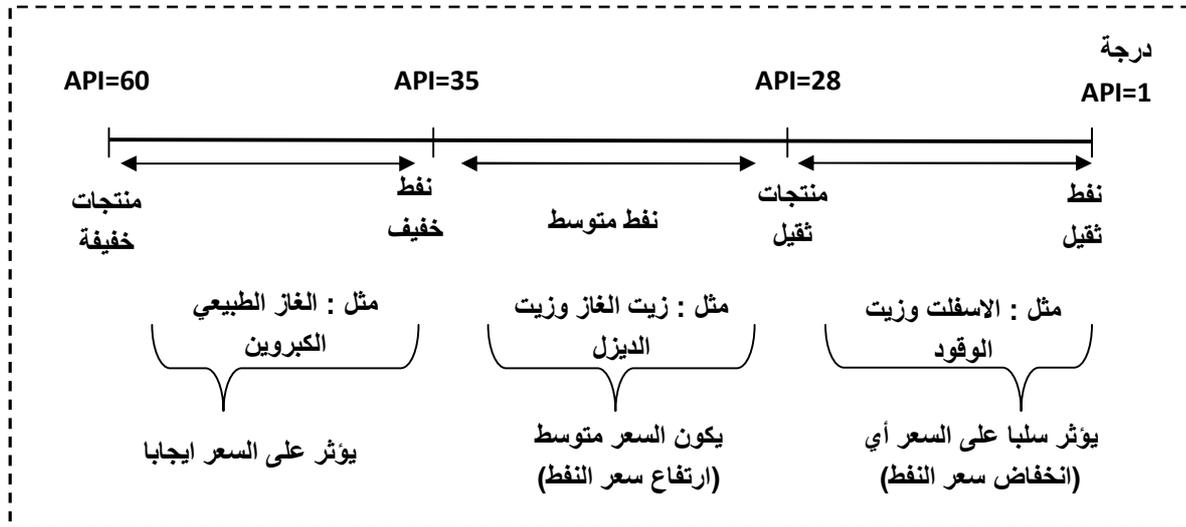
وتنقسم درجات الكثافة النوعية إلى: (1)

الدرجات العالية: وهي رمز للبترول الخفيف والذي يحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة تكون من 35 درجة فما فوق؛

الدرجات المنخفضة: وهي رمز للبترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 28 درجة وما دون؛

الدرجات المتوسطة: هي رمز للبترول المتوسط ويكون مدى الدرجات النوعية بين 28 درجة و35 درجة. كما تعتمد قيمة أنواع النفط المختلفة على نسبة مركبات الكبريت فيها، ويطلق اسم النفط الحلو على النفط الذي يحتوي على نسبة منخفضة من الكبريت قد تصل إلى 1% وعندما تفوق النسبة 1% يسمى بالنفط الحامضي، وتمثل هذه التصنيفات في المخطط التالي:

الشكل رقم (01-01): أنواع النفط بحسب درجة كثافة (API)



المصدر: أمانة مخلفي، مدخل إلى الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

أمّا عن الوحدة القياسية للبترول فتكون بموجب: (2)

1- الحجم: يمكن أن نميز بين:

1-1. البرميل: هي وحدة القياس الأمريكية والأكثر شيوعاً في العالم ويستخدم لها برميل Barrel والذي يعادل 42 غالون أو ما يعادل 159 لتر.

2-1. المتر مكعب: يستعمل هذا المعيار في بعض البلدان خاصة في منطقة أوروبا الغربية كفرنسا وألمانيا ... الخ ويعادل 6.28 برميل.

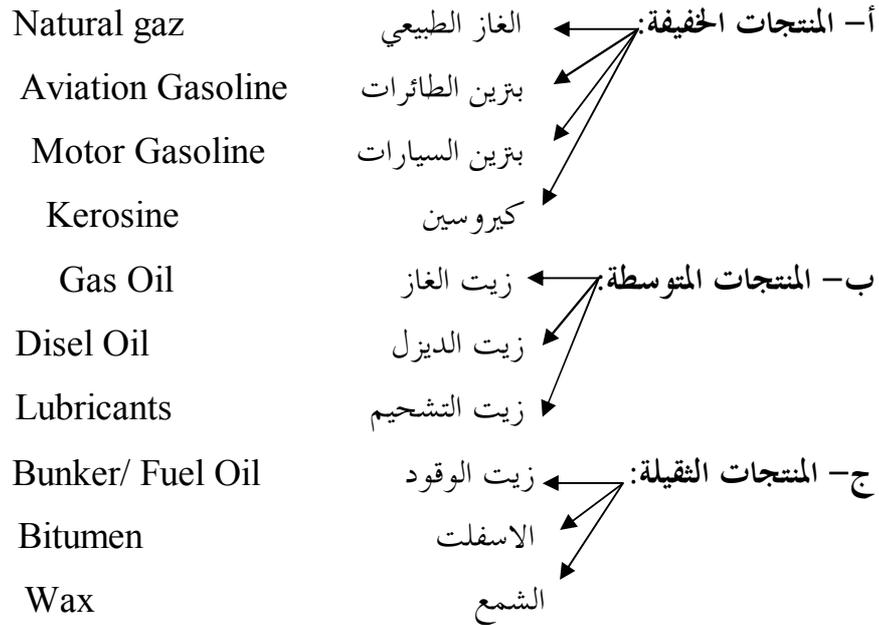
(1) موري تسمية، مرجع سابق، ص 59.

(2) أمانة مخلفي، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية حالة مجمع بركين، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2- الوزن: وهي وحدة قياس شائعة في استعمالها عالمياً أيضاً ويعتمد مقياس الطن Ton كوحدة قياسية لها رغم تنوع ذلك المقياس الطيني، كما يمثل مليون برميل في اليوم = **50 مليون طن** من النفط في العام والقياس بالوزن ذو ثلاثة أنواع:

- الطن الطويل Long Ton: أي ما يعادل 1006 كغ؛
- الطن المتري Metric Ton: أي ما يعادل 999 كغ؛
- الطن القصير Short Ton : ما يعادل 906 كغ.

أما وحدة القياس للغازات الطبيعية، فقد اعتمد وشاع استعمال القدم المكعب أو المتر المكعب ونظراً لضخامة إنتاج الغازات الطبيعية فتعتبر وحدة القياس 1000 وحدة، إما أن يقال أو يعتمد 1000 قدم مكعب أو 1000 متر مكعب. هذا وأن المتر المكعب م³ يعادل حوالي 35.31 قدم³. ويتضمن النفط ويستخلص منه العديد من المنتجات النفطية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها، فمنها المنتجات النفطية الرئيسية أو الثانوية أو منها الخفيفة أو الثقيلة أو المتوسطة ويمكن سرد هذه المنتجات النفطية بحسب قيمتها كالتالي:



وتختلف هذه المستخلصات النفطية فيما بينها حسب درجة الكثافة النوعية وكثافة API كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01): أنواع المنتجات النفطية ودرجة الكثافة النوعية وكثافة API

النوع	درجة الكثافة النوعية	عدد البراميل في الطن المتري	الكثافة حسب API
زيت خام	0.97 .0.80	6.6 .8.0	12.9 .45.4
بزين الطائرات	0.78 .0.80	8.2 .9.1	49.9 .70.6
بزين السيارات	0.79 .0.81	8.1 .9.0	47.6 .67.8
كيروسين	0.84 .0.78	7.6 .8.2	37.0 .49.9
زيت الغاز	0.92 .0.82	7.1 .7.8	25.7 .41.1
الديزل	0.92 .0.82	6.9 .7.8	22.3 .41.1
زيت التشحيم	0.95 .0.85	0.95 .0.85	17.5 .35.0
زيت الوقود	0.99 .0.92	6.5 .6.9	11.4 .22.3
إسفلت	1.10 .1.0	5.8 .6.4	10.00

المصدر: حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 3.

إنّ هذا الاختلاف والتباين في أنواع المادة النفطية تنجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي النفطي ومن أبرز هذه التأثيرات:⁽¹⁾

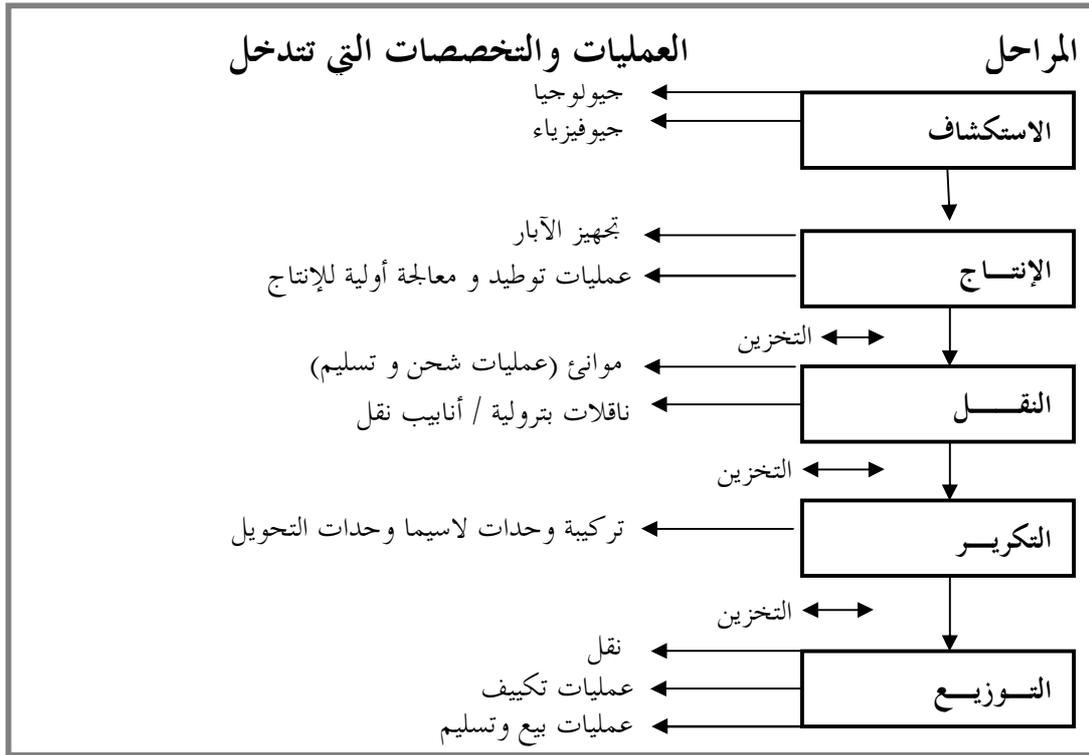
- التأثير على قيمة وسعر النفط؛
- التأثير على الكلفة الإنتاجية من حيث نقاوته وكذا على طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية؛
- التأثير على العرض النفطي من خلال تقدير ما يحصل عليه من مقدار ونسبة المنتجات النفطية الممكن الحصول عليها من ذلك النوع النفطي أي ما يتعلق بمرحلة المصب الخاصة بالصناعة البتروكيمياوية.

ثالثاً: مراحل إنتاج النفط وأهميته

لا يمكن استعمال واستهلاك النفط كمادة خام إلاّ بعد تصفيته أو تكريره لتحويله إلى منتجات سلعية نفطية مختلفة، بعضها ذو قيمة سعرية وحرارية عالية مع سعة وتنوع في الاستهلاك والاستعمال والبعض الآخر منها منخفض السعر والحرارة مع محدودية وعدم تنوع استعماله واستهلاكه، وتنطوي دورة إنتاج النفط على خمس مراحل هي: التنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير ثم التوزيع والتسويق ويمكن إيضاحها في الشكل التالي:

⁽¹⁾ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص، ص 13، 14.

الشكل رقم (01- 02) : دورة إنتاج البترول وعملياتها المختلفة



المصدر: عبد المالك مياي، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة استشرافية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 24.

- ولعل أهمية النفط ومكانته المتميزة التي يحظى بها نابعة أساساً من أهميته كسلعة ضرورية في تطوير وتقديم الحياة الإنسانية في العالم المعاصر، وتنعكس أهمية النفط في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي:⁽¹⁾
- 1- تشكل الطاقة عاملاً من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة، واعتبر استهلاكه معياراً للتقدم الاقتصادي؛
 - 2- من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى، وهو أساس الصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف؛
 - 3- تكمن أهميته في القطاع الصناعي كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة؛
 - 4- أهميته تجارياً تكمن في كون البترول ومنتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحاً خيالية؛

⁽¹⁾ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

- 5- أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم، ويعتبر البترين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروسين وقود الطائرات؛
- 6- يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة؛
- 7- استعمال البترول كسلاح ضغط سياسي وتجلى ذلك من خلال حرب أكتوبر 1973؛
- 8- البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية؛
- 9- يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط الاقتصادية في تمتعه بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها، كما تكمن أهميته أيضاً في حقيقتين:

أولها: كونه مصدر الطاقة ومحطى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معاملته الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيح من مزايا أخرى.

وثانيهما: لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساساً على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية ... إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضاً.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاداً ريعياً 100%⁽¹⁾ - والريع مفهوم متعدد الجوانب حيث تطور عبر الزمن، لكنه بقي محافظاً على جوهره مع تعدد أشكال ظهوره، ويمكن إعطاء مفهوم اقتصادي شامل للريع على أنه فائض الدخل الناجم عن عدم مرونة السوق: حيازة المهارات النادرة أو الاستثنائية وعدم تطابق العرض والطلب والبلد الريعي هو البلد الذي يتلقى مبالغ كبيرة من الريع الخارجي على أساس منتظم هذه الأخيرة هي العائدات التي تدفعها الشركات الأجنبية أو حكومات بلد معين.⁽²⁾

فالاقتصاد الجزائري لا يتميز بالتنوع ويعتمد على الموارد الطبيعية فقط، وهذا ما يؤكد بان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بآتم معنى للكلمة، إذ أن حوالي ثلثي الإنتاج والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المتكررة⁽³⁾، أما أهمية النفط بالنسبة لاقتصاد الجزائر فتكمن فيما يلي:

⁽¹⁾ وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 190.

⁽²⁾ زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014)، المؤتمر الأول سياسات الاستدامة للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2005، ص 2.

⁽³⁾ وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 190.

أولاً: مساهمته في حجم الصادرات

يساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في حجم الصادرات للجزائر بحيث نجد أن أغلب الصادرات الجزائرية هي عبارة عن صادرات من المحروقات وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم: (01-02) : تطور الصادرات الجزائرية (خلال الفترة 2008-2015)

السنوات	صادرات المحروقات (%)	صادرات خارج المحروقات (%)	سعر البترول (دولار/برميل)	كمية إنتاج المحروقات (ألف برميل/يوم)
2008	98.2	1.8	99.9	1356.0
2009	98.3	1.7	62.2	1216.0
2010	98.3	1.7	80.2	1189.8
2011	98.3	1.7	112.9	1262.0
2012	98.4	1.6	111.0	1203.0
2013	98.4	1.6	109.5	1203.0
2014	97.3	2.7	100.2	1191.0
2015	95.7	4.3	53.1	1183.0

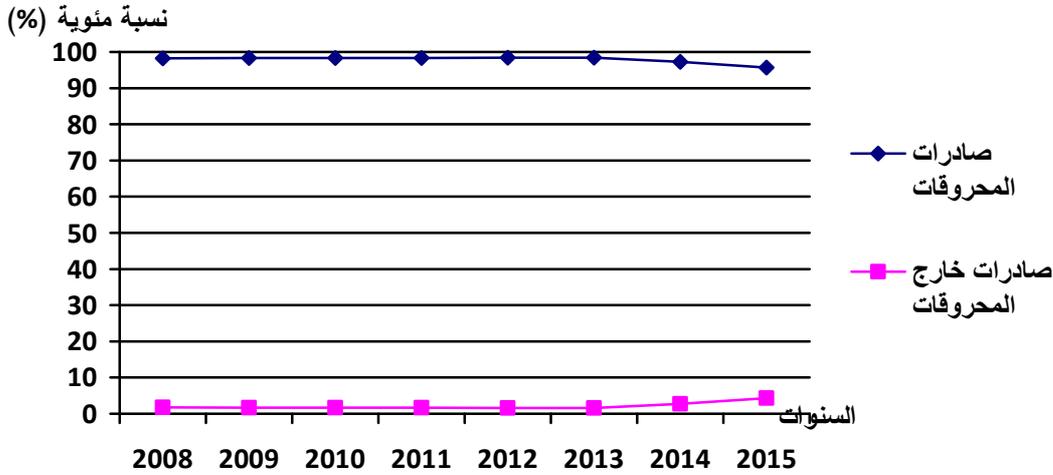
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013، ص 254-255.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص 154، 170.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2011، ص 375.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص 440.

من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه فإن هيكل الصادرات الجزائرية يركز على سلعة بشكل رئيسي، وهي صادرات المحروقات حيث اعتمدت عليها عبر السنوات دون التنوع، فخلال فترة الدراسة من سنة 2008 إلى سنة 2015 نجد أن نسبة صادرات المحروقات مقارنة بإجمالي الصادرات ظلت تقريبا ثابتة بنسبة 98% وحدث تغيير (انخفاض) طفيف يكاد يكون جليا سنة 2015 بنسبة 95.7%.

أما كمية الإنتاج خلال فترة الدراسة ظلت هي الأخرى متقاربة ففي سنة 2008 تراوحت كمية الإنتاج بـ 1356 برميل متراجعة تراجعاً طفيفاً سنة 2010 بـ 1189.8 برميل لترتفع ارتفاعاً طفيفاً سنة 2011، 2012، 2013 وتراجع مرة أخرى تراجعاً طفيفاً سنة 2014 بـ 1191 برميل الشيء الذي يوضح هو الآخر اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات دون القطاعات الأخرى رغم طول المدة بحوالي 8 سنوات أو أكثر.

الشكل رقم (1-03) : تطور الصادرات الجزائرية بدلالة أسعار البترول خلال الفترة (2008 – 2015)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1-02)

ثانياً: مساهمة قطاع المحروقات في نتائج الداخلي الإجمالي

لقد أعطيت كل الاهتمامات الضرورية لمعظم القطاعات الاقتصادية المتواجدة على مستوى الاقتصاد الوطني، إلا أن الأهمية النسبية لكل قطاع تكون حسب مكانته ووزنه، وبما أن لقطاع المحروقات أهمية بالغة نظراً لطبيعة الخاصة ودوره الأساسي في تحقيق تراكم الناتج الوطني الإجمالي فهو يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي ويمكن تتبع مدى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-03) : مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة من 2008 إلى 2015

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ناتج قطاع المحروقات (%)	45.3	31.2	34.9	35.1	34.9	29.8	27.0	18.9
ناتج القطاعات الأخرى (%)	48.8	61.6	58.9	58.2	59.2	62.7	68.1	73.2
التغير في الناتج الداخلي الإجمالي (%)	18.1	-9.7	20.3	21.7	11.1	2.7	3.6	-3.8

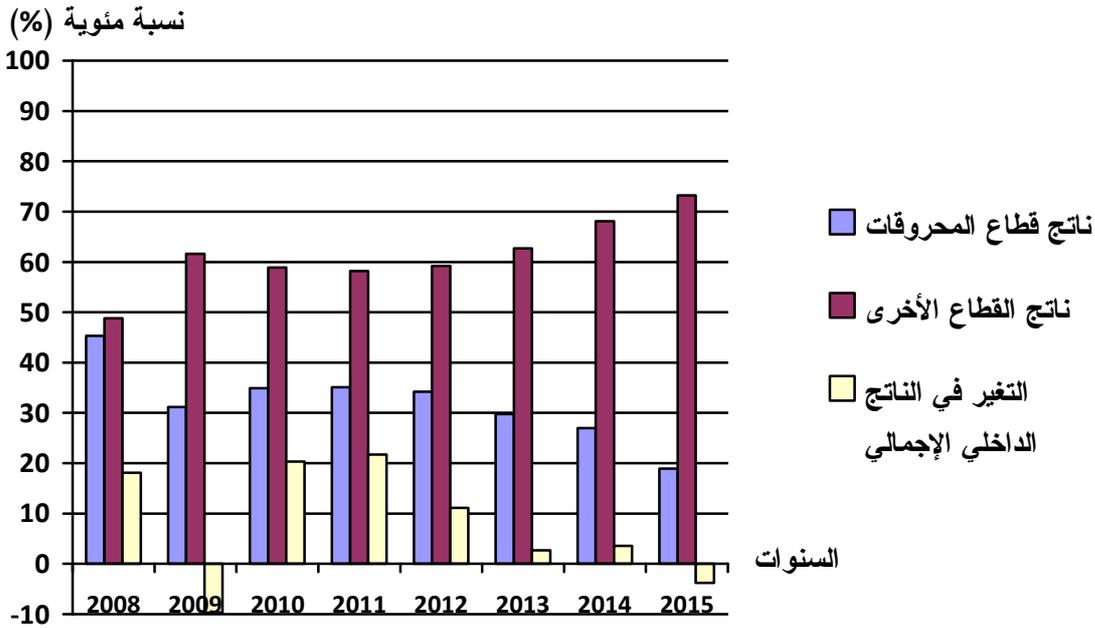
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 238.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص 154-171.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سبق ذكره، ص 375.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، مرجع سبق ذكره، ص 440.

من خلال الجدول رقم (1-03) فإن لقطاع المحروقات دور فعال في المساهمة في إجمالي الناتج الداخلي، فحسب النسب المبينة في الجدول هنالك علاقة طردية بين نسب ناتج قطاع المحروقات ونسبة إجمالي التغير الناتج الداخلي فأي تغير يطرأ على نسبة المحروقات بالزيادة أو النقصان يؤثر مباشرة على نسبة التغير في إجمالي الناتج الداخلي حيث وفي سنة 2008 عرف قطاع المحروقات انتعاشا كبيرا بنسبة 45.3% ما أثر

بالمقابل على نسبة التغير في إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 18.1 % وقد تراجع نسبة قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة من 2008 إلى 2015 قابله تذبذب في سنة التغير في إجمالي الناتج الداخلي حيث أن نسبة المحروقات سنة 2015 بلغت 18.9 % التي قابله كذلك تراجع في نسبة الناتج الداخلي وعجز بـ 3.8- % ، أما فيما يخص نسبة مساهمة القطاعات الأخرى فليس لها تأثير على نسبة التغير في إجمالي الناتج الداخلي فرغم الارتفاع الملحوظ والمتزايد في نسبة ناتج القطاعات الأخرى عرفت نسبة التغير في الناتج الداخلي تذبذب وعجز خاصة سنة 2009 و 2015.

الشكل رقم (01-04): علاقة الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر بقطاع المحروقات خلال الفترة من 2008 إلى 2015



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (01 - 03)

من خلال الشكل نلاحظ العلاقة الطردية بين الناتج الإجمالي وناتج قطاع المحروقات ، بحيث نلاحظ تسجيل أقل نسب تغيير في الناتج الداخلي الإجمالي للسنوات 2009 و 2015 ، أما فيما يخص فترة الإستقرار في نسبة تغييره فكانت في السنوات على التوالي 2010، 2011، 2012. كما لاحظنا تسجيل أعلى نسبة تغيير له في سنة 2008.

ثالثاً: مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة

تتمثل مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية والتي تعتبر من أهم مصادر التمويل للميزانية العامة والجدول الموالي يبين تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة من 2008-2015.

الجدول رقم (01-04): يبين تطور الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول

خلال الفترة من 2008-2015

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنة	نسبة الإيرادات				رصيد الميزانية (%)
	الجبائية البترولية	الإيرادات الجبائية	إيرادات غير جبائية	المجموع (%)	
2008	78.8	18.6	2.6	100	19.3
2009	65.6	31.2	3.2	100	-16
2010	66.1	29.5	4.3	100	-2
2011	68.7	26.4	4.9	100	-1
2012	66.0	30.1	3.9	100	-11
2013	61.7	34.1	4.2	100	-1
2014	59.0	36.4	4.5	100	-22
2015	46.5	46.1	7.3	100	-50

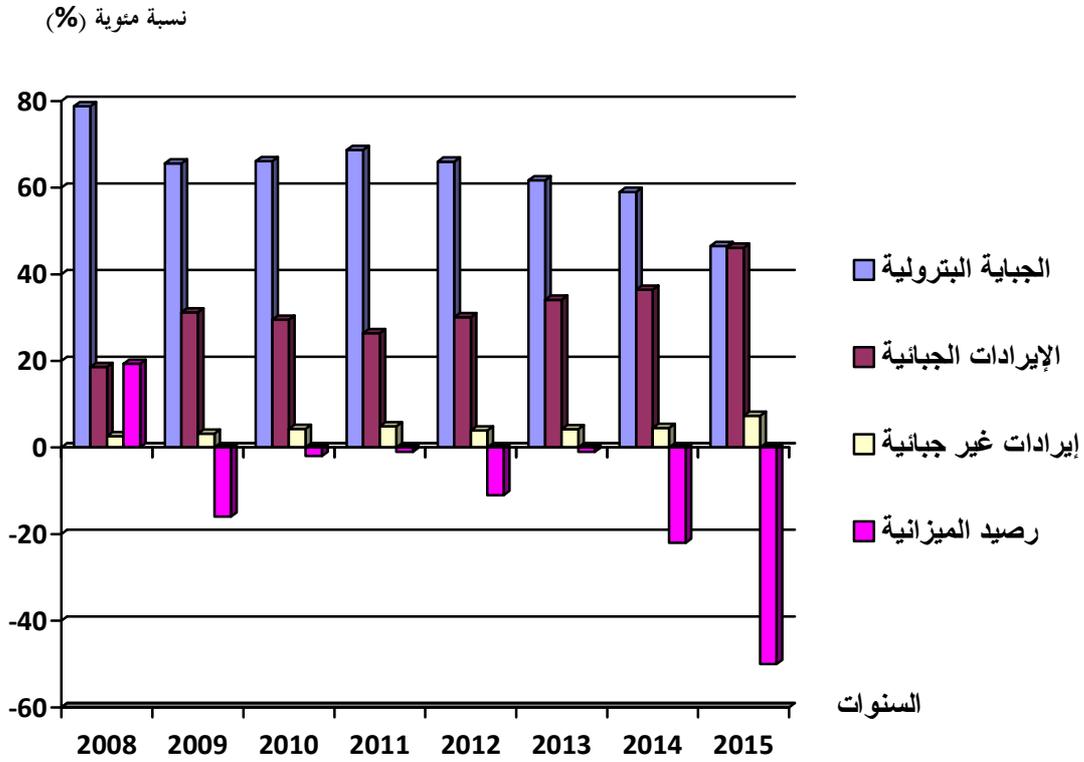
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 244-246.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص 159-161.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة رصيد الميزانية عرف تراجعاً ملحوظاً منذ سنة 2008 ليصل إلى أدنى قيمة عجز سنة 2015 بـ 50% حيث أنه ومن خلال الجدول فإن نسبة رصيد الميزانية هو (نسبة الإيرادات - نسبة النفقات) وفي ظل ارتفاع هذه الأخيرة على الإيرادات أثر ذلك تأثيراً مباشراً على نسبة رصيد الميزانية الشيء الذي يضعنا أمام تحليل تركيب نسب الإيرادات والتي ومن خلال معطيات الجدول فهي تعتمد اعتماداً كلياً على نسبة الجبائية البترولية، فنجد أن تراجع هذه النسبة خلال فترة الدراسة من سنة 2008 إلى سنة 2015 صاحبها تراجع مقابل نسبة رصيد الميزانية، إلا أنه وعكس ذلك فإن الزيادات المسجلة في نسبة الإيرادات الجبائية وكذا الإيرادات غير الجبائية لم تؤثر في نسبة رصيد الميزانية، فالارتفاع المسجل في سنة 2009 بـ 12.6% قابله انخفاض في نسبة رصيد الميزانية بـ 3.3% ما يبين أن الجزائر اعتمدت ولا تزال على المحروقات في تغطية نفقاتها ضف إلى ذلك أن العجز المسجل في نسبة رصيد الميزانية راجع إلى الزيادات الكبيرة في نسبة النفقات والذي تتأثر بدورها بتذبذب أسعار البترول وكذا انخفاض العملة.

الشكل رقم (01-05): يوضح تطور الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008 - 2015)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادًا على بيانات الجدول رقم (01-03)

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية لأسعار البترول

المطلب الأول: آليات تسعير النفط

منذ اكتشاف النفط خضعت أسعاره إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقبلها ولذلك فإن دراستنا لأسعار النفط وأنواعها والعوامل المحددة والمؤثرة فيها تعتبر ضرورة ملحة.

أولاً: مفهوم سعر النفط وتقلباته

يعرف السعر النفطي على أنه "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد"⁽¹⁾ خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية ... الخ، وتطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجارياً بتطور السوق البترولي، حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند آبار النفط وهذا في ظل "احتكار القلة" ساد السوق البترولية ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اكتشافه واتساع صناعة النفط في بلدان عديدة، لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري وهذا نتيجة احتكار الشركات القليلة في السوق البترولية التي سعت إلى تعظيم أرباحها، ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب والعرض، وهذا لدخول عدة بلدان منتجة للنفط السوق البترولية، وتتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع وتارة أخرى باتجاه الانخفاض، "فأسعار النفط هي الأكثر تحركاً وتغيراً من بين عوامل ومتغيرات أساسية كثيرة لها تأثير سلبي في مسار الاقتصاد العالمي"⁽²⁾.

كل هذا التطور والتغير المستمر في مفهوم السعر أو في كيفية تحديده وتقلباته يدل على أن للسعر البترولي عدة أنواع أو مصطلحات سوف نقوم بذكرها وفق التطور الزمني لظهور كل نوع من هذه الأنواع، والمقياس الذي اعتمد عليه في قياس السلعة البترولية.

(1) محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 194.

(2) وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 119.

الجدول رقم (01- 05) : يوضح المتوسط الشهري لأسعار النفط (2008 - 2015)

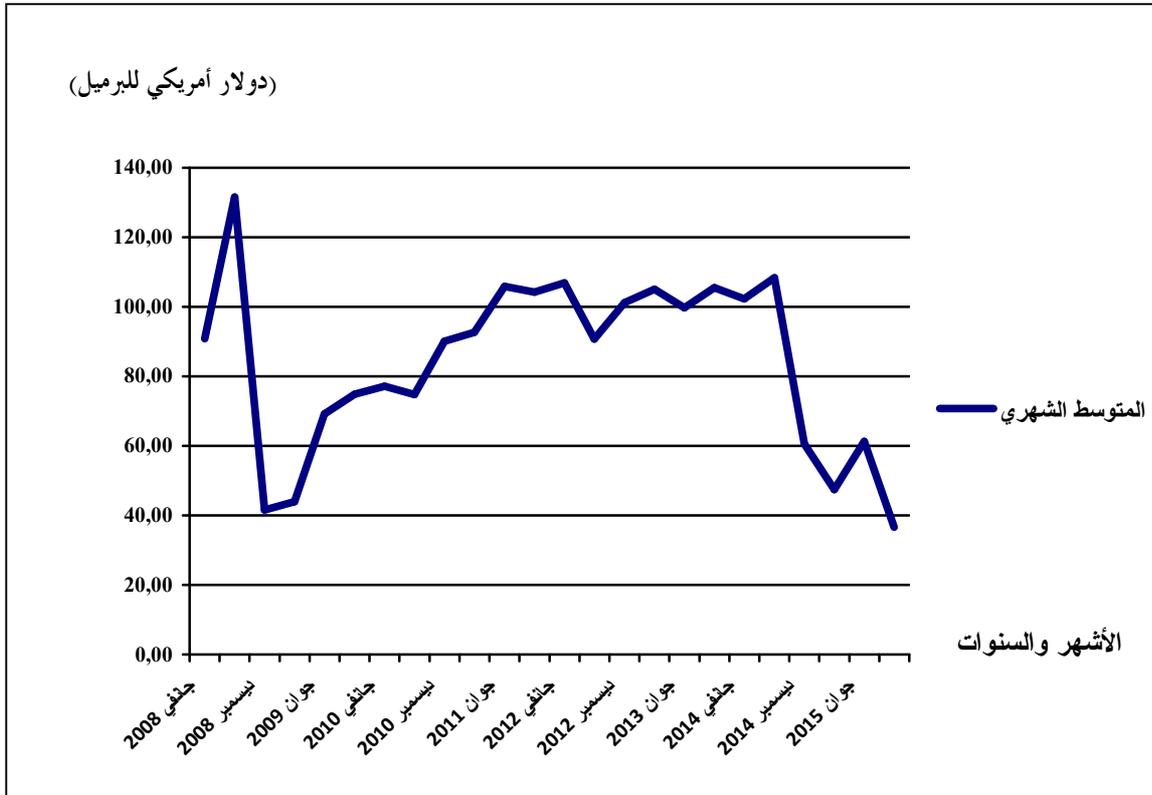
سنة 2010			سنة 2009			سنة 2008		
التغير (%)	السعر	الشهر	التغير (%)	السعر	الشهر	التغير (%)	السعر	الشهر
2,99	77,12	جانفي	5,73	43,91	جانفي	1,55	90,82	جانفي
-3,11	74,72	فيفري	-4,90	41,76	فيفري	3,23	93,75	فيفري
6,13	79,30	مارس	12,43	46,95	مارس	8,63	101,84	مارس
6,10	84,14	أفريل	7,09	50,28	أفريل	7,08	109,05	أفريل
-10,22	75,54	ماي	15,55	58,10	ماي	12,58	122,77	ماي
-1,07	74,73	جوان	18,98	69,13	جوان	7,13	131,52	جوان
-0,28	74,52	جويلية	-6,48	64,65	جويلية	0,78	132,55	جويلية
1,83	75,88	أوت	10,80	71,63	أوت	-13,56	114,57	أوت
0,30	76,11	سبتمبر	-4,54	68,38	سبتمبر	-13,34	99,29	سبتمبر
7,37	81,72	أكتوبر	8,34	74,08	أكتوبر	-26,79	72,69	أكتوبر
3,44	84,53	نوفمبر	4,70	77,56	نوفمبر	-25,66	54,04	نوفمبر
6,55	90,07	ديسمبر	-3,46	74,88	ديسمبر	-23,15	41,53	ديسمبر

سنة 2013			سنة 2012			سنة 2011		
التغير (%)	السعر	الشهر	التغير (%)	السعر	الشهر	التغير (%)	السعر	الشهر
3,83	105,04	جانفي	2,52	106,89	جانفي	2,88	92,66	جانفي
2,49	107,66	فيفري	5,44	112,70	فيفري	5,47	97,73	فيفري
-4,69	102,61	مارس	4,52	117,79	مارس	11,17	108,65	مارس
-3,66	98,85	أفريل	-3,43	113,75	أفريل	7,06	116,32	أفريل
0,51	99,35	ماي	-8,43	104,16	ماي	-7,00	108,18	ماي
0,39	99,74	جوان	-12,89	90,73	جوان	-2,15	105,85	جوان
5,48	105,21	جويلية	6,64	96,75	جويلية	1,92	107,88	جويلية
2,71	108,06	أوت	8,82	105,28	أوت	-6,89	100,45	أوت
0,67	108,78	سبتمبر	0,99	106,32	سبتمبر	0,38	100,83	سبتمبر
-3,05	105,46	أكتوبر	-2,76	103,39	أكتوبر	-0,90	99,92	أكتوبر
-2,73	102,58	نوفمبر	-2,15	101,17	نوفمبر	5,44	105,36	نوفمبر
2,84	105,46	ديسمبر	0,00	101,17	ديسمبر	-1,04	104,26	ديسمبر

سنة 2015			سنة 2014		
التغير (%)	السعر	الشهر	التغير (%)	السعر	الشهر
-21,64	47,45	جانفي	-3,07	102,25	جانفي
15,76	54,93	فيفري	2,51	104,82	فيفري
-3,82	52,83	مارس	-0,74	104,04	مارس
8,69	57,42	أفريل	0,87	104,94	أفريل
8,85	62,50	ماي	0,75	105,73	ماي
-1,92	61,30	جوان	2,50	108,37	جوان
-11,21	54,43	جويلية	-2,91	105,22	جويلية
-16,00	45,72	أوت	-4,91	100,05	أوت
1,25	46,29	سبتمبر	-4,16	95,89	سبتمبر
1,45	46,96	أكتوبر	-10,18	86,13	أكتوبر
-8,16	43,13	نوفمبر	-10,65	76,96	نوفمبر
-15,23	36,56	ديسمبر	-21,32	60,55	ديسمبر

Source : <http://www.indexmundi.com/commodities/?commodity=crude-oil&months=360, 22-01-2017>

الشكل رقم (01 - 06): يوضح المتوسط الشهري لأسعار النفط الخام (2008 - 2015)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (01 - 05)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01 - 05) أعلاه في الفترة :

1- ما بين شهر جانفي لسنة 2008 إلى غاية شهر ديسمبر لسنة 2010 أن هناك تذبذب كبير في الأسعار حيث بلغ أدناه سعر 41,53 دولار في شهر ديسمبر 2008 وبلغ متوسطه بسعر 71,63 دولار للبرميل في

حين بلغ في شهر جويلية 2008 أقصاه بسعر 132,55 دولار للبرميل، ولعل ذلك راجع بدرجة كبيرة لتقلبات السوق الناجمة عن آثار تزامن أزميتين عالميتين وهما الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 و أزمة اليورو. 2- أما ما بين شهر جانفي 2011 إلى غاية شهر جوان 2014 نلاحظ أن هناك استقرار دائم يتخلله انخفاضات وارتفاعات طفيفة في الأسعار حيث سجلت أقصاه 117,79 دولار للبرميل في شهر مارس 2012 ووصل متوسطه بسعر 108,78 دولار للبرميل في شهر سبتمبر 2013، في حين بلغ سعر البترول للبرميل أدناه في شهر جوان 2012 تحت سعر 90,73 دولار، وذلك راجع في جانب كبير منه لبدء تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمات السابقة.

3- أما الفترة الممتدة من شهر جويلية 2014 إلى غاية شهر ديسمبر 2015 نلاحظ التدهور المستمر والملموس في الأسعار بداية من سعر 105,22 دولار في بداية الفترة وصولاً إلى أدنى سعر 36,56 دولار للبرميل، وذلك راجع لفائض العرض الناجم عن زيادة الإنتاج في كل من روسيا والعراق....فضلا عن تزايد إنتاج النفط الصخري.

ثانياً: أنواع تسعيرات النفط

أ- الأسعار المعلنة (POSTED PRICE) :

يرجع تاريخ ظهور السعر المعلن لأول مرة عام 1980 بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرأ - اويل "standar oil" التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيها المتعددين في السوق البترولية وعند فوهة البئر⁽¹⁾ وبتزايد اكتشاف البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد الإنتاج العالمي أصبحت الشركات البترولية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ التصدير للبترول ونظرا لحدة التنافس الذي وقع بين الشركات البترولية حول الأسعار عقدت عام 1928 اتفاقية بين هذه الشركات نتج عنها استقراراً وثباتاً للأسعار المعلنة عنها في السوق البترولية⁽²⁾، وبتطور هذه الأخيرة وظهر دول منتجة أخرى للبترول أصبحت هذه الدول تهتم بالسعر المعلن للبترول من خلال تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للفوائد النفطية بينها وبين الشركات البترولية العامة على أراضيها ولأنه خلال الخمسينات وبداية الستينيات أنشأت الدول المنتجة شركات مستقلة التي أصبحت تباع بترولها الخام الناتج بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة أصبحت هذه الأخيرة غير معبرة عن السوق البترولية إلا أنها استمرت تعلن كأسعار اسمية للبترول الخام تستعمل لاحتساب الفوائد البترولية بين الشركات البترولية والدول البترولية⁽³⁾.

ب- الأسعار المتحققة (ACTUAL PRICE) : ظهر هذا النوع للوجود أواخر خمسينات القرن الماضي، حيث عملت به الشركات البترولية المستقلة من خلال تقديم تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها

(1) محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 196.

(2) اتفاقية اكانكري باسكلندا وكانت سرية للغاية.

(3) مثل شركة إيران NIOC التي أنشأت عام 1951 وشركة سونطراك الجزائرية في 31 ديسمبر 1963.

المشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو التسهيلات في الدفع ويمكن تعريف السعر المتحقق بأنه عبارة عن السعر مطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري. من خلال هذا التعريف نقول أن الأسعار المتحققة تتأثر كثيراً بظروف السوق البترولية السائدة والعلاقات الاقتصادية الدولية، فمثلاً عند إجراء عقود بترولية طويلة الأجل بين شركتين سيستفيد أحدهما (المشتري) بحسومات أكبر مما هو عليه في العقود القصيرة الأجل، وهذا ما يجعل السعر المتحقق منخفض حسب مقدار هذه الحسومات.

ج- سعر الإشارة أو السعر المعول عليه (REFERENCE PRICE) :

ظهر في الستينيات، حيث اعتمد عليه لاحتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية لأجل توزيع العوائد المالية البترولية بين الطرفين، ويتم احتساب سعر الإشارة على أساس تحديد معدل بين السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات، وأخذت به عدة دول البترولية، ومثال ذلك ما قامت به فنزويلا عندما بادرت خلال عام 1966 بإدخال الأسعار المعول عليها في نظامها المالي مستبعدة بذلك قاعدة الأسعار المتحققة.⁽¹⁾

د- سعر التكلفة الضريبية (TAXCOST PRICE) :

هو السعر المعادل لتكلفة الإنتاج البترولي الذي تقوم باستخراجه الدول والشركات البترولية العاملة في مناطق العالم البترولية مضافاً إليه عائداً تدفعه هذه الشركات البترولية لحكومات البلدان البترولية المعينة، أو بتعبير آخر تقوم الشركات البترولية العاملة في البلدان البترولية بشراء البترول الذي تستخرج من أراضي هذه الأخيرة بسعر يكافئ تكلفة الاستخراج مضافاً إليه عائداً أو ريعاً متمثلاً في ضريبة على الدخل يذهب لحكومات تلك الدول لذلك يعتبر السعر الأساسي في التعاملات السوقية، لأن البيع بسعر اقل منه يعني هذا البيع بخسارة.

هـ- السعر الفوري أو الآني (SPOT PRICE) :

ظهر هذا النوع من الأسعار مع وجود السوق الحرة أو التنافسية⁽²⁾ ويمكن تعريفه على أنه "سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيًا أو فوريًا في السوق البترولية الحرة"⁽³⁾ من هذا التعريف نرى أن السعر الفوري أو الآني يتأثر كثيراً إذا كانت هناك اختلافات في السوق البترولية وبالتالي فهو قابل لزيادة والنقصان بالمقارنة مع السعر المعلن فهو يزيد عنه إذا كانت هناك اختلافات كبيرة⁽⁴⁾ بين العرض والطلب وأقل إذا كانت هناك اختلافات قليلة.

و- السعر المستقبلي:

(1) مانع سعيد العقيبة، أوبك والصناعة البترولية، لبنان، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، 1974، ص 174.

(2) السوق التنافسية أو الحرة هي السوق الغير محتكرة ويتحدد السعر فيها وفق الطلب والعرض.

(3) محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 199.

(4) مثال ذلك ما حدث للسوق البترولية خلال السبعينات عند انقطاع البترول العربي من السوق البترولية.

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.⁽¹⁾

ثالثاً: لحة لتطورات أسعار النفط عبر الزمن ومسبباتها:

لقد مرت أسعار النفط الخام بتطورات عديدة خلال القرن الماضي أوائل القرن الحالي إما متأثرة بظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة.

1- التطور التاريخي لأسعار النفط بين (1973-1985) :

بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5 و 3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد التسعينات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974 وتراوحت ما بين 11 و 13 دولار للبرميل عام 1978، لترتفع إلى 36 دولار عام 1980، وهو مساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك وانخفاض الطلب العالمي على النفط.⁽²⁾

وتعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة حيث انه بعد سنة 1973 تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى وان عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت أيضاً وإن الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصاً تزايد التضخم النقدي العالمي.⁽³⁾

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعياً منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدءاً من عام 1983 بمقدار 5,5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض الدول من منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، وكل هذه العوامل شكلت عائقاً أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30,1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27,5 دوار سنة 1985.

وبداية عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر البرميل للنفط الخام إلى 13 دولار للبرميل ما ترتب عليه أزمة حقيقية لدول المنتجة للنفط خصوصاً أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.⁽⁴⁾

2- التطور التاريخي لأسعار النفط (1986-2000) :

في هذه المرحلة شهد متوسط أسعار النفط انهيار في سنة 1986 وصل فيه إلى 13 دولار للبرميل لتتعافى بعد ذلك وتستقر بين 1986-1996 عند متوسط 17,3 دولار للبرميل، حيث عاد النمو الموجب

(1) نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2000، ص 24.

(2) قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 136.

(3) صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2003، ص 275.

(4) بيطام ريمه مرجع سبق ذكره، ص 13.

للطلب والزيادة في الإنتاج للأوبك في تلك المدة، وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبيًا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27,5 مليون برميل يوميًا، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول النامية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق العرض إلى حدود 12,3 دولار للبرميل. وأثرت الأزمة النفطية لعام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3,4% عام 1997 إلى 1,8% عام 1998، وببداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17,5 بسبب خفض الإنتاج لدول الأوبك ودول من غير الأوبك فوصل السعر سنة 2000 إلى 27,6 دولار للبرميل.⁽¹⁾

3- التطور التاريخي لأسعار النفط (2001-2010) :

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاض في مستوياتها حيث بلغ سعر الأوبك 23,1 دولار للبرميل لينخفض ب 5,3 دولار بسبب أحداث 11 ديسمبر 2001، وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل التي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاتمام المتزايد في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فيترويل حتى نهاية عام 2002، وكل ذلك ساهم في رفع سلة أسعار الأوبك إلى 24,3 دولار للبرميل⁽²⁾، وفي عام 2003 ارتفعت سلة أسعار الأوبك لتصل إلى 28,2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار.⁽³⁾

وفي سنة 2007 ارتفعت أسعار النفط بشكل لافت حي كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في سنة 2007 و 80 دولار سنة 2008 وفي شهر جويلية عام 2008 والذي كان حوالي 147,27 دولار للبرميل، ولكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي الذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر عام 2008 حيث وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى منذ أكثر من سنة، وفي عام 2009 استقر سعر النفط بمعدل 59,12 دولار للبرميل في حين أنه ارتفع إلى 77,84 دولار في عام 2010.⁽⁴⁾

4- التطور التاريخي لأسعار النفط (2011-2015) :

(1) نظام ربحية، مرجع سبق ذكره، ص 14..

(2) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(3) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002-2003، ص 127.

(4) زغني نبيل، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص 23-24.

في عام 2011 ارتفع سعر البترول ببلوغ الذروة بسعر 112.9 دولار للبرميل، كما بقيت الأسعار مستقرة نوعاً ما وصولاً إلى منتصف سنة 2014 وبالتحديد في شهر جوان 2014 بحيث كان هناك تراجع ملموس في الأسعار التي وصلت إلى 100.2 دولار للبرميل، سببه أزمة 2014 (تخمة المعروض العالمي من النفط)، وضلت أسعار البترول في تدهور مستمر وصولاً إلى سنة 2015 بسعر 53.1 دولار للبرميل⁽¹⁾.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام والمؤدية إلى تقلباته

إن من يلاحظ حركة أسعار النفط منذ اكتشافه حتى العصر الحالي، يرى أن هذه الأسعار ترتبط وتتأثر بعوامل عدة، منها ما هي طبيعية ومنها ما هي سوقية ومنها ما هي سياسية وكل هذه التغيرات والتأثيرات أدت عبر الزمن خاصة في القرن العشرين إلى فرض نفسها على اقتصاد العالم ككل، فالدول المنتجة لهذه السلعة يتأثر نموها الاقتصادي بانخفاض هذه الأسعار خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد في ميزانيتها على البترول باعتباره أهم مصدر مواردها، وينطبق هذا الحال على الجزائر، أما الدول المستهلكة للنفط فارتفاع أسعار النفط يعرقل نموها الاقتصادي، لاعتباره المصدر الرئيس للطاقة من خلال سهولة استخراجها ونقلها وبالإضافة إلى وجوده أو توفره في مناطق عديدة من العالم. لذا سنقوم في هذا الجزء بإبراز أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول رغم تعددها حيث سنقتصر على الطلب العالمي على النفط الخام والعرض العالمي للنفط الخام كما سنتطرق أيضاً إلى العوامل المؤثرة في كل منهما إضافة إلى بعض العوامل الأخرى.

أولاً: الطلب العالمي للنفط الخام

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية كالبترين لتحرك السيارات أو الكيروسين كالنفط الأبيض للإضاءة والتدفئة... الخ أو الأغراض الإنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في صناعة البتروكيماوية⁽²⁾.

حيث أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على النفط الخام وذلك لتحديد الطلب على النفط الخام حسب حاجة الدول المستهلكة له، ومنها ما يعتبر أساسياً والبعض الآخر يعتبر ثانوياً وهي:

1- مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التقدم الصناعي والتوسع الميكانيكي: بما أن مصادر الطاقة وخاصة النفط تعد عنصراً في العملية الإنتاجية وتعتمد عليه التطور الاقتصادي فإن النفط يلعب دوراً كبيراً في تطور الاقتصاد العالمي والطلب العالمي على النفط الخام، ويعكس مستوى التقدم الاقتصادي الذي وصله العالم فلو لاحظنا حجم الاعتماد على النفط ومشتقاته في تشغيل كم هائل من المركبات والآلات المستخدمة في الكثير من المجالات، ووسائل النقل البري والبحري والجوي سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الاقتصادي كما أن النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم النفطي الصناعي يرتبط

(1) بناء على معطيات الجدول (01-02).

(2) محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 147.

ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط فزيادة النمو الاقتصادي تصحبها زيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط وبالعكس فان كل انخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقلص أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متداخلة فكل عامل في الآخر.⁽¹⁾

2- سعر النفط الخام: السعر هو من العوامل الأساسية الفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي وبصورة عامة حيث أن انخفاض أو تديني السعر يؤدي إلى الزيادة أو التوسع في الطلب وعكسه يكون تماما.⁽²⁾

3- الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دوراً مهماً في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات ففي الوقت الحالي⁽³⁾ شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشأة النفط في العراق إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والآخر حول انقطاع إمدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية لحصول على الأرباح وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة.

4- المناخ: يلعب المناخ دوراً هاماً في تحديد الطلب النفطي فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم وفي فصل الصيف أيضاً يرتفع الاستهلاك العالمي لنفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبترين ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة كذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

5- النمو السكاني: يعتبر عامل السكان احد العوامل المؤثرة في الطلب النفط حيث كلما كان عدد السكان كبيراً ومتزايداً فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة نمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات في سنة 1950 كان عدد السكان 2,5 مليار نسمة استهلكوا 11,7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا 96,2 مليار برميل نفط ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم في سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم حوالي 200 مليار برميل نفط وبالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم في تأثيره على الطلب العالمي للنفط إلا أنه نسبي ومكمل لبقية

(1) حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسينية بن بوعلوي الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص 70.

(2) محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 153.

(3) ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 29.

العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي فالمناطق المتقدمة صناعياً يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من بترول العالم أما بقية السكان فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم⁽¹⁾.

وتؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابياً أو سلبياً على الطلب العالمي للنفط إيجابياً في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلباً في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من الحلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري الغاز الطبيعي... الخ وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية متقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط.

ثانياً: العرض العالمي للنفط الخام

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة والعرض البترولي يكون فردياً لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضاً كلياً لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو بأسعار مختلفة في زمن محدد⁽²⁾ ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد، كما توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر وأهم هذه العوامل نجد⁽³⁾:

1- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملاً هاماً في التأثير على العرض العالمي للنفط فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج أما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر جديدة في المناطق المكتشفة حديثاً أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2- السعر: تلعب الأسعار دوراً هاماً في المقادير المعروضة من أي سلعة فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلاً عن المدى الزمني.

3- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دوراً هاماً في سرعة الكشف عن الأماكن البترولية وبالتالي تساعد على اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض والكمي للبترول.

⁽¹⁾ صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط مجلة الأخبار النفط والصناعة الإمارات العربية المتحدة 2000 متوفرة على الموقع التالي: www.moner.gov.ar.

⁽²⁾ هاشم علوان حسين عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992، ص 311.

⁽³⁾ بيظام ربة، مرجع سبق ذكره، ص، ص 23-25..

4- المصادر البديلة للنفط وأسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دوراً هاماً في العروض البترولية فانخفاض الأسعار وجوده المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلاً عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5- الحروب والأحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي للنفط فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق إنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءاً من أزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1980 و 1979 ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفاً للهجوم بعد أن كان وسيلة لدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

6- السياسات النفطية للدول المنتجة: تاريخياً انتهجت الدول المنتجة للنفط أنواع من السياسات كان لها اثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:

أ- **سياسة تغليب المتطلبات المالية 1973-1985:** تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه وإعطائه للسعر الفعلي أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض؛
ب- **سياسة تغليب السوق 1986-1999:** تمكن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

ج- **سياسة تثبيت الأسعار ابتداء من 2000:** تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوماً تجارياً متتالياً تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل يومياً.

ثالثاً: محددات أخرى لأسعار النفط (عوامل أخرى لتقلب سعر النفط)

توصل المحلون والباحثون أن عوامل السوق الأساسية للطلب العرض لا تبدو أنها كافية وحدها ولتفسير عدم استقرار أسعار النفط ولذلك سنتطرق في هذا الفرع إلى عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط:

1- السياسات الحكومية الخاطئة⁽¹⁾:

في الوقت الذي يستند فيه الكثير في تفسيراتهم للازمة على عوامل وظروف السوق على أنهما الدافع الرئيسي وراء زيادة الأسعار النفط منذ سنة 2004 يسلم بعض المحللين بالمساهمة الهامة للسياسات الحكومية الخاطئة في الارتفاع المضطرد للأسعار في 2008، بحيث لم تؤدي تلك السياسات الخاطئة فقط إلى تقييد

⁽¹⁾ سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008-2010، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 215-216.

الحصول على الموارد النفطية في جميع أنحاء العالم بل ساهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء ارتفاع الأسعار.

من ناحية أخرى نجد أن عامل تأمين الموارد النفطية في بعض البلدان المصدرة لنفط مثل روسيا وفنزويلا قد أدى إلى منع شركات النفط متعددة الجنسيات من الوصول وتطوير حقول نفطية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجل في إنتاج النفط وفي نفس الوقت كما هو الحال عليه في كثير من اقتصاديات السوق الناشئة مثل إيران روسيا حافظوا على الإعانات الحكومية المخصصة لدعم أسعار البترين المحلية بحيث بقيت الأسعار بشكل لا يعكس مستوياتها في الحقيقة في الأسواق العالمية الأمر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك في هذه الأسوأ مع بداية الارتفاع في الأسعار ومع ذلك فإن استمرار ارتفاع الأسعار أدى ببعض الدول التي لم تستطع تحمل عبء مستويات الدعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية إلى بدء عدد من الدول في اتخاذ إجراءات استثنائية بهدف خفض الدعم على الوقود كالصين أخيراً بالنظر إلى بعض الدول المتقدمة نجد أن السياسة الضريبية المرنة لعبت على دوراً هاماً في منع تغيير أسعار الوقود في محطات البترين بشكل كبير بسبب فرض ضرائب مباشرة مرتفعة على الوقود.

فضلاً عن السياسات الحكومية الخاطئة نجد أنها في بعض الأحيان ساهمت بشكل مباشر في دعم استقرار سوق النفط كما هو الحال في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بحيث أدت التشريعات الجديدة بشأن فصل عنصر الكبريت عن الديزل إلى أثر مباشر على أسعار النفط الخام الخفيف أيضاً قرارها برفع مخزون الوقود ضمن الاحتياطي الاستراتيجي لها إلى مستويات أعلى سنة 2008 أدت إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام الخفيف في السوق الفورية ووفقاً لتقديرها philip k, verlenger يكون هذا القرار قد خفض العرض ب 0,1 إلى 5% من الطاقة الأمريكية برفع مستوى المخزون الاستراتيجي أدى وحده إلى زيادة أسعار بنحو 10 دولار للبرميل. وهذا ليس بالأمر الجديد بالنظر إلى أنه بعد الصدمة البترولية لعام 1973 شجعت الولايات المتحدة الأمريكية على تصميم سياسات اكتناز سيئة للوقود.

2- متغيرات الاقتصاد الكلي (انخفاض الدولار):

من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات الأخيرة الخمس في حين أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق و في معظم الأحيان نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن بانخفاض سعر صرف الدولار سينخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه وفي حال ترك السوق يتوازن وفقاً للظروف الجديدة- انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى- سيرتفع سعر الدولار.⁽¹⁾

رابعاً: السوق النفطية في ظل الأزمات السعرية

⁽¹⁾ سعد الله داود، مرجع سبق ذكره، ص 216.

1- مفهوم سوق النفط: وهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.⁽¹⁾

2- الخصائص الأساسية لأسواق النفط⁽²⁾:

إن أسعار النفط تشبه جميع أسعار السلع والخدمات في أنها تتحدد عند توازن الكميات المطلوبة مع المعروضة ومع ذلك فهناك بعض الخصائص المميزة لصناعة النفط التي تجعل أسواق النفط مختلفة عن أسواق السلع والخدمات، والذي يظهر جليا من خلال تعرض أسعار النفط لنوبات متكررة، فمن ناحية لا يوجد بديل آخر جاهز للنفط في المدى القصير خاصة في قطاع النقل، ونتيجة لذلك فإن الطلب على النفط سيبقى غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعاره، سواء كان ذلك عند زيادة السعر فإن الكميات المطلوبة لا تقلص أو تنكمش أو في حالة انخفاض السعر فإن الكميات لا تتوسع أو تزداد بصور أكبر مما هي عليه لتغير السعر. ومن ناحية أخرى فإنه ولتطوير قدرات إنتاجية جديدة في سوق النفط يتطلب الأمر فترات طويلة مما يعني أن الكميات المعروضة في الفترة القصيرة تميل إلى الثبات، ونتيجة لذلك فإن أي تحول غير متوقع في أسواق النفط في ظل عدم مرونة كل من الطلب والعرض سيؤدي بالضرورة إلى تقلبات حادة في الأسعار في المدى القصير من أجل الوصول إلى حالة التوازن، بمعنى أن وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة في الأجل القصير حتى ولو كانت في نطاق ضيق يمكنها أن تؤدي إلى حركة حادة في السوق. بالإضافة إلى خاصية عدم مرونة الطلب والعرض، تتميز الأسواق النفطية بعدة حواجز لاستثمار جديدة، بمعنى أن وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن الطلب والأسعار في المستقبل سيؤدي إلى حتمية عدم استقرار السوق بشكل عام وإحداث الأزمات.

2- مفهوم الأزمات السعرية في صناعة البترول:

تعرف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق،

⁽¹⁾ قويدى قوشيح بو جمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، سنة 2009/2008، ص 45.

⁽²⁾ مريم شطبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2015/05/14، ص 3.

كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة بها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية.⁽¹⁾

3- أزمات أسواق النفط العالمية

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينيات إلى غاية 2014م وتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي⁽²⁾ :

أ- **الأزمة النفطية عام 1973م:** لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برمبل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%.

ب- **الأزمة النفطية عام 1979م:** ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية-الإيرانية-حرب الخليج الأولى-من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

ج- **الأزمة النفطية عام 1986م:** في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986م انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

د- **الأزمة النفطية عام 1998م:** في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998م تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في شهر ديسمبر من نفس السنة.

ه- **الأزمة النفطية عام 2004م:** تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل-وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987م، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

و- **الأزمة النفطية عام 2008م:** سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004م بلغت سقف 98 دولار للبرميل، لكن إعصار الأزمة المالية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري

⁽¹⁾ داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2012، ص 40.

⁽²⁾ السعيد رويج، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2013، ص 27-28.

ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009م، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

ي- الأزمة النفطية عام 2014م: عرفت أسواق النفط العالمية تدهورا في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى تحمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط-أوبك- وتضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيو سياسية.

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50 بالمائة منذ جوان سنة 2014 شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهمز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للانهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر⁽²⁾.

خامساً: آثار ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على سوق النفط والدول المصدرة

تذبذب أسعار النفط (ارتفاع، انخفاض) بسبب عدة عوامل مما يتسبب في حدوث آثار إيجابية أو سلبية على السوق النفطية وكذا على الدول المصدرة وهذا ما سنعرفه فيما يلي⁽³⁾:

أولاً: تأثير ارتفاع وانخفاض الأسعار على الدول المصدرة

1- تأثير ارتفاع الأسعار على الدول المصدرة للنفط:

نتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام 1973 فقد حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية، فقد زادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط، مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية والعادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة، كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية الداخلية، وارتفع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية، نتيجة زيادة أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم النقدي، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية وخاصة صناعة البتروكيماويات.

2- تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط:

⁽¹⁾ مريم شطبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 5.

⁽²⁾ نفس المرجع والصفحة السابقة.

⁽³⁾ سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، سنة 1997، ص 25-35-57.

باعتبار أن النفط يمثل غالبية صادرات الدول المصدرة للنفط فإن لانخفاض أسعار النفط انعكاسات كبيرة على الدول المصدرة للنفط مثل تراجع العوائد النفطية بحوالي 80 مليون دولار سنوياً بالإضافة إلى 20 بليون دولار ناجمة عن الاستمرار في بيع النفط بالدولار الذي انخفض سعره في الأسواق المالية، كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإنفاق الحكومي في معظم الدول المصدرة للنفط، وبالتالي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ككل، بالإضافة إلى تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية وزيادة معدلات التضخم المحلية نتيجة لارتفاع أسعار الواردات المقومة بعملات غير الدولار، ونتيجة لانخفاض أسعار النفط تعرضت بعض البنوك في الدول المصدرة إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة النقدية، وازدادت صعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول المصدرة، مما اضطرها على إعادة جدولة ديونها.

ومن جهة أخرى فإن مدى تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة يختلف من دولة على دولة وفقاً لإمكانياتها الاقتصادية وحجم الاحتياطات فيها، فقد حفز انخفاض الأسعار بعض الدول إلى زيادة إنتاجها لتعويض النقص في عوائد النفط مما يؤدي إلى سرعة معدلات استنزاف مواردها الاقتصادية ويدفع بالأسعار إلى أسفل وبالتالي زيادة حجم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول وفي الوقت نفسه نجد أن انخفاض أسعار النفط وما تلاه من زيادة في الطلب على النفط أدى إلى زيادة الطلب على نفط بعض الدول المصدرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لخروج العديد من المنتجين الجدد بسبب الارتفاع النسبي في نفقات الإنتاج وخروج بعض مصادر الطاقة البديلة من مجال الإنتاج، وانخفاض حجم إنتاج العديد من الدول لانخفاض حجم احتياطياتها أو لمصاعب الفنية التي تواجه الإنتاج النفطي.

ثانياً: الآثار السلبية لارتفاع وانخفاض أسعار النفط على سوق النفط

1- الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط على سوق النفط: وتتمثل هذه الآثار في :

- إن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع التكلفة النسبية لإنتاج معظم بدائل الطاقة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات فيها؛
- أن الأسعار المنخفضة تؤثر على سياسة دول العالم الصناعي لتنويع مصادر الطاقة مما يؤدي إلى خروج العديد من مصادر الطاقة من مجال الإنتاج، وبالتالي زيادة الاعتماد على النفط؛
- إفلاس العديد من المشروعات المهمة والتي تستثمر أموالها في مجال الطاقة غير النفطية والبديلة للنفط المستورد، والذي أصبح رخيصاً مقارنة بالعديد من تلك المصادر، مما يؤدي إلى زيادة سرعة نمو الطلب العالمي على النفط، في الوقت الذي تنخفض فيه مرونة الطلب نتيجة لغياب بعض المصادر البديلة أو قلتها؛

- نتيجة لما زيادة نـفـط دول أوبـك فإن انخفاض سعره سيؤدي إلى خروج كثير من المنتجين الحـديـن دون التكلفة الإنتاجية المرتفعة، بل قد تلجأ بعض الدول إلى إحلال النفط المستورد مع النفط المنتج فعلياً مما يؤدي إلى تزايد الطلب على دول أوبك وخاصة ذات الاحتياطات الكبيرة؛
- أن انخفاض الأسعار سوف يشجع على زيادة الاستهلاك، مما يؤدي إلى امتصاص العرض الفائض منه في الأسواق، وسيؤدي إلى تحفيز استخدام النفط بشكل تبذيري وبالتالي نمو الطلب بدرجة أكبر؛
- تؤدي زيادة الطلب على نـفـط أوبـك بصورة تفوق قدرتها الإنتاجية إلى تزايد الأسعار بشكل سريع وكبير ثم حدوث ركود اقتصادي حتى يتمكن العالم من إعادة تطوير مصادر الطاقة، التي أهملت بسبب انخفاض الأسعار، أي أن انخفاض الأسعار يؤدي في المدى الأطول على زيادة الأسعار؛
- نتيجة لانخفاض إيرادات الدول المصدرة للنفط، فإن حجم مساهمتها في المعونات والقروض التي تمنحها للدول النامية تقل، كما أن قدرتها على شراء السلع والخدمات من الدول الأخرى خاصة المتقدمة تصبح أقل، وأخيراً فإن المصاعب قد تواجه بعض الدول المصدرة، والتي ترتبط بديون للدول الصناعية والبنوك العالمية مما يدفعها إلى تأجيل دفع المستحقات سواء من الأقساط أو الفوائد عليها؛
- انخفاض إيرادات في الدول المصدرة للنفط وبالتالي تباطؤ معدلات النمو، مما قد يدفعها إلى زيادة إنتاج النفط بمعدلات تزيد عن معدلات النضوب خاصة في الدول ذات الاحتياطات الصغيرة.

2- الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على سوق النفط: وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

- تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها إلى الدول النامية والمصدرة للنفط؛
- عودة الدول المستهلكة إلى اتخاذ إجراءات التحفظ على الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب على النفط المستورد؛
- إعادة تخصيص الموارد لصالح زيادة الاستثمارات في إعادة فتح حقول النفط المرتفعة التكلفة، أو التنقيب عن مصادر جديدة بالإضافة إلى الاستثمار في بدائل النفط لتوليد الطاقة، وبالتالي خفض الطلب على النفط المستورد لدرجة قد تلغي الزيادة في الإيرادات الناجمة عن ارتفاع الأسعار؛
- انخفاض التكاليف النسبية للتخزين في الدول المستهلكة، مما يهدد الطلب على النفط من الدول المنتجة في فترات ضعف السوق؛
- يؤدي انخفاض الطلب على النفط المستورد بسبب التحفظ ومنافسة المصادر البديلة بالإضافة إلى زيادة عرض النفط في المناطق الجديدة إلى خفض أسعار النفط أي أن ارتفاع الأسعار يؤدي في المدى الطويل إلى انخفاض الأسعار وقد يكون بصورة كبيرة ومفاجئ في حالة فعالية استخدام المخزون النفطي في ذلك الوقت النفط المستورد محل النفط المحلي في العديد من الدول.

• خلاصة الفصل:

لقد خضنا هذا الفصل إلى الجوانب النظرية للنفط وأسعار النفط والعوامل المؤثرة في تقلبات أسعاره وفحوى الإنتاج، مدى مساهمة النفط في الاقتصاد الجزائري مرورا بالعوامل المؤثرة والمحددة للأسعار وكذا الأسواق النفطية (العالمية).

لنستخلص أن النفط مادة حيوية وإستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية وعوامل السوق وتتميز هذه المادة بالعديد من الخصائص عن غيرها من السلع النفطية الأخرى مما يضفي عليها أهمية خاصة على الصعيدين الدولي والعالمي، جعل من أسعاره تمر بعدة تطورات تاريخية وذلك تبعاً بعدة مؤثرات لعل أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى متنوعة.

كما استخلصنا أن السوق النفطية تتميز بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيدين الدولي والعالمي، وتتأثر بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك والشركات النفطية العالمية الكبرى....

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وعرفان
IV	ملخص الدراسة.....
V	قائمة الجداول.....
VI	قائمة الأشكال.....
أ	مقدمة.....
2	الفصل الأول: تقلبات أسعار البترول و العوامل المؤثرة و المحددة لها
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: النفط و مكانته في الاقتصاد الجزائري.....
3	المطلب الأول: الأبعاد الفنية للنفط.....
10	المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.....
16	المبحث الثاني: الإبعاد الاقتصادية لأسعار البترول.....
16	المطلب الأول: آليات تسعير النفط.....
23	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام و المؤدية إلى تقلباتها.....
33	خلاصة الفصل.....
34	الفصل الثاني: تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الجزائري
35	تمهيد.....
36	المبحث الأول: الإطار الوصفي لسلوك المؤشرات الداخلية لأداء الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين (2008-2015).....
36	المطلب الأول: واقع تقلبات أسعار النفط و(الناتج الداخلي الإجمالي - البطالة - التضخم).....
41	المطلب الثاني: واقع تقلبات أسعار النفط و الميزانية العامة.....
48	المبحث الثاني: الإطار الوصفي لسلوك المؤشرات الخارجية لأداء الاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين (2008-2015).....
48	المطلب الأول: واقع تقلبات أسعار النفط و الميزان التجاري.....
55	المطلب الثاني: واقع تقلبات سعر النفط على (الاحتياطات-المديونية-الاستثمار الأجنبي)....
61	المطلب الثالث: تغيرات أسعار النفط على (معدلات النمو و البطالة و التضخم) -دراسة قياسية-.....
66	خلاصة الفصل.....

68الخاتمة
72قائمة المصادر والمراجع
77فهرس

الملحق رقم 01 : يضم إحصائيات أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري في الفترة 1997 - 2015

السنوات	سعر البنزول	كمية الإنتاج	الناتج المحلي		البطالة
			القيمة	معدل النمو	
1997	19.5	766	2780.2	8.16	29.2
1998	13	827	2830.5	1.8	28.6
1999	18	846	3248.2	12.9	29.2
2000	28.5	796	4098.8	20.75	29.5
2001	25	777	4235.6	3.23	27.3
2002	25	730	4455.3	4.94	25.8
2003	29	942	5247.5	15.1	23.7
2004	38.5	1311	6135.9	14.48	17.7
2005	54.6	1352	7544.1	18.66	15.3
2006	65.7	1426	8463.5	10.86	12.3
2007	74.8	1398	9389.6	9.86	11.8
2008	99.9	1356	11043.8	18.1	11.3
2009	62.2	1216	9968.2	-9.7	10.2
2010	80.2	1189.8	1191.6	20.3	10.0
2011	112.9	1262	14588.6	21.7	10.0
2012	111.0	1203	16208.7	11.1	11.0
2013	109.5	1203	16650.2	2.7	9.8
2014	100.2	1191	17242.5	3.6	10.6
2015	53.1	1183	16591.9	-3.8	11.2

المصدر :

بنك الجزائر، تقارير مختلفة لسنوات مختلفة في صفحات مختلفة.
مندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد تقارير مختلفة لسنوات مختلفة في صفحات مختلفة.

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المعلمة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الخالقة

قائمة المراجع

الفطرس

قائمة الملحق

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من رباني و بعث فيا روح المثابرة والدي
رحمه الله و إلى الأم الغالية أطال الله عمرها و إلى زوجتي التي ساندني في
ذلك و إلى أبنيتي: نور اليقين و رؤى نورسين قرنا عيني و إلى كل محب للعلم
و العمل

عباس

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي و أمي اللذان زرعا فيا حب العلم و المثابرة لتحقيق
أهدافي حفظهما الله و رعاهما ، و إلى الزوجة الفاضلة التي أعانتني شق طريق العلم ، و
بناتي زهور حياتي : حنين و فاطمة الزهراء و المشاغبة سيرين.
و إلى جميع إخوة و أخوات كل بإسمه ، كما لا أنسى كل من ساندني في هذا المشوار.

علي

شكر وتقدير

الشكر ترجمان النية، لسان الطوية، وشاهد الاخلاص، و عنوان الاختصاص ..

شكرُ للمنعم الوهاب، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه شكر على كل ما أنعم علينا

وتفضل و جاد و تكرم ..

- تحية شكر وتقدير للأستاذة المشرفة: **رحمية بوصبيع صالح** على توجيهاتها السديدة و ملاحظتها القيمة التي شجعتنا و أعانتنا على إتمام هذا العمل.
- كما نتوجه بالشكر للأستاذ: **فوزي محريق** الذي لم يبخل علينا بالإرشادات و التوجيهات البناءة والتي زادت من قيمة الموضوع .
- نشكر أساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه المذكرة و إثرائها و تقييمها شكرا لكم أساتذتي.
- نتقدم بالشكر الموصول للأخ الفاضل والصديق المحترم: **خليفة مزوار** الذي كان لنا سند لمواصلة هذا العمل.
- نتقدم بجزيل الشكر للأخ و الصديق: **عاشور الصادق** على كل ما بذله معنا لإتمام هذا البحث.
- كما نتقدم بأجزل الشكر لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

شكراً لكم جميعاً

علي و عباس

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
05	أنواع النفط بحسب درجة كثافة (API)	(01-01)
08	دورة إنتاج البترو وعملياتها المختلفة	(02-01)
12	تطور الصادرات الجزائرية بدلالة أسعار البترول خلال الفترة (2008 - 2015)	(03-01)
13	علاقة الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر بقطاع المحروقات خلال الفترة (2008-2015)	(04-01)
15	تطور الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008 - 2015)	(05-01)
18	يوضح المتوسط الشهري لأسعار النفط الخام (2008-2015)	(06-01)
37	يوضح علاقة الناتج الإجمالي الداخلي بناتج البترول خلال الفترة (2008-2015)	(01-02)
39	يوضح تأثير معدل البطالة إثر تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008-2015)	(02-02)
40	يوضح تأثير معدل التضخم إثر تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008-2015)	(03-02)
42	انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة	(04-02)
43	انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة	(05-02)
44	يوضح تطور الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008-2015)	(06-02)
46	يوضح تطور حصيلة الجباية البترولية والإيرادات الجبائية في الفترة (2008-2015)	(07-02)
47	انعكاسات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة	(08-02)
52	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015)	(09-02)
53	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015)	(10-02)
54	تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2015)	(11-02)
55	يوضح تطور الاحتياطيات الرسمية للجزائر باستثناء الذهب خلال الفترة (2008-2015)	(12-02)
59	يوضح تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2004-2015)	(13-02)
60	يوضح تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر إثر تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008-2015)	(14-02)
61	يمثل سحابة النقاط بين الأسعار النفط والبطالة	(15-02)
63	يمثل سحابة النقاط بين أسعار النفط والتضخم	(16-02)
64	يمثل سحابة النقاط بين أسعار النفط ومعدلات النمو	(17-02)

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
07	أنواع المنتجات النفطية ودرجة الكثافة النوعية وكثافة API	(01-01)
11	تطور الصادرات الجزائرية (خلال الفترة 2008-2015)	(02-01)
12	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة من 2008 إلى 2015	(03-01)
14	تطور الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة من 2008-2015	(04-01)
17	يوضح المتوسط الشهري لأسعار النفط (2008 - 2015)	(05-01)
36	يبين علاقة الناتج الإجمالي الداخلي بتقلبات ناتج البترول خلال الفترة (2008-2015)	(01-02)
38	يبين معدل البطالة مع تقلبات سعر النفط خلال الفترة (2008-2015)	(02-02)
39	يبين معدل التضخم مع تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008-2015)	(03-02)
43	يبين تطور الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008-2015)	(04-02)
51	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015)	(05-02)
52	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015)	(06-02)
53	تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2015)	(07-02)
55	يبين الاحتياطات الرسمية للجزائر باستثناء الذهب ونسبة تغطيتها للواردات السلعية خلال الفترة (2008-2015)	(08-02)
57	التسديد المسبق للديون الجزائرية بملايين الدولارات	(09-02)
57	يوضح تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2004-2015)	(10-02)
59	يبين تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2008-2015)	(11-02)
62	يمثل تقدير العلاقة بين البطالة وأسعار النفط بطريقة OLS	(12-02)
63	يوضح تقدير نموذج بين التضخم وسعر النفط ذو التأخير الأول (EVIEUS)	(13-02)
65	يوضح تقدير العلاقة بين معدل النمو وسعر النفط ذو التأخير الأول (EVIEUS)	(14-02)

01. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.
02. حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، مصر، 2003.
03. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2003.
04. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
05. عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993.
06. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية، ط3 ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
07. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2013.
08. سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999 .
09. سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، الطبعة الخامسة، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، سنة 1997.
10. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
11. مانع سعيد العقيبة، أوبك والصناعة البترولية، لبنان، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، 1974.
12. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
13. محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003.
14. محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
15. مصطفى ديبون ، ما هو البترول؟، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر ، 1981 .
16. نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2000.
17. هاشم علوان حسين عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992، ص 311.

المذكرات والرسائل:

01. أبو فليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-08 أبريل 2008.
02. أمينة مخلفي، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية حالة مجمع بركين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2005/2004.
03. بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.
04. بيطام ريمية، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014-2015.
05. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009-2008.
06. داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011.
07. زغبي نبيل، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012-2011.
08. السعيد رويج، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012.
09. عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة استشرافية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007.
10. عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس 1، سطيف، 2014/2013.
11. عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.

12. قويدى قوشىح بو جمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2009/2008.
13. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2009.
14. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

المجلات والمليقيات:

01. أبو فليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.
02. أمينة مخلفي، مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، ج1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013.
03. زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980 2014)، المؤتمر الأول لسياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف1، 2005.
04. سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008-2010، مجلة الباحث، العدد09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
05. صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط مجلة الأخبار النفط والصناعة الإمارات العربية المتحدة 2000 متوفرة على الموقع التالي: www.moner.gov.ar.
06. لخضر عزري، الجباية البترولية في الجزائر، المنتقى الوطني للسياسة الجبائية في الجزائر، جامعة البليدة، 11-12 ماي 2003.
07. مريم شطبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2015/05/14.

الجرائد والمناشير الرسمية :

01. اتفاقية اكانكري باسكتلندا وكانت سرية للغاية.
02. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002-2003.
03. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، قانون 84-17، المؤرخ في 1984/07/07، المتعلق بقوانين المالية (المادة 6).
04. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، قانون 90-21، العدد 35، المؤرخ في 1990/08/15، المتعلق بالحاسبة العمومية (المادة 3).
05. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012**، نوفمبر 2013.
06. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015**، نوفمبر 2016.
07. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي الآمال والواقع والمخاطر، واشنطن، أبريل 2013.
08. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011**، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
09. صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

المراجع باللغة الأجنبية :

01. <http://www.indexmundi.com/commodities/?commodity=crude-oil&months=360>, 22-01-2017
02. International Monetary Fund, ALGERIA 2016 ARTICLE IV CONSULTATION, PRESS RELEASE AND STAFF REPORT, IMF Country Report No. 16/127, Washington, D.C, May 2016.
03. Mohamed Daouas et autre, Techniques Financières et couverture du risque de change centre de publication, université Tunis, 2007.

ملخص

في ظل القلق المتزايد بشأن تقلبات أسعار البترول وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري إرتأينا في هذا البحث دراسة أثر التغير في أسعار البترول على بعض التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية (الميزان التجاري، الميزانية العامة للدولة، الناتج الداخلي الإجمالي، احتياطي الصرف، المديونية، الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2008-2015)، تم الاعتماد على المنهج التاريخي من أجل استعراض تطور أسعار البترول تاريخيا بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل البيانات الإحصائية. وقد توصلنا أن المتغيرات الاقتصادية تتعلق بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي علاقة طردية، يعني هناك أثر سلبي للصدمات النفطية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر. الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، الأزمات النفطية، محددات التسعير، التوازنات الاقتصادية.

Abstract

On the light of the growing concern about the fluctuations of oil prices and their results on the Algerian economy, we decided to do this research which aims to know the impact of the oil prices change on some internal and external economic balances (trade balance, state budget, gross domestic product, exchange reserves indebtedness, foreign investment in Algeria during the period between 2008-2015). We have depended on the historical approach to show the development of oil prices. We have also adapted the descriptive approach to describe and analyse the data. We have concluded that the economic variables have a relation with oil prices, This means that there is a negative impact of oil shocks on economic stability of the Algerian economy.

Key words : oil prices, oil crises, oil determinates, economic balances.